مكتبة

شرفُ المحاولة

معاركنا

الصَّغيرة

ضد

الرِّقابة

بثينة العيسى

منشورات تكوين | مرايا
TAKWEEN PUBLISHING

شرفُ المحاولة

معاركنا الصَّغيرة ضد الرَّقابة

بثينة العيسى

شرفُ المحاولة

معاركنا الصَّغيرة ضد الرِّقابة

مكتبة
t.me/soramnqraa

منشورات تكوين | مرايا
TAKWEEN PUBLISHING

مكتبة
t.me/soramnqraa

الكاتب: **بثينة العيسى**

عنوان الكتاب: **شرفُ المحاولة: معاركنا الصَّغيرة ضد الرَّقابة**

تصميم الغلاف: يوسف العبدالله

تنضيد داخلي: سعيد البقاعي

ر.د.م.ك: 978-9921-808-13-1

الطبعة الأولى - يوليو/ تموز - 2023

2000 نسخة

جميع الحقوق محفوظة للناشر ©

منشورات تكوين
TAKWEEN PUBLISHING

الكويت - الشويخ الصناعية الجديدة

تلفون: 40 04 81 98 965 +

بغداد - شارع المتنبي، بناية الكاهجي

تلفون: 60 58 00 11 78 964 +

takweenkw
takween.publishing@gmail.com
TakweenPH
takween_publishing
www.takweenkw.com

المحتويات

مقدمة ١١

الديمقراطية الكويتية والحُرِّيات ١٥

الحكومة خصمٌ للحريات ١٩

الانقلاب على الدستور..... ٢٣

الاستجواب الذي غيَّر كل شيء ٢٩

ما لم يقله سعود الناصر ٣٣

الثمن؛ الدخول في منطق الرقيب ٣٩

ما بعد استجواب سعود النَّاصر؛ ملاحقات ومحاكِم ... ٤٥

شموعٌ ومقصَّات ٥١

خرائطُ التِّيه؛ كتاب غير صالح للتداول ٥٥

المحكمة الدستورية ٦٥

ولادة مكتبة ٦٩
التحرُّكات الأولى ٧٥
المعجزة ٨١
كواليس الرقابة في الكويت ٨٧
مجرَّد مشكلة فنية ٩٣
الكويت الأخرى ٩٩
القارئ الغريب في مكتب الرئاسة ١٠٩
حارس سطح العالم ١١٣
إلى نيابة الإعلام ١١٧
رابطة الأدباء ١٢٣
أجواء غير مواتية ١٢٥
القنبلة النووية ١٣١
جلسة تعديل القانون ١٣٥
معرض كتاب بلا رقابة ١٤١
إلى نيابة الإعلام مرة أخرى ١٤٥
شكر وتقدير ١٤٩

إلى عبدالله الخنيني، هند فرنسيس، طاهر البغلي،

وهدى الدخيل.. سلالة سيزيف السعيد

«سأكتبُ عن المعارك الصغيرة وشرف المحاولةِ / ترفِها»

عبد الخيال عبد اللَّه

«.. لا يجوز لأحد أن يفرض على غيره صمتًا ولو كان معزَّزًا بالقانون.. ولأنَّ حوار القوة إهدارٌ لسُلطان العقل، ولحرية الإبداعِ والأملِ والخيال، فإنَّ انتقاد القائمين بالعمل العام -وإن كان مريرًا- يظل متمتعًا بالحمايةِ التي كفلها الدستور لحريَّة التعبير عن الآراء».

الفقيه القانوني: د. محمد عوض المر

مقدمة

لقد بلغتُ عامي الأربعين مؤخرًا، وأصبحتُ، رغمًا عنِّي، أنتسبُ إلى أولئك الذين ينظرون إلى الوراء أكثر مما ينظرون إلى الأمام.

مع كثرة النَّظر إلى الخلف، صرتُ أنتبه إلى لُطخ الفراغ في ذاكرتنا الاجتماعية وأرشيفنا السِّياسي؛ إلى السَّرديات المبتورة والقصص المسطَّحة، وإلى تمظهرات التفكير الثنائي الكسول، حيث الاصطفافات بفجاجتها تدوسُ كل يوم على الوجهِ القديمِ لعجوز الحقيقة، وحيثُ النكوص إلى مناخٍ من البديهيات القاطعة، يقطع الطريق كل يومٍ أمام من يجرؤ أن يعرف.

إنه عالمٌ من صنع الرِّقابة، التي تجاسرنا غالبًا على رفضِها من منطلق حقوقي أو سياسي، لكننا لم نقترب بما يكفي من أثرها الاجتماعي والأخلاقي، ولم نتحدث بما يكفي عن التشوُّهات التي تصيبُ مجتمعها الحاضن، وإلا فكيف أصبح أكثرنا يبصبصُ على العالم من عين الرَّقيب ويحتكم إلى منطقه؟

في مجتمعٍ تتجاوزُ فيه الرِّقابة وجودها الفيزيائي كجهازٍ إداري، لتشكِّل ثقافة مهيمنة وضاغطة في جميع التفاصيل، يصعب على المرء أن يتبنَّى موقفًا قائمًا على معطياتٍ واضحة ومسمَّاة، أن يختبر قناعاته أو يكتشفها، وبتعبير هنري ستيل كوماجور: «الرقابة تخلقُ مجتمعًا لا يستطيع أن يكون راشدًا»، وهذا ما صرنا إليه.. مجتمعًا من القُصَّر الأبديين؛ كائنات عالقة في «لمبوس» الطفولة المدنية، وقد صودر حقهم في التحوُّل إلى مواطنين مكتملي النمو، وحُكم عليهم بالعيش خارج قوانين التأثر والتأثير الحضاري، ومن ثمَّ خارج التاريخ.

إنَّ ثقافة لا تقدِّس الحقيقة ورحلة البحث عنها لهي ثقافة لا تسمح لإنسانها بأن ينضج، وتجعل أفرادها عرضة للسُّقوط في فخاخ التدليس والاصطفافات المجانيَّة والتعصُّب.

وما يسمى اليوم *بالخفة السياسية* -التي كثيرًا ما تصلُ إلى درجة الرُّعونة- هي نتيجة مباشرة لغيابِ الحقيقة، بصفتها تغييبًا للذاكرة، وإضعافًا قصديًّا لقدرتنا على قراءة الأنماط، ورغبتنا في التعلُّم من الماضي والتَّمترس في مكاننا داخل السياق. ولكن كيف يمكنُ لنا، أو حتى للأجيال القادمة، تعلُّم أي شيءٍ من ماضٍ مُصادَر، أو مدجَّن بترضياتٍ لمراكز القوى، أو ماضٍ ما زال شفاهيًّا متطايرًا، معرَّضًا للتبدُّل إلى الأبد؟

لقد صار أصعب علينا أكثر من أي وقت مضى، أن نثبت أن ٢+٢=٤، مثل شخصيات جورج أورويل، ليس لوجود سلطة

تحاولُ احتكارَ وتزوير الحقيقة فحسب، بل لتلاشي الحقيقة نفسها أمام إملاءات «صوابيتنا السياسية» وما نحن مستعدُّون لسماعِه.

وسواءٌ كانت الرِّقابة جهازًا قمعيًّا في يدِ السلطة، أو ثقافة تتداولها الجماهير العاطفية على «تويتر»، فهي مثل أي نظام، قادرة على إعادة إنتاج نفسها إلى ما لا نهاية.

لقد شعرت دائمًا، أمام الرقابة، بأنني أقف وحيدة وبظهر مكشوف أمام نظامٍ يمتلك كل مقوِّمات تصفيتي؛ ماديًّا ومعنويًّا، مثل شيءٍ هشٍّ وطفيليٍّ في عالمٍ شديد القطعية، تكون فيه أنت نفسك، كل يوم، موضوعًا للمراقبة، عبرَ التَّصنيفِ والاستشرافِ والتخوينِ والمزايدة. وعليهِ فهذه مجرد شهادة، أكتبُها لكيلا أقع في نفس الخطيئة التي طالما لمتُ عليها أصدقائي؛ خطيئة عدم التوثيق، لتجربة هزيلة قد يُحاجُّ البعض بأنها لا تستحقُّ التوثيق، وحده الزمن سيثبت أهميتها أو تفاهتها.

بعد مضيِّ أكثر من سنتين على تعديل «قانون المطبوعات والنشر، ٣/ ٢٠٠٦» وتحوُّل النظام الرِّقابي في الكويت من الرقابة الإدارية المسبقة إلى الرقابة القضائية اللاحقة، أصبح في إمكاني تقديم شهادةٍ شخصية عمَّا حدث.

ولكي تصبح هذه الشهادة أو التجربة ذات معنى، سأتتبَّع علاقة الكتاب بالدولة منذ الاستقلال في ١٩٦١ وحتى تاريخه، في محاولة لرصد أبرز محطَّات هذه الرحلة.

ليست هذه كتابة موضوعية بالكامِل ولا ذاتيَّة بالكامِل، بل

مزيجًا من الاثنتين، لم أكتب فيها كل ما شاهدتُه وسمعتهُ، وبالمثل لم أخصصها لكتابة توثيقية جامعة مانعة عن الرقابة وحرية التعبير في الكويت، لوجود كتبٍ سابقة في هذا المجال[1].

إنها محاولة لالتقاط أهمِّ المفاصل في رحلة تعديل القانون، مع إضاءة سريعة لما قبلها، حيث سيبدو الكتاب في أكثر المحطات مثلَ بطلٍ تراجيديٍّ بلا فرصٍ للنجاة، وسنرى أننا نستطيع، بتتبع العلاقة الإشكالية بين الكتاب والسُّلطة، الإحاطة بأبرز محطات تاريخ الكويت السياسي، وسيعمل الكتاب مثل مؤشّر متريٍّ لعافية الحياة السياسية عمومًا، والحريات المدنية خصوصًا.

وسواءٌ كنا -نحنُ الذين سعينا إلى تعديل القانون- بذرة تغيير حقيقي في الكويت، أو كنَّا مجموعة من المثاليين السُّذَّج الذين أمعنوا في محاربة طواحين الهواء، فستكون هناك أجيالٌ تريدُ أن تعرف الحكاية، وأنا مدينة لها بواحِدة.

آمل أن تسهم هذه الشهادة في تقديم مادة ذات معنى، وربما خارطة طريق لكل «الجادِّين» من أعداء «الخِفَّة»، الذين يرغبون في إحداث تغيير حقيقي، وأن يكونوا جزءًا من الحلِّ، لا المشكلة، ولو على سبيل المحاولة.

شرف المحاولة على الأقل.

---

(1) انظر؛ حمزة عليان، ممنوع من النشر، دار السلاسل، الكويت 2013، وإبراهيم المليفي؛ حالة حرية التعبير في الكويت، الطبعة الأولى 2009، صادر عن جمعية الخريجين في الكويت.

الديمقراطية الكويتية والحُرِّيات

لقد تمَّ تسويق الديمقراطية الكويتية، على الأقل من قبل نخبنا السياسية، باعتبارها مؤشرًا على وجود الحريّة، بل ودليلًا عليها.

إلا أنَّ المزاوجة بين الحرية والدِّيمقراطية، باعتبارهما توأمين لطيفين -وما ينتج من هذه المزاوجة من رومانسيَّات مُدغدغة للوجدان الوطني- أمرٌ سرعان ما يتهافت أمام دروس التاريخ، ليس التاريخ المحلِّي فحسب، بل العالمي أيضًا، فلا روبسبيير ولا موسوليني ولا هتلر ولا مكارثي ولا بيغن، جاءوا من خارج العملية الديمقراطية. يبدو أن المزاوجة بين الحرية والديمقراطية، أو بين الليبرالية والديمقراطية التمثيلية تحديدًا، ناجمة عن تأثر بالأنظمة الديمقراطية في أوروبا، التي قامت على وجود ما يسمى بـ«مبادئ الديمقراطية» التي تتضمن حماية الحريات الخاصة بصفتها بندًا لا يُمس في العقد الاجتماعي[1]. لكنَّ إسقاطها على المشهد السياسي

(1) لقد احتاج الأمر إلى بضعة قرون من النضال لكي تلتقي الديمقراطية مع الليبرالية في داخل الحداثة نفسها، فالليبراليون اليوم المدافعون عن الحريات وحقوق المواطن =

الكويتي كان مُربكًا لي على الدَّوام، لأن الديمقراطية في الكويت نادرًا ما كانت حارسة للحريَّات، حتى لو أرادت ذلك، وهي في أغلب الأحيان لا تريدُه.

عندما يتعلق الأمر بعلاقة الدولة بحرية التعبير، متمثلة بقانون المطبوعات، فنحن نتكلَّم عن دولتين.

الأولى هي دولة البدايات منذ ما قبل الاستقلال وحتى عام ١٩٩٨، عندما كان الخصمان التاريخيان، السلطة والمعارضة، يحتفظان بدوريهما التقليديين؛ حيثُ الحكومة تصادر الحريات، والمعارضة تطالب بها.

والثانية، بعد عام ١٩٩٨، وتحديدًا بعد استجواب الشيخ سعود الناصر، رحمه الله، عندما انقلب المشهد رسميًّا وفعليًّا -أقول رسميًّا وفعليًّا لأنَّ بوادر الانقلاب ظهرت قبل هذا التاريخ بسنوات- رأسًا على عقب، لتصبح المعارضة -رغم التحفظ على كلمة معارضة- هي الطرف المُزايِد على الحكومة في محاربة الحريَّات، وتصبح الحريات محض قرابين هشَّة تقدمها الحكومة إلى النوَّاب وإلى بعض التيارات لاسترضائهم، ولا ينافس الطرح المعادي للحريات إلا

= والسوق الحرة لم يكونوا ديمقراطيين تاريخيًّا، والديمقراطيون منذ بداية الثورة الفرنسية غالبًا لم يكونوا ليبراليين تاريخيًّا. د. عزمي بشارة «المسألة العربية؛ مقدمة لبيان ديمقراطي عربي». انظر أيضًا؛ الشعبوية والديمقراطية الليبرالية (تحليل نظري مقارن)، تاكيس س. باباس، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

الطرح الشعبويُّ، القائم على دغدغة حاسَّة الاستحقاق الريعي لدى الإنسان الكويتي.

باختصار، الديمقراطية الكويتية، في أكثر محطاتها، لم تكن قط قادرة على حماية الحريَّات، لا عندما كانت النخب السياسية في صفِّ تلك الحريات، ولا عندما كانت ضدَّها. مثلما أنها لم تكن قط ضامنة للتنمية، ولا قادرة على محاربة الفساد، لكن تلك مباكٍ كويتية أخرى.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الحكومة خصمٌ للحريات

إن الفصل الأول من حكايتنا مألوف وكلاسيكي، على الأقل من حيث وضوح الاصطفافات ومنطقيتها. فهو يبدأ عندما كانت السُّلطة محض شهريارٍ أرعن، والحرية هي شهرزاد التي تقصُّ القصص لإرجاء مقتلها ليلة أخرى.

وإذا كانت شهرزاد قد نجَت، فإنَّ ابن المقفّع لم ينجُ، وكلُّنا نعرفُ أن شهرزاد شخصية متخيَّلة، على عكس ابن المقفع، وغيلان الدمشقي، والحلاج، والسَّهروردي، وسيّد قطب، وفرج فودة، وناجي العلي.

إن خصومة السُّلطات مع المفكِّرين والعلماء والأدباء والفنانين ليست شيئًا استثنائيًّا أو طارئًا، بل هي طبيعة الأمور، طالما أنَّ التفكير العلمي ما زال قادرًا على تقويض الخرافة، وأنَّ البحث الأركيولوجي ما فتئ يعمل على تفنيد البروباغاندا، وطالما أنَّ المفكّرين والفلاسفة يقدمون بدائل راديكالية للنظام الاقتصادي والسياسي غير العادل، وأن المؤرخين يتحدُّون السَّرديات الرسمية

وينتصرون للهوامش المهزومة، وطالما واصلت سُلالة جاليليو إزعاج دوغما الكنيسة الراكدة، وكَتَبَ الأدباء نصوصًا تنتسبُ إلى «مدام بوفاري» و«عشيق الليدي تشاترلي» لإثارة حفيظة الأخلاق الفيكتورية.

إنَّ العلاقة المتشنّجة بين الثقافة والسُّلطة ليست حكرًا على جغرافيا أو زمن، وقد تنضجُ بعض الدول، أو تتمدَّن بما يكفي، لتستثمر في قواها الناعمة؛ متمثلة في المسرح والأدب والموسيقى والفكر والفن والعلوم، إلا أنَّ الدُّول الرِّقابية -العالقة مثل نرسيس مع صورته- ستبقى تطاردُ إلى الأبد أهمَّ مواهبها إطلاقًا، مثل القطة التي تأكل صغارها.

أما بشأن قصتنا هذه، وفيما يتعلق بمكاننا إيَّاه، فقد كانت حرية التعبير منذ البدء ميدان صراع بين السُّلطة والنخب السياسية، فمنذ الخمسينيات، مثَّل قانون المطبوعات والنشر منطقة توتُّر بين السلطة والشارع السياسي[1]، واستمرَّ التوتُّر إلى ما بعد استقلال البلاد في ١٩٦١.

ولعل أوَّل صدام حكومي نيابي يتعلَّق بحرية الطباعة والنشر كان في ١٩٦٥، عندما قدَّم ثمانية من أعضاء البرلمان[2] استقالاتهم

(1) انظر؛ أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة (ذكريات العمل الوطني والقومي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، الصفحات: 153-155.

(2) النواب الذين قدموا استقالاتهم: د. أحمد الخطيب، جاسم القطامي، سامي المنيس، سليمان المطوع، عبد الرزاق الخالد، راشد التوحيد، علي عبدالرحمن العمر، يعقوب الحميضي. وتضمَّن بيان الاستقالة: «إن إقدام الحكومة على سن تشريع يكبِّل حرية =

احتجاجًا على تمرير الحكومة مجموعة «قوانين مناقضة للدستور»، من بينها قانون الصَّحافة والنشر، حيث منحت الحكومة نفسها حق إلغاء تراخيص الصُّحف، ومنعت أصحاب تلك الصحف من التظلم أمام القضاء، وقصرت التظلم على مجلس الوزراء[1]، فعلَّق د. أحمد الخطيب على هذه الحادثة قائلًا؛ «يعني.. فيك الخصام وأنت الخصمُ والحكمُ»[2]. وهي العبارة التي وجدتُ نفسي أردِّدها مذ صرتُ بائعة كتب.

في ١٩٧٢، قدَّم سامي المنيّس، الذي كان نائبًا في البرلمان ورئيسًا لجمعية الصحفيين في حينها، اقتراحًا بقانون لإلغاء التعطيل الإداري للصُّحف، وحصل على موافقة البرلمان، إلا أنَّ تلك الإصلاحات التشريعية سرعان ما أجهِضت مع الحل غير الدستوري الأوَّل في ١٩٧٦[3].

= الرأي والتعبير وحرية الصحافة والنشر هو من نوع ما تباشره الحكومات التي تحكم في ظل الدكتاتورية والعنت، وتحاول تكبيل العقول والأرواح، والذي ينم عن عدم السماحة وضيق الصدر، لأنها قائمة على الإرهاب والتضليل والإزعاج، وحجرها على حرية الرأي وحرصها على ألا يرى الناس من الأشياء إلا الجانب الذي تريدهم الدولة أن يروه ولا يروا غيره» - من مذكرات د. أحمد الخطيب «الكويت من الإمارة إلى الدولة»، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2007.

(1) قانون 29 لسنة 1965، الكويت اليوم عدد 534.

(2) الكويت من الإمارة إلى الدولة، د. أحمد الخطيب. المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2007، صفحة 284.

(3) جريدة «الوسط» البحرينية، تاريخ الرقابة على الصحافة الكويتية (1928-2010)، 8 مارس 2010.

وعلى عكس ما نظن، لم تكن الستينيات بصخبها العالمي ربيعًا من الحريات للكتب والصحافة[1]، وعندما صدر المرسوم الأميري في ٥ يونيو ١٩٦٧ معلنًا دخول البلاد في «حالة الأحكام العرفية»[2] بسبب حرب حزيران ٦٧، امتلأ أرشيفنا الصُّحفي بجرائد ملطخة بفراغات بيضاء كتبت عليها كلمة: **مُراقبة**[3].

إلا أنَّ التوتر تصاعد لاحقًا في العلاقة بين الدولة والمطبوعات، مع انقلاب السُّلطة على العملية الديمقراطية، الأمر الذي حدث مرَّتين، بفارق عشر سنوات.

---

(1) تم تعطيل مجلة الرسالة بسبب مقالات «بعد إغلاق المجلات الحكومية، ما هو واجب الدولة تجاه الصحف المحلية؟» 1/ 3/ 1964 و«احموها أو راقبوها أو عطلوها» في 15/ 9/ 1965 و«الرقابة في حاجة إلى رقابة» في 5/ 9/ 1965. وصحيفة «الرأي العام» بسبب نشرها «رسالة إلى رقيب» في 1/ 8/ 1967، وأمثلة أخرى. المصدر: ممنوع من النشر، حمزة عليان، إصدار ذات السلاسل 2013 صفحة 44 و45.

(2) في يونيو 67، أعلنت الكويت أنها في حرب مع العصابات الصهيونية بفلسطين المحتلة، ودعت الشعب إلى الفداء، كما عين الشيخ جابر الأحمد الصباح حاكمًا عرفيًّا للبلاد، وأمر بمنع الطائرات والبواخر الحربية الأجنبية من دخول أجوائنا ومياهنا. وبموجب الأحكام العرفية جرى فرض الرقابة على الصحف ووقف نشرها أو تداولها وإغلاق أية مطبعة ومنع نشر أي شيء من شأنه المساس أو الإخلال بالنظام. القبس 6 يونيو 2017 (الكويت في قلب المواجهة مع إسرائيل)، حمزة عليان.

(3) ممنوع من النشر، حمزة عليان، إصدار ذات السلاسل 2013، صفحة 46-48.

الانقلاب على الدستور

ثمة تزامن عضوي بين انقلاب السُّلطة على العملية الديمقراطية والرقابة على المطبوعات، فقد عُدِّل قانون المطبوعات والنشر مرَّتين بفارق عشر سنوات، الأوَّل في ١٩٧٦، مع الحل غير الدستوري الأول للبرلمان، والثاني في ١٩٨٦، مع الحل غير الدستوري الثاني.

يمكن لمن يتحسَّس هذا الخيط الهزيل من تاريخنا، أن يرى بوضوح أن مادَّة «العقوبات» في قانون المطبوعات هي المؤشر المتري على عافية الحياة السياسية في الكويت، وأن كل انقلاب على العملية الديمقراطية كان ينعكس بشكلٍ مباشر على حرية التعبير.

يمكن القول، أيضًا، بأن حرية التعبير كانت في صفِّ الديمقراطية غالبًا، لكنَّ الديمقراطية لم تكن غالبًا في صفِّ حرية التعبير، كما سنرى.

ولعل أشهر حادثة منع للكتب إبَّان الحل غير الدستوري الأول، هي منع كتاب «الكويت؛ الرأي الآخر» للدكتور عبدالله

النفيسي في ١٩٧٨، وفصله من جامعة الكويت بصفته رئيسًا لقسم العلوم السياسية، ومنعه من دخول الأراضي الكويتية، وسحب جواز سفره وحرمانه منه لخمس سنوات.

تشكَّلت لجنة الرقابة في ١٩٨٢، لمراقبة الكتب الدينية تحديدًا، بعد اندلاع حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)، بين العراق وإيران، وما تسببت فيه من قلاقل سياسية وأمنية ومذهبية[1].

في ١٩٨٦، مع الحل غير الدستوري الثاني، تعلَّلت السلطة بوجود تهديداتٍ أمنية إقليمية بسبب حرب الجوار، ولم تعدم من حججٍ للبرهنة على ذلك، خصوصًا بعد وقوع تفجيرات وعمليات إرهابية تحمل ذاكرتنا ندوبها حتى الآن؛ تفجير السفارة الأمريكية ١٩٨٣، اختطاف طائرة كاظمة ١٩٨٤، ومحاولة اغتيال سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ١٩٨٥، وتفجيرات المقاهي الشعبية ١٩٨٥.

حُلَّ البرلمان وعُطِّل العمل بالدستور، ومُنعت الندوات والحلقات النقاشية، وفُرضت الرقابة المسبقة على الصُّحف والكتب.

أما عن أشهر حادثة منع في تلك الحقبة، فهي اعتقال د. خلدون النقيب، أمام منزله في يناير ١٩٨٨، بتهمة «محاولة قلب نظام الحكم»، إثر تأليفه كتابه الفارق «المجتمع والدولة؛ في الخليج والجزيرة

(1) «مع الكتاب.. معاهدة سلام»، دراسة 2009/ 2010 من إعداد عبدالله الخنيني، ودلال الشايجي، وديمة الغنيم من مجموعة «صوت الكويت».

العربية»، الصَّادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في ١٩٨٧[١]، وهو الكتاب الذي عُدَّ «أهم إنتاج فكري تناول منطقة الخليج والجزيرة العربية سوسيولوجيًّا». لم تنشر الصحف كلمة واحدة عن اعتقال د. النقيب، بسبب الرقابة المسبقة، وأفرج عن د. النقيب بعد أيّام، بعد مساعٍ دؤوبة لأعضاء هيئة التدريس في إقامة مؤتمرات صحفية محرَّمة، والتواصل مع الصحف العربية والعالمية، وكتابة العرائض، وطلب عقد لقاءات مع سمو وليِّ العهد، وغيرها.

وفي ١٩٨٩، منعت رواية «بدرية» للروائي وليد الرجيب، باعتبارها «ضد المصلحة العامة»، وتمَّ تداولها سِرًّا في أوساط القراء من خلال تصويرها أو جلبها من القاهرة وبيروت والبحرين[٢]، وقد قام كثير من الناشطين الطلابيين المحسوبين على تيار اليسار بتصوير الرواية وتوزيعها على الطلبة والأساتذة في أجواء متكتِّمة، خاصة وأن الرواية قرئت حينها باعتبارها رواية يسارية ملتزمة.

في الثمانينيات، عُيِّن رقيب من وزارة الإعلام لكل صحيفة، ولم يعد في الإمكان إرسال صفحة إلى المطبعة من دون موافقته الخطِّية. كما امتنعت وسائل الإعلام عن نشر كل ما له علاقة بالشأن السياسي المحلي وأحيانًا العالمي، واضطرَّت الجرائد إلى شطب كلمات مثل

---

(1) أنور الروقي؛ عن عابر الأقطار خلدون النقيب، منشور، 8 يوليو 2021.

(2) جريدة الجريدة، 14 أغسطس 2007، اعتصام سلمي لأدباء كويتيين خارج مبنى رابطتهم تنديدًا بقانون رقابة الكتب المفروضة على إبداعاتهم.

«ديمقراطية»، و«عضو مجلس أمة سابق»، وامتلأت «الدواوين» بالمخبرين من رجال المباحث[1].

تطاولت قائمة المحرَّمات في الثمانينيات إلى درجة أنَّ الصُّحف كانت تُمنع من نشر خبر عن وجود «تذبذب في البورصة»، أو السخرية من الخطة الخمسية للدولة، أو التشكيك في استقلالية الدول الإسلامية في اتخاذ القرار السياسي، أو افتتاح البرلمان الإسباني من قبل الملك خوان كارلوس، أو انتقاد السياسة الأمريكية في المنطقة، أو نشر صور عن مظاهر الديمقراطية في العالم، أو أخبار وفيات حوادث الطرق، أو هبوط أسعار النفط، أو الاحتجاجات الطلابية في بنغلادش، أو الحديث عن الأطباق الطائرة![2]

تحوَّلت الرقابة في الثمانينيات من نظام بيروقراطي قابع في أحد أروقة وزارة الإعلام، إلى جهاز بوليسي شمولي، وبدا وكأنَّ السُّلطة تحاول إدخال البلاد في حالة من فقدان الذاكرة القسريِّ فيما يتعلق بتجربتها الديمقراطية تحديدًا.

وبعد تحرير الكويت من عدوان النظام العراقي السابق، وتحديدًا في يناير ١٩٩٢، قدَّمت الحكومة الكويتية وعدًا بإيقاف الرقابة المسبقة على الصُّحف، فأجريت الانتخابات في فضاءٍ بلا رقابة، وبعد عودة الحياة النيابية في ١٩٩٢، صوَّت أعضاء البرلمان في ١٩٩٣ على إزالة

(1) انظر يوسف مبارك المباركي، «وقائع ووثائق دواوين الاثنين 1986-1990».

(2) حمزة عليان، ممنوع من النشر - تاريخ الرقابة في الكويت، ذات السلاسل 2013، صفحة 110.

تعديلات مرسوم ١٩٨٦، فأسقطت الرقابة المسبقة على الصُّحف، ومعها صلاحية وزير الإعلام بسحب التراخيص، بعد سنواتٍ من التوتُّر والعدوانية الخشنة بين السلطة والحريات.

حتى ذلك الحين، كانت السُّلطة هي الخصم الأوَّل للحريَّات، وكان منسوب الحريات يتناسب طرديًّا مع وجود الديمقراطية، وكان الأمرُ منطقيًّا رغم قسوته. فالامتياز الذي حظي به أناس تلك الحقبة، هو وضوح المعركة ومنطقية الاصطفافات، وإمكانية معرفة الخصم ومحاكمته أخلاقيًّا. الأمور التي ما عادت متاحة لنا، فنحن ننتسبُ إلى جيل يعيش في زمنٍ لا تلعب فيه الحكومة والمعارضة أدوارهما التقليدية؛ فلا تمثِّل الحكومة سلطة منفردة بالقرارات، ولا تمثِّل المعارضة مشروعًا تحرريًّا.

وبالكويتي.. «إنت ما تدري من طقّاقك».

الاستجواب الذي غيَّر كل شيء

في ١٠ مارس ١٩٩٨، قام ثلاثة من النوَّاب الإسلاميين باستجواب الشيخ سعود الناصر الصباح، رحمه الله، وزير الإعلام في حينها، لسماحه بعرض كتب ممنوعة في معرض الكويت الثاني والعشرين للكتاب.

يمثِّل هذا الاستجواب ذروة الحبكة في حكايتنا، ويعتبر سابقة برلمانية ومنعطفًا سياسيًّا سيجرُّ على البلاد متوالية من قرارات المنع التي ستغشى عالم الكتب عبر السنوات، ابتداءً بدواوين أدونيس وحتى قصة حورية البحر الصغيرة.

قدَّم الاستجواب د. وليد الطبطبائي، ومحمد العليم، ود. فهد الخنة[1]، وانتهى الأمر بطلب طرح الثقة في الوزير حيث اعتبر المستجوبون سماح الوزير بتداول تلك الكتب «انتهاكًا لنظام الدولة

(1) يمثل د. وليد الطبطبائي تيار السلفية العلمية، ويمثل محمد العليم تيار الإخوان المسلمين، ويمثل د. فهد الخنة تيار السلفية التقليدية، الأمر الذي عبَّر عن توافق التيارات الإسلامية المختلفة بشأن أهمية الاستجواب وموضوعه.

والدستور» الأمر الذي ألحق «ضررًا جسيمًا بالمجتمع» بسبب تداول كتب تتضمَّن ما اعتبروه «مساسًا» بالذات الإلهية، و«خيانة» لمعتقدات الأمَّة.

منذ ذلك الحين، أصبح واضحًا للجميع، أن «قانون المطبوعات والنشر» يمثِّل خاصرة رخوة للحكومة، وأن عملية الضَّغط على وزير الإعلام أو رئيس مجلس الوزراء، يمكن أن تتم من خلال؛ مقالة، قصيدة، مسرحية، أو رواية.

الأهم، هو انقلاب المشهد الكلاسيكي للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، فالشيخ ابن الأسرة الحاكمة، يحارَب لإجازة الكتب، ونوَّاب الشعب هم من يحارِبه في المعسكر الضد.

لقد أصبح البرلمان خصمًا للحريَّات، لا ضامنًا لها.

استقالت الحكومة قبل طرح الثقة بيومٍ واحد، بعد أن عجز سعود الناصر عن كسبِ الأغلبية معتمدًا على مرافعة قانونية.

وبحسب النائب السابق ناصر الصانع: «كان يمكن لهذه المرافعة أن تكون مقنعة في المحكمة، لكن ليس في قاعة عبدالله السَّالم»[1]. كما قال النائب سيِّد حسين القلاف: «كان من ذلك النوع من الاستجوابات الذي لا تستطيع عدم تأييده»[2]. فعندما تبدأ

(1) من لقاء النائب السابق ناصر الصانع، مع أ. عمّار تقي في برنامج «الصندوق الأسود».
(2) من لقاء النائب السابق سيد حسين القلاف، مع أ. عمار تقي في برنامج «الصندوق الأسود».

المزايدات على حراسة القيم يصبح صعبًا أن ترفض الدخول في لعبة المزايدة.

في جلسة الاستجواب، بُقرت بطون قصائد لأدونيس وكتب نصر حامد أبو زيد ونوال السعداوي ومحمد شُكري، وانتخبت اقتباساتٌ مستفزَّة للرأي العام تتمحور حول «المساس» و«الخدش» ونحوه، لكن الأهم أنَّ المجتمع -لا السلطة وحدها- قد دخلَ فعليًّا، وبشكلٍ لا واعٍ تقريبًا، في منطق الرَّقيب.

ما لم يقله سعود الناصر

في صحيفة الاستجواب، حاجَّ المستجوبون الثلاثة بأنَّ المؤسسات الحكومية مسؤولة عن «صيانة معتقدات وفكر المجتمع الكويتي»، لأنَّ «الدَّولة هي خلافة النبوة في حراسة الدين وإقامة الدنيا».

استشهد الثلاثة باقتباسات رأوا فيها طعنًا في الذات الإلهية وتشكيكًا في الإسلام وخدشًا للآداب العامة، وقدَّم سعود الناصر دفاعًا متهافتًا مؤكدًا على غيرته على الدين وعمق إيمانه، مستشهدًا بآيتين قرآنيَّتين أخطأ في قراءتهما وصحَّحهما له د. فهد الخنة، وقال النَّاصر بأنَّ لجنة الرقابة تعمل على منع الكتب منذ أربعة عشر عامًا دونما تقصير أو إهمال، وحاول استمالة المستمعين إلى الدخول في لعبة الأرقام، بالقول إنَّ معرض الكتاب تضمَّن ٤٦ ألف كتاب مشارك، وأنَّ الكتب التي يجادل المستجوبون بشأن إجازتها هي سبعة كتب فقط، وليست ١٦٧ كتابًا كما زعموا.

كما ذكر الناصر إحصائية للكتب والصحف والمصنفات الفنية التي قامت الوزارة بمنعها أو مصادرتها أو إحالتها إلى القضاء خلال

سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧، وأن عددها بلغ ١٦٠٦ حالة منع. وقال إن الوزارة صادرت ٥٣٢ كتابًا بتهمة المساس بالذات الإلهية، و٢٣١ كتابًا بتهمة خدش الآداب العامة، وأنه أحال ٥٠ صحيفة إلى النيابة لقضايا المساس وغيرها.

وقال الناصر: «لا يساورني أدنى شك بشأن الوعي الظاهر لدى المواطن الكويتي الذي يملك عقلًا ناضجًا نتيجة اتصاله بمختلف مصادر المعرفة والثقافة، عبر البث الفضائي وطلب العلم والاطلاع، كما أنني على ثقة تامة بأن أخلاق هذا الشعب ونضجه لا تؤثر فيها حفنة من الكتب، ذلك أن المواطن الكويتي شبَّ عن الطوق وأصبح في غنى عن أية وصاية».

بعد خمسة وعشرين عامًا، ستقرأ بائعة كتب غرة محضر جلسة الاستجواب، بإحساسٍ عارمٍ بالخذلان، لأنها ستكتشفُ أنها لم تكن معركة حرياتٍ خاسرة، بل محض تمثيل بشع بجثة الحريَّة تم بأيدي المستجوِبين والمستجوَبين معًا.

لقد خَلا دفاع الناصر، مما كان يفترض قوله عندما يتعلق الأمر بالكتب، وهو أنَّ اقتباسات أدونيس قد قُرئت بحرفية مفرطة بالنسبة إلى طبيعتها الشعرية؛ **الاستعارية والرمزية معًا**، وأنَّ منع كل نص شعري بتهمة الزندقة يعني تقويض تراثنا الشعري برمَّته، شاملًا؛ المتنبي والحطيئة وابن الرومي وبشار بن برد والمعرِّي وغيرهم، فماذا نفعل بديواننا العربي، بما فيه من إيمانٍ وكفر، وعفة ومجون، وملاحة وفظاظة، باعتباره تعبيرًا عن التجربة البشرية بكل تناقضاتها؟

ما لم يقله الناصر أيضًا، أنَّ كتاب «نقد الخطاب الديني» لنصر حامد أبو زيد، الذي ذكر في الاستجواب، يقدم قراءة غير حرفية للدين، مثلما فعلت أكثر الفرق الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي، اتفقنا معها أو لا، وأنَّ القراءة غير الظاهرية للدين ليست تشكيكًا في الدين، بل محاولة لاكتشاف آليات مختلفة للفهم والتأويل قد يتفق معها القارئ أو لا، وإنه إن كان هناك اعتراض على الكتاب، فالأجدر أن تتم معارضته بكتب بديلة.

ما لم يقله النّاصر أيضًا أنَّ حرية البحث العلمي مكفولة، مكفولة، مكفولة[1].

ما لم يقله النّاصر، بشأن الكتب التي اتهمت بـ«إشاعة الفاحشة»، أو إذا شئنا تحييد اللغة، بوجود مشاهد جنسية، أنها لم تخرج عن أعراف تناول الجنس في الأدب، الحديث والقديم، العربي والعالمي، الإسلامي وغير الإسلامي، وأنَّ اتهام نص بخدش الحياء العام -على افتراض أن ذلك ممكن- يستوجبُ، منطقيًّا، مقارنته بأقرانه، وليس مع أعراف الكلام المتداوَل في المجالِس والندوات والبرلمانات؛ أن الكتابة شيء والكلام شيء آخر. وأنَّ منع التعاطي مع الجنس في الأدب يستوجبُ منع أبرز متوننا الأدبية قاطبة، مثل «ألف ليلة وليلة» والمعلقات السبع، و«تحفة العروس»، ورسائل الجاحظ،

(1) مادة 36 من الدستور: حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، والمادة 112 من قانون الجزاء: لا جريمة إذا أذيع بحث في دين أو في مذهب ديني، في محاضرة أو مقال أو كتاب علمي، بأسلوب هادئ متزن خالٍ من الألفاظ المثيرة، وثبت حسن نية الباحث باتجاهه إلى النقد العلمي الخالص.

و«رشف الزلال من السحر الحلال» للسيوطي، و«نزهة الألباب بما لا يوجد في كتاب» للشيخ التيفاشي، وكتاب «رجوع الشيخ الى صباه» للعالم أحمد بن سليمان، و«الروض العاطر في نزهة الخاطر» للشيخ النفزاوي، و«العقد الفريد» لابن عبد ربه الأندلسي، وكتاب «الأغاني» للأصفهاني، وغيرها. فهل ستتحوَّل الكويت إلى البلد العربي الوحيد الذي يطالب بقطيعة مع هذا الجانب من التراث؟

كنت أتمنى لو أنَّ سعود الناصر، قد ذكَّر النوَّاب الأفاضل بأن جلسات البرلمان بدلًا من أن تصب في محاكمة النيَّات و«شقِّ القلوب» وانتزاع سطورٍ من سياقاتها، يفترض أن تذهب إلى تعزيز سبل الرفاه والعدالة الاجتماعية وتلبية وعود التنمية و«الذود عن حريات الشعب». لم ينتصر سعود الناصر لحرية التعبير، بل خضع لمنطق المستجوبين الحرفي والتشهيري في القراءة، وتماهى معه بالكامِل، وزايد عليه أحيانًا.

اعترض من النوَّاب كلٌّ من عباس الخضاري، ود. عبدالمحسن المدعج وسامي المنيّس، رحمه الله، على الاستجواب.

قال الخضاري بأن «الاستجواب يمثل سابقة خطيرة»، وأنه «استجواب تفريقي يهدف إلى تقسيم المجتمع ويضع المصوِّتين مع الاستجواب في دائرة الإسلام والمعارضين خارج تلك الدائرة». وأضاف: «لا نقبل أن يتسيَّد أصحاب الفكر الواحد».

دافع د. المدعج -وهو أستاذ التاريخ في جامعة الكويت- عن الوزير باعتباره قام بكل الإجراءات القانونية اللازمة لتصحيح

الخطأ، أما المنيّس فقد تساءل: «هل من صالح ديننا أن نمارس الإرهاب الفكري؟»، مستشهدًا بالآية الكريمة: «وجادلهم بالتي هي أحسن». وقال: «إرهاب، هذا إرهاب، بدأ بالإرهاب الفكري ليصل لإرهاب سياسي».

حذّر المنيّس من نجاح الاستجواب إذ ستكون له آثار وخيمة على البلاد، وقال «ما هو القادم؟ القادم أيها الرئيس نجاح الاستجواب، نجاحه وأقولها واضحة لأني لا أعرف المجاملة، في حالة نجاحه أعرف جيدًا ما هو المنتظر والمتوقع في هذا النجاح».

وهو ما يتسق مع ما قاله النَّاصر، في بداية الجلسة، بأن الاستجواب يمثل سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الاستجوابات البرلمانية في الكويت، «وقد لا تسجَّل هذه السابقة لصالح المؤسسة التشريعية».

اللافت أن الثلاثة الذين عارضوا الاستجواب أكدوا في بدايات مداخلاتهم على إيمانهم وغيرتهم على الدِّين، فمن الواضح أننا كنا في معرض تشكيك في النيات، في أجواء مشابهة لمحاكم التفتيش سيئة الذكر.

أتساءل أحيانًا، لو أنَّ الناصر قد لجأ إلى دفاع من نوعٍ آخر، لو أنه رفض أن تلعب الدولة دورًا في محاكمة المقاصد والنِّيَّات، لو أنه لم يبدُ خائفًا أمام فخاخ الطرد من الملة، لو أنه رفض القراءة الحرفية للنصوص، لو أنه دافع عن خليط إرثنا الأدبي بكل ما فيه من عفَّة وخلاعة وإيمان وزندقة، لخسر الاستجواب بكل تأكيد، فليس عندي أوهام في هذا الصدد، لأنَّ المطالبة بالرُّشد ليست عملة

سياسية رائجة في جلساتٍ «تاريخية» مثل هذه، لكنه لو فعل، لما كانت لخسارة الاستجواب طعم الهزيمة، على الأقل لبائعة الكتب الغرَّة..

أو هكذا أتخيّل.

الثمن: الدخول في منطق الرقيب

منذ استجواب سعود الناصر في ١٩٩٨، والكتب والندوات تُمنع في الكويت، بصفتها قرابين لشراء الترضيات، تقدِّمها وزارة الإعلام إلى النوَّاب لتحقيق استقرار سياسيٍّ مرحلي عابر.

على المستوى السياسي لم نشهد أيَّ استقرار، وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي، تمت «تربيتنا» وفق منطق الرقابة؛ فعوضًا عن مقارعة الحجة بالحجة والحوار والمناظرة والنقاش، أصبحنا بعد عقدين تلك البلاد التي تقوم بترحيلِ الوافدين لمجرد انتقادهم إجراءات المطار، أو نشرهم مقاطع فيديو تعلِّق على عاصفة ترابية، وأصبح «وطنيُّونا» المتحمِّسون يدافعون عن الفشل والبيروقراطيَّة ورداءة الطقس، فكل ما يمسُّ البلاد، من جمالٍ وقبح، هو مقدَّس، حتى صرنا نبرر مصادرة المواطنة من آخرين بحجة اختلاف اللهجة، وننكر حق الإنسان في العيش الكريم لأنه «مو كويتي»، على اعتبار أن «الدولة إذا أخطأت، فيجب علينا أن نراها على صواب»[1].

(1) الاقتباس للكاتب السياسي الفرنسي موريس باريس، يستشهد فيه المؤلف جوليان =

أي مقيم يجرؤ على الخروج إلى منصات التواصل الاجتماعي بصوتٍ ناقد كان يجابَه بعاصفة شوفينية مفادها «ارجع ديرتك». وأصبحت عبارة «يا غريب كن أديب» تفيدُ الإخضاع والفوقية. لقد أصبح إنساننا في المجمل رقيبًا ومبلِّغًا ومخبرًا، لا يستغرقه الأمر أكثر من «منشن» إلى الجهات المعنية، وربما وسم رائج على تويتر لكي يتمَّ له ما يريد.

ومن الناحية الثقافية، أصبحنا تلك البلاد التي حكمت على د. أحمد البغدادي بالسَّجن بسبب مقابلة صحفية في ١٩٩٩، والبلاد التي أعادت د. نصر حامد أبو زيد أدراجه، شيخًا سبعينيًّا، من مطار الكويت إلى القاهرة، بعد ساعات طويلة قضاها في المطار رغم حصوله على تأشيرة دخول، خوفًا من تهديدات النواب الإسلاميين في ٢٠٠٩[1]. وهي البلاد التي يطلق سياسيُّوها تصريحات عجيبة

= بندا في كتابه «خيانة المثقفين» الصادر بالعربية عن دار الروافد (بيروت) وابن النديم (الجزائر)، بترجمة محمد صابر في 2020.

(1) في لقاءٍ أجرته «الجريدة» في سبتمبر 2009، قال د. نصر بأن سبب منعه هو «اتخاذ متشددين إسلاميين مناسبة دخولي كورقة ضغط لإحراج الحكومة.. بعض أعضاء البرلمان أثار لغطًا بخصوص الزيارة لإعداد قرار يسحب الثقة من الحكومة، لكن الصدمة أنه نجح في ابتزاز وزير الداخلية». وقد جاء المنع إثر مطالبات للنائب د. وليد الطبطبائي بمنع «هذا الرجل من دخول الكويت وتلويث أرض الكويت بكفرياته»، وبالمثل طالب النائب محمد براك المطير بمنع «الزنديق المرتد» عن البلاد قبل أن يبث فيها «كفره وسمومه». وفي معسكر الضد، استنكر «التحالف الوطني» والنائب صالح الملا وأسيل العوضي المنع واعتبروه محاولة حكومية مكشوفة لضمان كسب أصوات بعض النواب قبل جلستي عدم التعاون وطرح الثقة. جدير بالذكر أن د. نصر ألقى محاضرته عن بعد في لقاء نظمته مجموعة «تنوير» في الجمعية الثقافية النسائية.

عن ضرورة «منع الأموات من دخول الكويت»، كما حدث مع «جلال الدين الرومي»[1] و«معروف الرصافي»[2]. وهي البلاد التي تثير معارك موسمية مملة كل سنة بشأن رياضة «اليوغا» و«البادل» و«الماراثونات» المختلطة.

هذي البلاد، البلاد الزجاجيَّة الهشَّة، الرازحة تحت وطأة التجهيل القسري والمنطق الإقصائي، كيف يبدو إنسانُها؟

لقد اعتدنا من كثير من السياسيين ومتخذي القرار والمهتمين بالشأن العام الرداءة والتناقض والمغالطات، والأخطاء المعرفية والمواقفية التي تمرُّ دونما تصويب أو مراجعة. والأسوأ أننا فقدنا الحساسية أمام الخطأ، وألِفنا لغة القطع والحسمِ والتفكير الثنائي الذي يختزل تجربتنا في خيارات مسطَّحة، ويجعلنا كائنات بالغة الهشاشة أمام طبيعة الحياة المتمثلة بالرمادية والتعقيد، فإنسان مجتمع الرقابة بسيطٌ واختزاليٌّ وغير قادر على النظر إلى الأمور من عدة زوايا، أو غير راغبٍ في ذلك.

ما يبدو أوَّل وهلة مشكلة صغيرة تخصُّ عالم الطباعة والنشر، سرعان ما يتضِّح أنها مؤشر إلى واقع الإنسان، وأن ما يصحُّ على الكتب من منعٍ، يصحُّ أيضًا على الإنسان المهدَّد دائمًا بالسَّجن

---

(1) في يناير 2014، طالب النائب محمد الجبري بمنع جلال الدين الرومي المتوفَّ في 1273 ميلادي، من دخول البلاد، اعتراضًا على إقامة ندوة مخصصة للنساء للحديث عن جلال الدين الرومي.

(2) مقالة وليد الرجيب في جريدة الراي في 11 يناير 2014.

والطَّرد وصولًا إلى الاغتيال[1]. وأن الفرق بين حرقِ كتب ممنوعة في محرقة «صبحان» التابعة لوزارة الإعلام اليوم، ومحارق النازية في ألمانيا سنة ١٩٣٣[2]، وحرق مكتبة «ناصر خسرو» في أفغانستان على يد طالبان سنة ١٩٩٨[3]، وحرق «بيت الحكمة» في بغداد على يد التتار[4] عام ١٢٥٨ ميلادي، هي فروقات في الدَّرجة لا النَّوع.

---

(1) ابن المقفع، ابن حنبل، الحلاج، السهروردي، دانتي قديماً، وفرج فودة والشيخ الذهبي ونجيب محفوظ ولوركا وأنا أخماتوفا حديثًا، والقائمة تطول.

(2) في 1933 أحرق الطلبة في ألمانيا 25.000 مجلد من الكتب المسماة «غير ألمانية» معلنين بذلك حقبة من مراقبة وحظر الثقافة من قبل الدولة، كما دمرت قوات الرايخ الهتلرية المكتبة الشعبية بصربيا خلال الحرب العالمية الثانية عام 1941، فقصدها الجيش بالقنابل الحارقة التي نالت من حوالى 350 ألف كتاب، إلى جانب مدونات من القرون الوسطى، ومجموعة من المخطوطات التركية مع ما يزيد على 200 كتاب قديم مطبوع من القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر، وخرائط قديمة، ولوحات فنية، وصحف، وكافة الكتب المطبوعة في صربيا والبلدان المجاورة منذ عام 1832، لتقدر محتوياتها بأكثر من 2.6 مليون كتاب. المصدر:

https://maktaba-amma.com/

(3) حوت المكتبة 55 ألف مطبوعة بين كتب ووثائق ومخطوطات نادرة تم حرقها كاملة على يد طالبان في أغسطس 1998، بعدما انسحب الروس ودخل المجاهدون الأفغان إلى كابل، لتفقد المكتبة 367 ألف كتاب قديم. المصدر:

https://maktaba-amma.com/

(4) بيت الحكمة هي مكتبة بغداد التي أسسها هارون الرشيد ورعاها ابنه المأمون لتكون مركزًا للفكر العربي الإسلامي، ضمت مؤلفات في التراث الإسلامي والسير والتراجم، وكتب الكيمياء والطب والرياضيات والفلسفة والأدب، وحوت المكتبة مرصدًا فلكيًّا للتحقيق في كشوف بطليموس، وأقام فيها مجموعة من المترجمين لنقل العلوم. تم تدميرها على أيدي المغول عند اجتياحهم بغداد، وألقوا بجميع محتوياتها وأكثر من 300 ألف كتاب في نهر دجلة، حتى تحول لونه إلى الأسود، هذا إلى جانب ستة وثلاثين مكتبة عامة أخرى ببغداد تم إغراقها. المصدر:

https://maktaba-amma.com/

الأثر الآخر لاستفحال ثقافة الرقابة هو إضعاف الخيال، والطاقات الإبداعية عمومًا، والقدرة على التحليل والرَّبط وبناء السياقات، والتفكير النقدي والإبداعي. فقد صار «الطبيعي» بالنسبة إلينا هو محاكمة النُّصوص على ظواهرها، وتحميل المجازات ما لا تحتمِل. لقد تمَّ تطبيع السطحية وتسويقها كوصفة مريحة للتعاطي مع الواقع، بكل ما تنطوي عليهِ من خمولٍ وبلادةٍ.

ويمكن القول دونما مبالغة، بأننا في الكويت تجاوزنا أن نكون «مراقَبين» إلى أن نكون «مراقِبين»، وهذا هو أعظم انتصار لأي نظام، أن تتحوَّل طوعًا أو دونما وعي، إلى ترسٍ من تروسِه.

ما بعد استجواب سعود النَّاصر؛ ملاحقات ومحاكِم

في ١٩٩٧، قام السيد أحمد الديين، الذي تولى إدارة تحرير جريدة الطليعة، بنشر سلسلة مقالات للكاتب والمفكر الكويتي محمد سلمان غانم، بعنوان «الله والجماعة»، المقالات التي يقول، في حواري معه، بأنها «لم تثر حفيظة السلطة، ولا الإسلاميين» ولم تتسبب في أية مشكلة لكاتِبها. كان الديين قد عادَ لإدارة الطليعة التي تركها منذ ١٩٩٤، بسبب أزمة إدارية واجهتها الجريدة بعد محاولة اغتيال عبدالله النيباري[1]، واضطرار أحمد النفيسي إلى السفر في رحلة علاج.

كانت المقالات قد أثارت حالة من الجدل، من دون أن يتطلب الأمر تدخلًا من الحكومة لمنع نشرها. وفي صيف نفس العام، اقترح الديين على غانم جمع المقالات ونشرها في كتاب بنفس العنوان، عن دار قرطاس، التي أسَّسها وأدارها. بعد استجواب الشيخ سعود

(1) في 6 يونيو 1997 تعرَّض النائب السابق عبدالله النيباري وزوجته فريال الفريح لمحاولة اغتيال سياسي عن طريق إطلاق النَّار، وتعرَّض النيباري وزوجته لجروح في الفك والكتف.

الناصر مباشرة في ١٩٩٨، أحالت وزارة الإعلام المؤلف والناشر إلى النيابة، واقعة تحت ثقل الحدث السياسي الذي أدَّى إلى استقالة الحكومة، ورواج سرديات متشنجة عن ضرورة «صيانة معتقدات وفكر المجتمع الكويتي». نصَّ تقرير الاتهام على أن الكتاب يحوي «آراءً تتضمن الطعن في تقاليد وتعاليم الدين الإسلامي والمساس بالذات الإلهية والأنبياء والخلفاء الراشدين». في حين كان الكتاب يطرح تساؤلات حول الردَّة وزواج المتعة والحجاب وشرب الخمر وغيرها من القضايا الفقهية التي كانت، عبر التاريخ، تثير مختلف التأويلات.

لم تكن نيابة الإعلام قد أُسست في ذلك الحين، وعليه فقد استدعي المتَّهمان إلى نيابة «المخدِّرات والخمور»، في أجواء شبه كوميدية.

لم يكن المحقق قد قرأ الكتاب، فاعترض الديين قائلًا إنَّ «النيابة خصم شريف» مطالبًا المحقق بأن يقرأ الكتاب بنفسه ويكوِّن رؤاه الخاصة. وأقام دفاعه على عدم سلامة الإجراءات القانونية من جانب، ومن جانبٍ آخر، أفاد بأنَّ كل ما ورد في الكتاب سبق نشره في الصحف من دون أن يثير حفيظة أحد، وأنَّ الاتهام غير صحيح لكون هذا الكتاب، في الحقيقة، يقدم قراءة جديدة لتلك الأحكام الفقهية، وأن من واجب الناشر أن يشجع على المعرفة وحرية البحث العلمي.

قضت محكمة الجنايات بتبرئة المتهمين من تهمة الإساءة إلى

الدين، وأمرت بمصادرة المطبوع، الأمر الذي لم يحدث إلا بعد سنة، في معرض الكتاب التالي.

في ٤ أكتوبر ١٩٩٩، أصدرت دائرة الجنح المستأنفة حكمًا نهائيًّا ونافذًا بحبس رئيس قسم العلوم السياسية السابق في جامعة الكويت، د.أحمد البغدادي، رحمه الله، لمدة شهر بعد إدانته بتهمة «الطعن في ثوابت العقيدة الإسلامية والتعدِّي على مقام النبوة»، على ضوء حوار صحفي نشر في «الشعلة» الطلابية قبل ثلاث سنوات.

أعلن د. البغدادي، أنه سيقوم بتسليم نفسه طواعية إلى إدارة تنفيذ الأحكام بعد إقامة مؤتمر صحفيٍّ، إلا أنَّ الحبس نُفِّذ قبل أن يتسنى له ذلك، وتمَّ إيداعه في سجن «طلحة».

على إثر هذه الحادثة، نشرت الصُّحف خبر تأسيس «لجنة الدفاع عن حرية التعبير»، التابعة لجمعية الخريجين، لتكون لجنة ناشطة في مجال الحريات، «حفاظًا على هوية المجتمع التعدديَّة التسامحية، وحفاظًا على الدستور من التعدي والانتهاك».

صدر العفو الأميري عن البغدادي بإلغاء الحبس بعد مضيِّ ١٣ يومًا، وعقب العفو أصدرت قوى المجتمع المدني بيانًا جماعيًّا يدين محاولة «فرض الوصاية والحد من حرية التعبير»، وطالبت مجلس الأمة بتشريع قانون جديد للمطبوعات والنشر «يتناسب مع قيم العصر والمبادئ الديمقراطية»[1].

(1) إبراهيم المليفي، حالة حرية التعبير في الكويت، جمعية الخريجين، تقرير 1999 الصفحات من 27 إلى 37.

وفي أواخر يناير ٢٠٠٠، قضت محكمة الجنح على كلٍّ من الروائية ليلى العثمان، وأستاذة الفلسفة بجامعة الكويت د. عالية شعيب، والناشر يحيى الربيعان، بالحبس لمدة شهرين بسبب كتبٍ رأت المحكمة أنها تتضمن «عبارات تمس الذات الإلهية، وعبارات منافية للآداب ومخلة بالحياء».

أسقطت محكمة الاستئناف لاحقًا عقوبة الحبس، واستبدلت بها غرامات مالية.

علَّقت ليلى العثمان على تلك الحادثة:

«اكسر عين، تغمض العيون الأخرى جفونها»[1].

بعد هذه السلسلة من الملاحقات في التسعينيات، بدأت الاحتجاجات على ما شاع تسميته بدعاوى «الحسبة»، التي تتيح لمن لا صفة له التوجَّه إلى النيابة للشكوى ضدَّ ما يعتقِد أنه مخالفة.

كانت محاكمات البغدادي والعثمان وشعيب والربيعان هي لحظة التدشين الرسمية لسلسلة ملاحقات ستستمر حتى يومنا هذا، منها؛ استدعاء د. شملان العيسى للتحقيق بسبب قوله بأنه يرفض تطبيق أحكام الشريعة في الكويت، والتحقيق مع رئيس تحرير جريدة

---

(1) ليلى العثمان؛ المحاكمة، دار الآداب، بيروت 2009. ذكرت العثمان في «المحاكمة» أنها استدعيت للتحقيق لأوَّل مرة في 1996 وحُفظت القضية، ليتم استدعاؤها ثانية في 1999، بعد ثلاث سنوات، بالتزامن مع قضية البغدادي، إضافة إلى قضايا أخرى مشابهة حفلت بها تلك السنة، ذكرها إبراهيم المليفي في تقريره عن «حالة حرية التعبير في الكويت لسنة 1999».

«القبس» وليد النصف، ورئيس قسم «مجلة القبس» عبده جبير، بتهمة خدش الحياء العام بعد نشر «رسم توضيحي لجسم بشري» عن عمليات التجميل الجراحية بالليزر!

لقد تم مَطْرُ الصُّحف بالدعاوى المتهافتة، التي تُحفظ في أحيانٍ كثيرة، لكنها عملية استنزاف وئيدة لطاقات المجتمع الصُّحفي والثقافي، من خلال إدخال لاعبيه في ملاحقات مستمرَّة، ومراجعات أبدية أمام النيابة والمحكمة.

إنَّ مقارنة سريعة بين أشهر حوادث المنع في السبعينيات والثمانينيات، مقابل تلك التي وقعت في التسعينيات وحتى ٢٠٢٠، تخبرنا بأن قواعد اللعبة قد تغيَّرت بالكامِل.

كانت السلطة هي من يقف وراء منع كتاب «الكويت؛ الرأي الآخر» للنفيسي في ١٩٧٨، في حين كان تيَّار السلفية العلمية وراء سَجن د. البغدادي في ١٩٩٩.

وفي الوقت الذي كانت فيه السلطة هي من تحركت لاعتقال خلدون النقيب ومنع كتاب «المجتمع والدولة» في ١٩٨٧، كانت التيارات الدينية هي من لاحق ليلى العثمان وعالية الشعيب سنة ٢٠٠٠.

وفي حين منعت السُّلطة «بدرية» وليد الرجيب في ١٩٨٩، كان نوَّاب مجلس الأمة يستجوبون سعود الناصر بسبب رواية لمحمد شكري وأخرى لنوال السعداوي في ١٩٩٨.

شموعٌ ومقصَّات

في ٢٠٠٦، صدر قانون المطبوعات والنشر الذي مثَّل، في حينه، قفزة نوعية تجاه مزيدٍ من الحريَّات، حيثُ أُلغيت عقوبة الحبس، وأُلغيت الرقابة المسبقة رسميًّا على الصُّحف المحلية، واقتصر حق الإغلاق الإداري للصحف على القضاء حصرًا، وليس على الحكومة.

ما يقارب ست عشرة جريدة جديدة صدرت بعد تعديل القانون، وفي مقابل هذه البحبوحة من الحريات، تم تغليظ الغرامات على مخالفي القانون، مع *إمكانية إحالة المخالفين إلى قوانين أخرى أشدَّ قسوةً*، مثل قانون الجزاء، بما فيه القواعد التي تنصُّ على **جرائم أمن الدولة**، وقانون الوحدة الوطنية، وذلك بسبب وجود عبارة: *«مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر»*، العبارة التي، مثل ثَقبٍ دوديٍّ، قادرة على إحالة أي متَّهم من أرض «جنح الصحافة» إلى عالم «جرائم أمن الدولة».

بقيت الكتب والصحف المستوردة خاضعة لشرط الرقابة المسبقة، وتواترت حالات المنع بتزايد مطَّرد، إلى درجة دفعت المجتمع الثقافي

إلى تنظيم سلسلة اعتصامات من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠، فيما يشبه الطَّقس المرافق لكل معرض للكتاب في الكويت[1]، حيث تشعَل الشُّموع وتُرمى المقصَّات في سلال المهملات، ويفترش القرَّاء الأرض لقراءة كتبٍ ممنوعة.

في ٢٠١٠، قدَّم الناشطون لأول مرَّة مقترح «الرقابة اللاحقة» بصفته حلًّا قابلًا للتحقق، عوضًا عن بديل «إلغاء الرقابة» غير الموائم سياسيًّا. حيث اجتمع الناشط الحقوقي طاهر البغلي بالخبير الدستوري د. محمد الفيلي لطلب المشورة فاقترح عليه هذا الحل، ونشر المقترح في دراسة أصدرتها جماعة «صوت الكويت»، الناشطة في قضايا الحريات، بعنوان: «مع الكتاب معاهدة سلام»، من إعداد عبدالله الخنيني، دلال الشايجي، وديمة الغنيم، وبالاستعانة برأي أستاذيِ القانون د. محمد الفيلي ود. عبيد الوسمي.

---

(1) في أغسطس 2007، أقيم اعتصام خارج مبنى رابطة الأدباء، وتحدَّث فيه الروائي وليد الرجيب عن روايته «بدرية» التي منعت في 1989 باعتبارها «ضد المصلحة العامة»، واستنكر منع كتب كلٍّ من د. سليمان الشطي، وليلى العثمان وعالية شعيب ود. خليفة الوقيان ود. نجمة إدريس ويوسف خليفة. في نوفمبر 2007، اعتصم الناس لاستنكار وقوع «مجزرة الكتب»، بمشاركة 200 شخص، منهم: د. أحمد البغدادي والروائية ليلى العثمان والنائب علي الراشد والروائية ميس العثمان وآخرون. أقيم اعتصام آخر أمام صالة معرض الكويت الدولي للكتاب في 2008، حيث افترش القرَّاء الأرض لقراءة كتبٍ ممنوعة. وفي نوفمبر 2009، أقيم الاعتصام الذي شارك فيه النائب علي الراشد والنائب السابق عبدالله النيباري، رحمه الله، ورئيس جمعية الخريجين سعود العنزي ود. ابتهال الخطيب، وغيرهم، وأصدرتْ 24 جمعية نفع عام بيانًا يستنكر تحوُّل معرض الكويت الدولي للكتاب إلى ضحية للواقع السياسي والاجتماعي الجديد.

من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠، تواصلت التحرُّكات الاحتجاجية الرمزية، لكنها لم تأتِ بنتيجة، ليس فقط لأنَّ القضية ظلت قضية نُخبٍ غير متوافقة وعاجزة عن التأثير في الشارع، بل لأنَّ حراكًا سياسيًّا سيشتعل في ساحة الإرادة في ٢٠١١، وسينتزعُ من «حرية التعبير» صفة الأولوية، في مقابل ملفَّات أخرى أكثر إثارة، مثل رحيل رئيس الحكومة، واقتحام/ دخول المجلس، والإيداعات والتحويلات المليونية، وغيرها..

ستنحسر مفردة «الحريات» من الفضاء العام وتخبو في لغة التداول للسياسيين والناشطين والمهتمين بالشأن العام، بصفتها كلمة خلافية محلَّ شقاق -وستختزل تقريبًا في شكل واحد من أشكال الحرية، أي حرية النقد السياسي[1]- وستحل محلها كلمة أكثر رواجًا وحرارة وأقدر على الحشد؛ «الفساد».

ستصبح المطالبة بالحريات الشخصية هي سمة المنفصلين عن هموم الشارع، العاجزين عن قراءة الواقع الجديد، وعن مواكبته.

سيكتب الثوريون الجُدد عن مجيء جيل «ما بعد الأيديولوجيا»، المتجاوز للصراع الليبرالي-المحافظ، وستكون رغبة هذا «الجيل» في

(1) كانت هناك عدة اعتصامات في الفترة من 2009 إلى 2011 للدفاع عن الكاتب والمحامي أ. محمد الجاسم، أمام قصر العدل، وفي ساحة الإرادة، وغيرها، وقد احتجز في النيابة العامة على ذمة «قضية سب وقذف» مرفوعة ضده من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء، رأى الكثيرون وقتها أنَّ في الأمر تعسُّفًا ضد الجاسم الذي دفع حريته ثمنًا لـ«رفع سقف النقد»، بحسب تعبير النائب السابق مسلّم البراك. (الأنباء 2 / 12 / 2009).

تكثير سوادهِ أوجب من الاتِّفاق المسبق حول قيم العالم الجديد الذي أراد بناءه.

سيتضح لاحقًا أنَّ الشباب، الذين أعلنوا تجاوزهم للأيديولوجيا تحديدًا، كانوا مجرَّد وسيلة عبور لتكتُّلات محافظة لم تتنصَّل من أيديولوجيتها قط.

خرائطُ التِّيه؛ كتاب غير صالح للتداول

في ٢٠١٥، صدرت عن الدار العربية للعلوم ناشرون، في بيروت، روايتي «خرائطُ التِّيه»، التي تحكي قصة أسرة كويتية تفقدُ طفلها أثناء موسمِ الحجِّ، يتضح لاحقًا أنه اختطف من قبل عصابات تتاجرُ في الأعضاء البشرية، تقصُّ الرواية ما يحدث أثناء رحلة التِّيه لوالديه؛ الأب يلحِد، والأم تتدروَش.

كانت الخريطة تبدأ من مكَّة، جنوبًا إلى عسير وجازان واليمن، ثمَّ غربًا -عبر البحر- إلى القرن الإفريقي، وأخيرًا شمالًا إلى سيناء مصر، وانتهاءً بمعبر رفَح.

في نوفمبر ٢٠١١ نشرت كل من «بانوراما الشرق الأوسط» و«الوفد» و«قناة العالم» و«روزا اليوسف» وغيرها، خبرًا عن تورُّط وزير الداخلية المصري الأسبق مع الحاخام الإسرائيلي ليفي إسحق روزنباوم في جريمة منظمة لتجارة الأعضاء البشرية.

حققت المباحث الفيدرالية الأميركية في القضية سرًّا منذ ٢٠٠٩،

بعد أن حصلت على أدلة بأسماء الضحايا من منزل ومكتب الحاخام الذي كان يدير المتاجرة في الأعضاء البشرية للأفارقة والمصريين في «بروكلين» نيويورك.

تقارير أخرى نشرت في صحف مثل «المصري اليوم»[1] و«اليوم السابع»[2] عن سرقة أعضاء الأفارقة المتسللين إلى إسرائيل عبر سيناء.

صورة للحاخام ليفي إسحق روزنباوم لحظة اعتقاله

(1) المصري اليوم: عصابات تهريب الأفارقة تحوِّل سيناء إلى أرض التعذيب، 11 يوليو 2012.

(2) اليوم السابع تكشف في أول تحقيق استقصائي، تفاصيل سرقة أعضاء الأفارقة المتسللين إلى إسرئيل عبر سيناء، عصابات من البدو تحتجز المتسللين في مغارات بسيناء وتساومهم في حياتهم وسرقة أعضائهم، 31 أكتوبر 2011.

تقارير عن تجارة الأعضاء البشرية في سيناء.

كشفت التحريات بشأن الحاخام ليفي إسحق روزنباوم المقبوض عليه عن أنَّ الأعضاء المنتزعة من قتلى سيناء، كانت توضع في أوعية حفظ عالية الجودة وتنقل خلال ساعات إلى تل أبيب تمهيدًا لنقلها إلى «أثرياء أوروبا وأمريكا» ممن يحتاجون إلى الكلى وأعضاء أخرى. إذ كانت أجساد السود، لا سيما الأفارقة الفارِّين من المجاعة والحروب الأهلية إلى «أرض الميعاد» المزعومة، هي البضاعة

الأساسية لهذه السوق الخرساء، وكان الغرب الأوروبي والأمريكي هو المصبَّ النهائي لذلك التيار.

تواصلتُ مع الناشط الحقوقي المصري حمدي العزازي[1]، من جمعية الجيل الجديد في سيناء، للحصول على معلوماتٍ تخصُّ هذا الملف. كنتُ قد عثرتُ على وثائقيات قدمتها الـ BBC والـ CNN وقنوات أخرى تجري مقابلات مع الأستاذ حمدي، الذي أصرَّ بعدما عرفَ موضوع الرواية أن أذكره بالاسم بعد أن ارتأيتُ تغيير اسمه حماية له.

الأستاذ حمدي العزازي توفّي أخيرًا في ألمانيا، لاجئًا سياسيًّا، وكان المصدر الأساسي لكثير من المعلومات التي بنيت منها الحبكة. وأمام كل تلك التقارير، وصور المهاجرين السود -التي تصدَّرت الجرائد بأعين مقتلعة وأبطن مخيطة- تساءلتُ إن كان العالم سيتعاطى مع الموضوع بشكل مختلف، إذا ألقيتُ بين هؤلاء، ولو من قبيل الصدفة والاعتباط، طفلًا ببشرة فاتحة، خليجي ومنعَّم بدلال النفط.

ساعدني في رسم الخريطة تقرير جريدة «الشرق» عن «عصابات إفريقية تمارس التهريب والقتل وتصنِّع الخمور في عسير وبيش»، الأمر الذي جعلني أدفع بشخصياتي جنوبًا متتبعة حركة الهجرة

(1) انظر جريدة اليوم السابع؛ حمدي العزازي.. ناشط حقوقي يدافع عن اللاجئين الأفارقة في سيناء الثلاثاء، 31 ديسمبر 2013.

غير الشرعية للأفارقة؛ إلى الجنوب السعودي أحيانًا، وإلى سيناء أحيانًا.

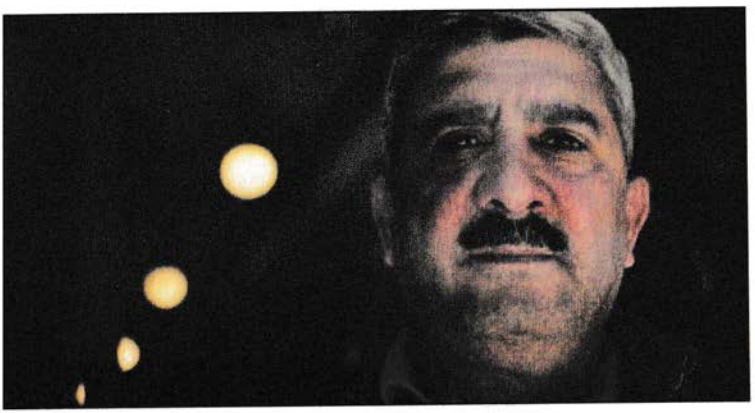

الناشط الحقوقي حمدي العزازي

أصبح موضوع العمل واضحًا بالنسبة إليَّ، إنها ليست حكاية عائلة كويتية تفقد ابنها في موسم الحج، بل هي حكاية نظام نيو ليبرالي يتعاطى مع الفقراء والمعدمين بصفتهم «نفايات بشرية»، بتعبير زيغمونت باومان.

كنتُ متحمسة لنشر رواية لا تشبه أيًّا من الأعمال التي سبقتها، وكانت «خرائط التيه» بمثابة ولادة جديدة لي، على مستوى الموضوع والفنيَّات معًا، وكنتُ أرغب في إعادة تقديم نفسي كروائية قادرة على الكتابة خارج ثيماتٍ «مؤنثة». فحتى ذلك الحين، جنحت رواياتي السابقة إلى الكتابة عن نساء يشبهنني في جانبٍ أو آخر، يتحركن في نطاق عالم ضيق اسمه البيت. بدا لي الخارج الفسيح

دائمًا مثل موضوعٍ لكتابة الرِّجال، وتساءلتُ لماذا لا يسعني أنا أيضًا أن أكتشف هذا العالم من خلال كتابته. وهكذا قررتُ، لأوَّل مرة في حياتي، أن أجرِّب الكتابة عمَّا لا أعرفه، وأن أحوِّل أدواتي من وسيطٍ للبوحِ عن ذاتٍ شَجِنةٍ إلى مجهر لفضاءاتٍ أكثر تعقيدًا وإشكالية.

بعد كل هذه المقدمة، ربما يسع القارئ أن يتخيَّل حجم الألم الذي تسببه منع هذا العمل بعد سنتين من الكتابة والبحث والتحرير، واللقاءات والحوارات المتواصلة مع أشخاص على تماسٍّ مباشر بالقضية.. قضية أصبحت، ولو على مستوًى مُتخيَّل، تخصُّني أيضًا.

وأيضًا، بعد هذه المقدمة، أصبح لازمًا أن نفهم لماذا لا يمكن لرواية مثل هذه أن تكون أقل استفزازية، لأنها إذا فعلت، ستكون خائنة للحقيقة.

قال البعض بأن منع الرواية متوقَّع لأنها تتحدَّث عن جريمة تقع في مكة أثناء موسم الحج، لكن المفارقة أنَّ الرواية أجيزت في المملكة العربية السعودية الشقيقة، وهي تباع حتى اليوم في مكتبات مكة وجدة والرياض، فهي لم تخدش حياءً عامًّا في أي مكان خارج الكويت، ولم تقوِّض أي نظام كما خشي أصدقاؤنا في وزارة الإعلام أن تفعل، لأنها ببساطة غير قادرة على ذلك.

والحقيقة أنني عندما راجعت الوزارة لمعرفة أسباب المنع، فوجئتُ بما اعتبره الرَّقيب أسطرًا إشكالية. فالكتابة عن الاغتصاب

ليست كتابة مدغدغة للغرائز، وأنا لا أعرف طريقة غير مؤلمة للكتابة عن الألم، وسرعان ما اتضح عجز الرَّقيب عن فهم السياق، وطفوُه الأبديُّ إلى سطوح النصوص، حيث العبرة «بالملافظ والمباني» لا بالمقاصِد والمعاني، على عكس ما تنص عليه القاعدة الفقهية الشهيرة.

في ٢٠١٥ توجهت إلى القضاء للطعن على قرار الوزارة بشأن منع الرواية، ورُفضت القضية موضوعًا بكافة درجات التقاضي؛ وقد أصدرت محكمة التمييز في مارس ٢٠٢٣ حكمها القطعي بشأن رفض الطَّعن، في الوقت الذي تتهيأ فيه الترجمة الإنجليزية للرواية للصدور في لندن، وبعد سقوط الرقابة المسبقة.

حتى سنة ٢٠١٥، لم أكن على تماسٍّ مع الجهاز الرقابي، ولا فكرة لديَّ عن مدى تعسُّف أدواته. جميع الروايات التي سبقت «خرائط التيه» لم تواجه مشكلة لإجازتها، ولم أكن قد أصبحتُ، بعد، صاحبة مكتبة وبائعة كتب، ولم تنشأ بعدُ بيني وبين رقباء وزارة الإعلام خصومة نبيلة، أو صداقة لدودة، أظنها مستمرَّة حتى يومنا هذا.

الحقيقة التي استخلصتها واقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج . لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض الدعوى إلى نصوص الرواية محل النزاع، ولم يرتكن إلى تقارير إدارة المطبوعات والنشر بالوزارة المطعون ضدها، ومن ثم فإن النعي عليه في هذا الصدد لا يصادف محلاً من قضائه، وبالتالي يغدو غير مقبول. وانه غير صحيح أن الحكم لم يورد في أسبابه ما يدل على أنه فحص الرواية محل النزاع، إذ خلص الحكم بما له من سلطة الى تدليل صحيح يتفق مع حكم القانون من أن الرواية محل النزاع حوت العديد من الفقرات – دون عزلها عن سياقها – التي من شأنها خدش الآداب العامة وذلك على ما تقدم في معرض الرد على الوجهين الأول والثاني من سبب الطعن وانه لا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن طلب الطاعنة بندب خبيرًا في الدعوى بحسبان أن ذلك ان يتغير به وجه الرأي فيها وأن أوراقها تكفي لتكوين عقيدته الفاصل فيها ، ومن ثم يكون ما أثير في هذا الخصوص مردود وهو ما يضحى معه النعي الماثل بهذا الوجه من سبب الطعن محض جدل موضوعي فيما تستقل بتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

لـــــهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً ، ورفضه موضوعًا ، وألزمت الجهة الإدارية الطاعنة المصروفات وعشرين دينار مقابل أتعاب المحاماة ، وأمرت بمصادرة الكفالة.

أمين سر الجلسة رئيس الجلسة

الصفحة الأخيرة من حكم محكمة التمييز برفض الطعن

لعلها كانت كلمة احتجاجية ضد الرقابة أطلقتُها على تويتر في أواخر ٢٠١٥، عندما اقترح عليَّ أحد المتابعين التوجه إلى المحكمة الدستورية لتعديل قانون المطبوعات، خاصة بعد تعديل «قانون المحكمة الدستورية» بما يتيح للأفراد المثول أمامها بعد حرمانٍ دام ثلاثين عامًا[1].

كان هذا الشخص هو عبدالله الخنيني، الذي سيصبح من أعز أصدقائي، وسنشكِّل معًا نواةً لفريق من الحالمين السُّذج الذين يريدون تصويب اعتوار الأشياء، كنا أحيانًا امتدادًا لدون كيخوته وسانشو، أمام قبيلة من طواحين الهواء، لكننا في أكثر الأيام كنا أحفاد سيزيف، هذا الصاعد إلى الجبل بصخرةٍ ما يفتأ أن يسقطها ليعود إلى نقطة البدء. لكننا، وكما صاغها ألبير كامو: «يجب أن نتخيَّل سيزيف سعيدًا».

(1) في ندوة أقيمت في «جمعية الخريجين» في يونيو 2015، وصف المحامي حسين العبدالله، التعديل الجديد على قانون المحكمة الدستورية بالمعجزة، لأنه سمح للأفراد باللجوء بالطعن المباشر إلى المحكمة الدستورية بعد حرمان دام 30 عامًا. (صحيفة الأنباء الكويتية)

المحكمة الدستورية

عقدنا اجتماعنا الأوَّل في أواخر ٢٠١٥، في الجمعية الثقافية النسائية بالخالدية، في مقرِّ «صوت الكويت».

كنا ثلاثة؛ أنا وعبدالله، والأستاذة غادة الغانم، وبدأنا نبحث في إمكانية تعديل قانون المطبوعات من خلال المحكمة الدستورية.

كان القانون ينص على عدم جواز استيراد أي كتاب إلى الكويت من دون موافقة وزارة الإعلام، ولأن الكويت ليست مطبخًا إقليميًّا لصناعة الكتب، بالمقارنة بالقاهرة وبيروت وبغداد، فهذا يعني أن أكثر من ٩٥٪ من الكتب الصادرة ستكون عرضة للإجراءات التعسفية لوزارة الإعلام[1].

اتضح أن الخلل يكمن في صياغة المادة (٧) التي اتخذ الجهاز الرقابي عبرها شكله الحالي، فالمادة السابعة تجعل الكتاب ممنوعًا حتى

(1) المفارقة أن الكتاب المحليّ المطبوع في الكويت عانى أيضًا من عسف الرقابة الإدارية المسبقة، في مخالفة صريحة مع نص القانون.

يُفسح، وتجعل الأصل في الأمور المنع. لا أعرفُ قانونًا وضعيًّا ولا سماويًّا، يجعل المنع أصلًا والإباحة استثناءً. فإذا كان المتهم بريئًا حتى تثبت إدانته، فالكتاب مدانٌ سلفًا، ومحكوم عليه بالحبس الاحتياطي حتى يفرَج عنه أو يُمنع بشكلٍ باتٍّ، والجهاز الرقابي في هذه الحالة هو الخصمُ والحكم؛ شكل من أشكال الألوهة البيروقراطية التي لا حدَّ لها.

شعرنا ونحن نقرأ القانون بأننا مجموعة من القصَّر فاقدي الأهلية، وأنَّ الدولة تحاول الحفاظ على براءتنا. كان ذلك شكلًا متغوِّلًا من أشكال الدولة الريعية التي تجاوزت دورها في توفير الخدمات الصحية والتعليمية إلى «تربيتنا» حرفيًّا.

وهكذا كانت الخطة هي التوجُّه إلى المحكمة الدستورية، ولكي يتسنى لنا ذلك، وجهنا دعوات إلى جميع معارفنا من أصحاب الشأن؛ كتَّابًا وناشرين وأصحاب مكتبات، قرَّاء وناشطين وصحفيين.

اجتمع في القاعة في ذلك اليوم قرابة السبعين شخصًا، بخلاف من قام بتفويضنا عبر الهاتف، وطلبنا من الجميع توقيع وثيقة بتفويضِ جماعتنا الوليدة، أنا وعبدالله وأ.غادة الغانم، ثمَّ هند فرنسيس وطاهر البغلي وهدى الدخيل وسارة العتيقي - في التوجه إلى المحكمة الدستورية.

بعد جمع التواقيع، اقترح الخنيني أن نؤجِّل ذهابنا إلى الدستورية إلى ما بعد صدور حكمِها بشأن قانون منع الاختلاط، الأمر الذي من شأنه أن يكون مؤشرًا إلى فرصنا في الرِّبح.

في ١٦ ديسمبر ٢٠١٥، قضت المحكمة الدستورية برفض الطعن في قانون منع الاختلاط، رافضة الخوض في «مدى ملاءمة القانون من عدمه باعتباره من مظاهر السلطة التقديرية للمشرِّع»، معتبرةً أن «الاختلاط من المسائل الاختلافية التي لا تضبطها نصوص شرعية مقطوع بها»، وبعد هذا الحكم غلبنا الخوف، وآثرنا طريق السَّلامة..

وكان طريق السلامة هو الطريق الأكثر وعورة واستنزافًا.

إلى «قاعة عبدالله السّالم»[1].

(1) قاعة عبدالله السالم هي القاعة الرئيسية في مبنى البرلمان الكويتي، أو ما يسمى رسميًّا بـ«مجلس الأمة».

ولادة مكتبة

في ١٠ مارس ٢٠١٦، أصبحتُ بائعة كتب.

كنتُ أبحث عن صيغة مفقودةٍ للمكتبة، بصفتها فضاءً خلَّاقًا لتبادل الأفكار، ومناخًا يتسم بالرُّسوخ؛ نقيضًا لما هو موسميٌّ وطارئ، للكتب الرديئة التي تتصدَّر أرفف الأكثر مبيعًا، ولمعارض الكتب بصخبها العابِر.. أردتها مكانًا قادرًا على التأثير في البيوت، يمحو الخط الفاصل بين العمل الثقافي والمجتمعي.

كانت مكتبة صغيرة، تحاول إحياء تقاليد المكتبات القديمة، قبل أن تتحوَّل إلى متاجر كبرى Mega stores تبيع الألواح الرقمية والهواتف النقالة والسجائر وقناني الماء والسكاكر.. مكتبة صغيرة في كواليس السوق لا في قلبِه، متخصِّصة في الأدب والفكر والفلسفة.

تأسَّسَت مكتبة تكوين بميزانية هزيلة إلى درجة مضحكة، ومن دون دراسة جدوى، بل بالحدسِ وحده، اخترتُ الموقع وبدأنا عملية التجهيز.

الإنفاق التأسيسي على الأرفف والأثاث، ونظام المحاسبة وأجهزة الكمبيوتر والكاشير، استنفد ما نملكه من سيولة، إلى درجة أننا خصصنا مبلغ ألف دينار فقط لشراء الكتب، وبسذاجة المبتدئين وغيابٍ كلي للخبرة، ذهبنا إلى معرض الكويت الدولي للكتاب في ٢٠١٥ لنشتري الكتب من الناشرين مباشرة، بنسبة خصم لم تتجاوز أحيانًا الـ٢٠٪. وأيضًا، بلا أي اكتراث لإملاءات السوق، وبطوباوية القرَّاء الحالمين، توجهنا إلى كلاسيكيات نحبُّها؛ كتب قرأناها منذ سنواتٍ طويلة وما زلنا نتحدث عنها في كل لقاء، كأننا مدينون لها إلى الأبد. أذكرُ منها «مئة عام من العزلة» لغابرييل غارسيا ماركيز، ونزر من مؤلفات يوسا وإيزابيل الليندي وغاليانو. اشترينا كتبًا لبورخيس، ونسخًا قليلة من «عالم صوفي». كنا نردُّ الجميل لأكثر المؤلفين تأثيرًا في وجداننا.

لاحقًا، عندما بدأنا في صفِّ الكتب، فُجعنا للفراغات الشاسعة بين كتابٍ وآخر، إلى درجة أنَّ أحد أصحاب المكتبات عندما قرَّر زيارتنا لتقديم التهاني، وربما ليفحص جدِّيتنا كمنافسين جدد، علَّق بأنَّها ليست مكتبة بقدر ما هي «ديوانية»، وكان على حق.

كانت المشكلة ماديَّة بكل تأكيد، لكن الحل لم يكن ماديًّا على الإطلاق. ولأنني بدأت أستشعر توجُّس الناشرين من الشباب المتحمِّس المجهول الذي يريد شراء كميات كبيرة من دون ميزانية، لأجل مكتبة لم يسمع بها أحد، وضعت على رأسي قبعة «الروائية» وبدأت في استخدام علاقاتي.

ناشري في بيروت؛ الدار العربية للعلوم، لم يمانع في إرسال شحنة كتب لتعبئة المكتبة. الناشر العظيم حسن ياغي، مدير دار التنوير، ردَّ على إيميلي بأنه صديق لأعمامي، وأنني لم أطلب كل الكتب التي يستطيع توفيرها، وقال بلطفٍ أبكاني: «ادفعي بعد ستة شهور، بعد سنة، أو لا تدفعي أبدًا».

استعنت بأصدقائي في فتح قنواتٍ مع الناشرين الآخرين. الروائي حجي جابر منحني صك العبور إلى «المركز الثقافي العربي»، والروائي محمد حسن علوان، طالب ناشره العتيد -دار الساقي- بتوفير كتبه في «تكوين» رغم عقود شبه احتكارية مع مكتبات أخرى.

أصبح لديَّ، فجأة، شحنة كتب بمئات العناوين وآلاف النُّسخ قادمة إلى الكويت. وبسبب سذاجتنا مرة أخرى، وانعدام الخبرة، لم يخطر لنا حتى أن نصدر رخصة استيراد وتصدير، ولم نكن نعرفُ أن إخراج شحنة كتب من الجمارك أشبه ما تكون باقتلاع ضرسٍ بلا مخدِّر، وأنَّ علينا أن نحصل على «الفسوحات» اللازمة من وزارة الإعلام لكي تعبر تلك الكتب إلى الكويت.

كان تعاون موظفي وزارة الإعلام في جمارك المطار استثنائيًّا قبيل الافتتاح، وأظنه حماسهم لولادة مشروع ثقافي وبأيادٍ وطنية، ما منحني مرونة في البداية لإدخال الكتب إلى المكتبة، وكنتُ على وشك فضيحة افتتاح مكتبةٍ بلا كتب.

بعد أن خبا وهج الافتتاح، وجدتُ نفسي في مجابهةٍ شبه يومية

مع الرقابة. أحد أسباب ذلك كان، كما قلت، أننا كنا بلا سيولة، فكنا نتولى إدارة المشروع بأنفسنا، بلا موظفين وبلا رواتب.

كانت تلك سنة انتحارية على نحوٍ هزلي، إذ عندما أسترجع تلك الأيام أتساءل إلى أي حد كنتُ حالمة، ولماذا لم أكن في تلك الأيام، أرى نفسي امرأة حالمة، بل مديرة براغماتية تحاول أن تُنجح مشروعًا بلا أي طموح تجاري، بلا خطط بديلة، بلا خبرة، حبًّا في الكتب وحدها.

جانبٌ مني، الجانب الفضوليُّ تحديدًا، أراد أن يفعل كل شيء بنفسه؛ مراجعة الفواتير، إجراء المراسلات، طلبات التزويد، طباعة الباركود، مسح الغبار، صفَّ الكتب، والإعلان عنها، بما فيها، طبعًا، الاستعلام من وزارة الإعلام عن أخبار الفسوحات، واستلام قوائم جديدة بكتب محرَّمة لا يفترض بي حيازتها، فما بالك ببيعِها.

بمعنًى آخر، لم يكن مشروعًا تجاريًّا، كان انتحارًا شعريًّا نجوتُ منه لأسباب لا أفهمها تمامًا. كنتُ وحيدة في العراء، بظهرٍ مكشوف، عرضة للملاحقات والغرامات، أمام غول الرقابة ذي الألف يد، وفي عالمٍ رأسمالي قارس، كان علينا أن نكابد لإقناع شخص باستثمار موارده في قراءة كتاب، على حساب شراء قهوة موكا بالكريمة، أو الحصول على حقنة بوتوكس.

في تلك السنة، شعرتُ بأنني أُصفع مرارًا وأنا أرى كتبًا أجيزت في سنواتٍ سابقة، يتمُّ منعها في ٢٠١٦. «مئة عام من العزلة» لغابرييل

غارسيا ماركيز التي اشتريتها من معرض الكتاب في التسعينيات، اتضح أنها ممنوعة. رواية ١٩٨٤ لجورج أورويل أجيزت في طبعة المركز الثقافي العربي ومنعت في طبعة دار التنوير. رواية «رجال في الشمس» الخالدة، لغسان كنفاني، كان منعها جارحًا لي على نحو خاص. رواية «زوربا» لنيكوس كازنتزاكيس، منعت وأجيزت ومنعت وأجيزت عدة مرات خلال سنة واحدة، وعندما وجدتُ رواية لعبدالرحمن منيف مطلوبة للفحصِ، سألتُ موظفة الرقابة عن السبب، وقد أجيزت منذ سنوات، فأجابتني بأنَّ المؤلف ربما يغيِّر شيئًا بين طبعة وأخرى، من دون أي اعتبار لكون منيف قد توفِّي منذ اثني عشر عامًا.

لقد كان نظامًا قائمًا على العبث والاعتباط، بيروقراطية لا رأس لها ولا ذيل، مثل قصيدة لبودلير. نظام طالما تساءلت إن كان يستمدُّ فعاليته من عبقرية تكمن وراءه، أم من انعدام هذه العبقرية تحديدًا؟

لقد أصبح واضحًا عندي، درجة التقهقر في الحرِّيات خلال عشر سنواتٍ، فما اعتاد الرَّقيب إجازته في التسعينيات أصبح اليوم يمنع. نكصت الدولة عقودًا في الوقت الذي انفتح فيه المجتمع، بمعونة أحدث التقنيات والمنصَّات، على محتوًى غير قابل للمراقبة لشدة ضخامته. إنها نسختنا المحلية الحصرية من «بلاد عجائب» ألِس، عبثيَّة وبلا منطق، الفرق الوحيد أنها غير ممتعة.

التحرُّكات الأولى

خضعت تحرُّكاتنا للصدفة والمواتاة، من فرط تقلُّب المناخ السياسي، وافتقارنا المزمن إلى المواءمة.

كان علينا أن نكون متأهِّبين، لانفتاح كوَّةٍ ما؛ هدوء بين عاصفتين أو ما شابه، لتصبح مشكلة الرقابة مرئية من قبل متَّخذي القرار.

وإذ شرعنا في البداية في رسم مخطط تحرُّكنا القادم مع أعضاء مجلس ٢٠١٣، فوجئنا بالحلِّ في أكتوبر ٢٠١٦، واضطررنا إلى إعادة النظر في كل شيء بمعطيات مختلفة، «تركيبة جديدة للمجلس» كما يقال، خصومات متبادلة ومجلس غير متوافق، وموضوعات حارَّة تبقبق على السطح بشأن «إعادة الجناسي المسحوبة» وإلغاء «مرسوم الصوت الواحد»[1].

(1) مرسوم الصوت الواحد -رقم 20 لسنة 2012- هو تعديل قانوني أصدره أمير الكويت الراحل، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح جعل لكل ناخب حق الإدلاء بصوت واحد في دائرته الانتخابية بدلًا من أربعة أصوات.

بدأنا عقد اجتماعات دورية، أنا وعبدالله الخنيني وهند فرنسيس، لفهم المشهد السياسي الذي أجهله تمامًا، حيث تولى الخنيني شرح تركيبة مجلس ٢٠١٣، من خلال مشروعه «راقب ٥٠»[1] ثم أعدنا الكرَّة مع مجلس ٢٠١٦، الذي مثَّل تحديًا أصعب بالنسبة إلينا.

والحقيقة أننا منذ ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨، كنَّا نراوحُ في نفس المكان، ولم نحقق شيئًا يُذكر.

في اجتماعنا الأول مع وزير الإعلام، الشيخ سلمان الحمود، جادلناهُ -على استحياء لأكون صريحة- بشأن تطبيق القانون لا تغييره؛ فإذا كان القانون هو نفسه منذ ٢٠٠٦، لماذا تمنع الوزارة كتبًا سبق وأجيزت؟ وكان ردُّه الدبلوماسي بأنَّ الوزارة تطبِّق القانون، وبأنَّه داعمٌ للثقافة. ويبدو أن عبء التوفيق بين العبارتين يقع على كاهلنا. على الصعيد السياسي، لم نكن حتى بحجم أصغر لاعبٍ يمكن أن يؤخذ على محمل الجد، ويبدو أن حقل الرِّقابة رغم تماسِّه المباشر مع ما هو ثقافي واجتماعي، يبقى في صميمهِ قضية توازنات سياسية.

تواصل عبدالله الخنيني وهند فرنسيس مع الوكيل المساعد لشؤون المطبوعات والنشر في حينِها، وقام مشكورًا بترتيب اجتماعٍ

(1) راقب 50، هو مشروع أطلقه عبد الله الخنيني لمراقبة وتوثيق وأرشفة أداء النواب من حيث التصويت وحضور الجلسات واللجان وغيرها، التفاصيل على الموقع:
https://www.raqib50.com/

يجمعُ بيننا -نحن الذين لا صفة لنا ولا مظلة- وبين أعضاء لجنة الرِّقابة، الجهة البائتَّة والنهائية بشأن ما يصحُّ وما لا يصح أن نقرأه.

ما لا يعرفهُ الكثيرون، أن رقباء وزارة الإعلام مسؤولون عن تفريغ ملاحظاتهم بشأن الكتب في تقريرٍ يرفع إلى لجنة يتشكل أعضاؤها من أشخاص من خارج الوزارة، وأنَّ أعضاء اللجنة، من حملة الشهادات الجامعية الرنانة، كانوا يصوِّتون على الإجازة والمنع بعد الاطلاع على تقرير الرَّقيب، أي إنهم لم يكونوا مضطرين إلى قراءة الكتب التي يصدرون قراراتٍ بمنعها، وأنَّ سطورًا مبتورة من سياقِ الكتاب ترصف جنبًا إلى جنب في تلك التقارير، بما يشبه الدليل على ارتكاب جريمة، كانت سببًا كافيًا لمنع الكتاب.

كنا أربعة في ذلك الاجتماع؛ عبدالله الخنيني، هند فرنسيس، د. سارة العتيقي، وأنا، أمام مجموعة من الأكاديميين المدجَّجين بالشهادات والصِّفات الرسمية. جادلنا بأننا نمثِّل مجتمع الناشرين والمكتبات والكتَّاب والقرَّاء، اعتمادًا على العريضة التي جمعنا توقيعاتها في اجتماع «صوت الكويت» الأوَّل، وبدأتُ -دونما دبلوماسية، وأبعد ما أكون عن الانضباط- أوجه انتقادات حادَّة إلى ما أسميته «المجزرة الأدبية والفكرية» التي ترتكبها الدولة ممثلة في لجنة الرقابة، الأمر الذي استفزَّ أحد أعضاء اللجنة، واتهمني بأنني «تاجرة» تبحث عن الربح المادي على حساب قيم المحافظة على المجتمع، الأمر الذي أتذكره حتى هذا اليوم وأنا أضحك من كلِّ قلبي.

ما لا يعرفه، عضو لجنة الرقابة المحترم، أنَّ خيار التحوُّل إلى «تاجرة» -غير المعيب في ذاته- كان متاحًا طوال الوقت، لكنني لم أسلكه. إذ كان في وسعي أن أملأ المكتبة بآلاف العناوين الرديئة والرائجة، التي تغنيني، ماديًّا، عن بيع نصوص إشكالية لفراس السواح، وعلي شريعتي، ومحمد عابد الجابري، وجورج طرابيشي، وعلي الوردي، أو رواياتٍ لأورهان باموق وجورج أورويل وعبدالرحمن منيف وغسان كنفاني والطيب صالح ورضوى عاشور. لكنني لم أجد بطولة في اتخاذ هذا الاتجاه.

أردتُ -بعنادٍ غير مفهوم- أن أقدم إلى القارئ سردياتٍ تنتسبُ إلى الهامشِ، لأنَّ هذا هو دور المكتبة في عالم رأسمالي، لكنَّك لا تستطيع التحدُّث بهذا الشكل الشعريِّ مع عضو لجنة رقابة دون أن تتحوَّل إلى مهرِّج. وكان هذا جزءًا من تعقُّد المشهد؛ أننا كنا دائمًا في نظر المعنيين بالأمر «تجارًا جشعين» وليس مجموعة من الحالمين الطوباويين المسكونين بسؤال الحرية وشرطها.

قدَّمنا إلى اللجنة في ذلك اليوم قائمة بخمس عشرة رواية تم منعها عن تعسُّفٍ بالغ، وقد أرفقت ملخصًا مع كل عمل، ونبذة عن قيمته الأدبية عالميًّا، ولماذا كان من الخطأ والمحرج منع هذه الكتب. أردنا اختبار مدى مرونة الجهاز الرقابي وقابليته لمراجعة نفسه، على نحوٍ ربما يغنينا عن معركة، لكنَّ شيئًا لم يحدث بشأن تلك القائمة، ولم يعد أحد يردُّ على اتصالاتنا المزعجة بطلب اجتماعٍ آخر.

حاولنا في الوقت نفسه التواصل مع عدد من نوَّاب البرلمان للمطالبة بتعديل قانون المطبوعات، مثل صفاء الهاشم، راكان النصف، وعمر الطبطبائي، ممن استقبلنا في تلك الفترة، وأحمد نبيل الفضل ويوسف الفضالة، الذين أبدوا استعدادهم للمساعدة إذا ما وصل الأمر إلى البرلمان.

لكنَّ شيئًا لم يحدث طوال سنتين، وكنا في حاجةٍ إلى معجزة.

ثم حدثت المعجزة.

المعجزة

في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٧، وجَّه النائب خالد الشطِّي سؤالًا إلى وزير الإعلام محمد الجبري يستعلم منه عن عدد الكتبِ الممنوعة منذ ٢٠٠٦ وحتى تاريخه، مع طلب تزويده بكشوفات تضمُّ عناوين الكتب الممنوعة مرفقة باسم المؤلف، وأسباب المنع، وتفاصيل أخرى.

في ١٦ إبريل ٢٠١٨، عندما جاء ردُّ وزارة الإعلام، نشرت «الجريدة» صورة صادمة لعامِل مناولة يدفع عربة تحملُ قرابة الـ١٢ كرتونة من مطبعة الحكومة، مليئة بكشوفات تضم عناوين الكتب الممنوعة، مع ما يستتبعها من تقارير لرقباء وزارة الإعلام بشأن ملاحظاتهم على الكتب، وقرارات لجنة الرِّقابة.

لقد أعطى دخول الشطِّي إلى المشهد تحرُّكنا الواهن ما كان ينقصه؛ البيانات، تلك التي أخفقنا مرارًا في الحصول عليها، لأننا «بلا صفة». لقد أصبحت لدينا، لأوّل مرة، فرصة للغطس في ملفَّات وزارة الإعلام، ولتحويل تلك البيانات إلى أدلة إدانة مدعَّمة

بالأرقام والتقارير، إزاء مجزرة لم يصدّق أحد وجودها حتى تلك اللحظة.

مانشيت الجريدة كشف على الملأ وقوع مجزرة:

الجريدة 5
majalsaljarida.com
4390 كتاباً مُنعت من النشر خلال الـ 5 سنوات الماضية
● لجنة التظلمات سمحت بنشر كتابين فقط ● الشطي: نعيش مأساة حقيقية في الحرية الفكرية

المفارقة هي غياب أي تنسيق مسبق بيننا وبين النائب الشطِّي، إذ كان، حتى تلك اللحظة، خارج رادار اهتمامِنا ونحن نراقبُ مواقف النوَّاب في هذه القضية أو تلك، ونحدسُ طبيعة الاصطفافات التي سيسفر عنها تقديم القانون. وبمجرد أن قرأنا الخبر في الجريدة، قام عبدالله الخنيني بالاتصال بمكتب النائب خالد الشطِّي، وبالتنسيق مع مدير مكتبه الأستاذ عبدالزهراء بن نخّي، اتفقنا على اقتسام الغنيمة؛ كراتين قوائم الكتب الممنوعة، بيننا وبينهم.

ما كان الشطِّي في احتياج هو وفريق من الناشطين يعمل على فحص تلك المستندات حتى تتحوَّل تلك البيانات الرخوة

إلى معلومات ذات معنى. أعتقدُ أنَّه سُرَّ بالعثورِ علينا، بقدر ما سُررنا بالوصول إليه. واختصر كلانا على الآخر إضاعة مزيدٍ من الوقت.

في ذلك اليوم، ذهب عبدالله إلى مكتب النائب خالد الشطِّي وعاد بقرابة الخمس كراتين، تتضمَّن تقارير المنع للسنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، وأتى بها إلى بيتي، ثم سافرَ إلى المملكة المتحدة لإتمام دراسته للماجستير في حقل الدراسات التنموية.

وجدتُ نفسي في ذلك المساء وحيدة مع قوائم لا متناهية بعناوين كتبٍ ممنوعة، وكان الأمر أشبه بالعثور على قبرٍ جماعيٍّ لم يعلم به أحد.

بعد تشاورٍ مع عبدالله وهند فرنسيس، اتضحت حاجتنا إلى تشكيل فريق إحصائي يقومُ بتفريغ البيانات الواردة في التقارير وتحويلها إلى معلومات قابلة للتحليل والفهم.

أطلقتُ الدعوة على تويتر، وتواصلت معي مجموعة من الشباب والبنات، أكثرهم لم ألتقِه من قبل؛ حسين القطري، تسنيم الجليل، محمد المبهر، سارة الكوت، عبدالعزيز المحميد. انضمَّ إلينا أيضًا الناشط الحقوقي من منظمة الخط الإنساني طاهر البغلي، ولا زلتُ أذكرُ الطريقة التي فركَ بها يديهِ بحماس وهو يقلِّب الصفحات، كمن يوشكُ على وليمة.

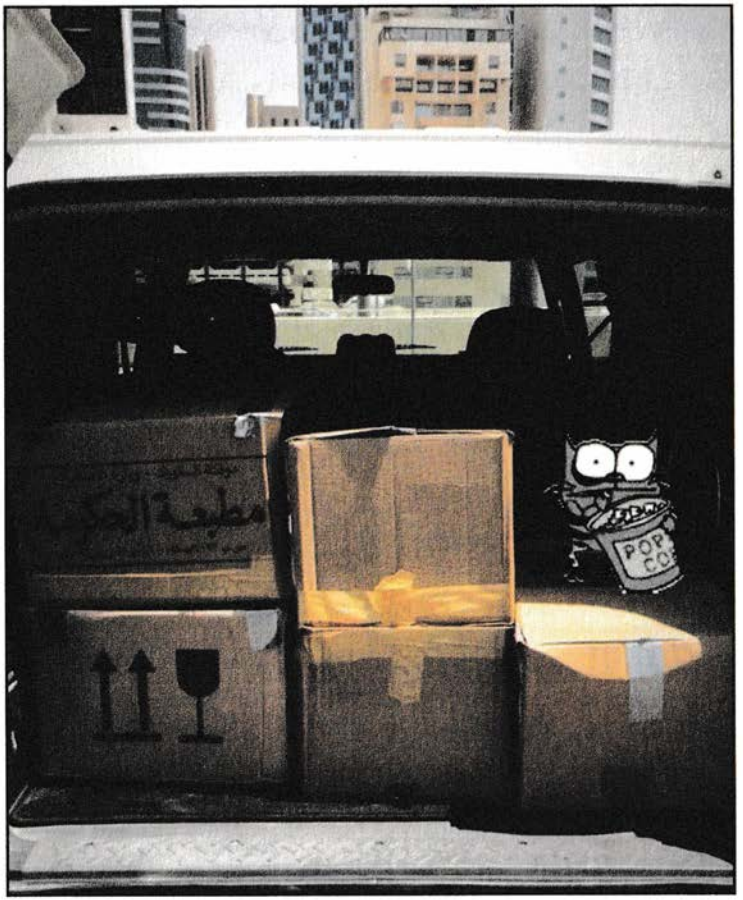

كراتين مليئة بتقارير المنع، في سيارة عبدالله الخنيني،
في طريقها إلى بيتي، الملصق دعابة من عبدالله

اجتمعنا في «الجمعية الثقافية النسائية» لشرح المهمة، ولاحقًا في بيتي لكي أعطي كل واحدٍ منهم ملفًّا أو اثنين ليقوم بتحليله وفق

نموذج إحصائي قامت هند بتصميمه، وشاركنا أنا وهند في عملية تفريغ البيانات في أوقات الفراغ التي أتيحت لنا.

كنا أمام جبلٍ من البيانات الخاملة التي تحتاج إلى تنشيط، وبدأنا في فحصها واحدًا واحدًا، لكنها كانت من الضخامة بحيث يصعب الإحاطة بها تمامًا بفريق تطوُّعي صغير وبلا إمكانيات مادية. نجحنا في مسح ٥٠٠ تقرير، وتوقَّفنا بعد أن أُتخمنا بالمعطيات وفقدنا الحاجة إلى اكتشاف المزيد.

لقد رأينا الأمر كما هو، وتأكدنا من معلوماتٍ كنَّا في أمسِّ الحاجة إليها لتحويل الرقابة، من مشكلة نخب و«شوية كتَّاب وناشرين»، إلى مشكلة تمسُّ جميع أطياف المجتمع؛ شيعة وسنة، إسلاميين وليبراليين.

باختصار شديد؛ لم يسلم أحد، وصار من السهل توريط الجميع في قضيَّتنا.

كواليس الرقابة في الكويت[1]

أتاحت لنا تقارير الرُّقباء فرصة تاريخية للدخول إلى كواليس الآلة الرِّقابية وفهْم منطقها، وكنا حتى ذلك الحين نردد أنَّ الوضع «مو زين»، لكننا لم نتخيَّله في هذا السُّوء.

اتضح أولًا عجز الرقابة عن التَّمييز بين المساس بالمقدسات والاختلاف الفكري والعقدي. فالقول بأنَّ «المسلمين في حاجة إلى إعادة النظر في التراث الإسلامي» أمرٌ يثير حفيظة الرقابة، والقول بأنَّ «التَّعصب القبلي قد ازدهر مع الدولة الأموية»[2]، يمكن أن يكون مساسًا بالتاريخ الإسلامي. ومجرد ذكر كلمتي «آدم»

(1) ما ورد في هذا الفصل هو إعادة كتابة لمقالة نشرتها باسم مستعار هو «محمد العجمي» في جريدة الجريدة بعنوان: «كواليس الرقابة في الكويت؛ حماية مقدَّسات أم تكميم أفواه؟»، وقد لجأت إلى الكتابة باسم مستعار لأنني: 1) أصبحت شخصًا مملًا لكثرة طرح الموضوع إلى درجة أنني خفت ألا ينصت أحد، و2) لامتصاص امتعاض بعض الكتَّاب والناشرين ممن رأى ظهوري المستمر في قضية الرقابة «احتكارًا» للقضية وتهميشًا لأدوارهم (!)، وكانت المفارقة أنهم أحبوا المقالة وتداولوها بسعادة.

(2) من كتاب «عن التعصب، توثيق لتاريخ التعصب في الأديان السماوية والمجتمعات العربية» لـ محمد الغزالي، دار روان 2014.

و«حواء» غير متبوعتين بعبارة «عليهما السلام»، اعتبر مشكلة لأنه يفتقر إلى التأدُّب مع الأنبياء والملائكة، مع أننا نعرف أنَّ المعاني سياقية وليست قاموسية، وأن ورود كلمة آدم في السياق التوراتي، مثلًا، يختلف عن السياق الإسلامي.

أمعنت الآلة الرقابية في المزايدة على نصوص القانون فيما يتعلق بحماية المقدسات، حتى أصبحت لدينا سلالات مقدَّسة لا يمكن مناقشة تاريخها. وأصبح مجرد نقل واقعة تاريخية أمرًا ممنوعًا، كما حدث في كتاب «معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية في الميزان» لعباس محمود العقاد، ناهيك عن مؤلفات الدكتور علي الوردي مثل: «وعاظ السلاطين» و«مهزلة العقل البشري».

في الوقت نفسه لم تتورع الرقابة عن منع أحد أهم المتون في المكتبة العربية، وهو كتاب «نهج البلاغة» لما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. إذ منعت الرقابة إحدى طبعات هذا الكتاب بسبب بضعة أسطر منها: «كنتم جند المرأة وأتباع البهيمة..».

وبقدر ما كانت كتب الطائفة الشيعية تتمتع بنصيب وافر من المنع، كان كثير من كتب أهل السنة (الأشاعرة، المعتزلة، المتصوفة وغيرهم) يتم منعها أيضًا، منها كتاب الإمام القشيري «شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من محنة»، وكتاب «نساء حول الرسول» من إعداد محمد علي قطب، وكتاب «قصص الأنبياء» لـ د. عمر عبد الكافي.

الشاهد الآخر على عجز وزارة الإعلام عن التمييز بين المساس

بالمقدَّسات وبين الاختلاف العقدي، منعها لكتاب «في الأصول المصرية للديانة المسيحية» بسبب أسطر من قبيل «لم يكن يسوع ابنًا لملك ولا مولودًا في سلالة ملوك» وغيرها، مع أن الدولة تسمح بوجود الكنائس.

وبالمثل منعت الرقابة كتاب «لغز عشتار» لفراس السواح، لأنه يتناول أشكال الألوهة المؤنثة في الحضارات القديمة مثل بابل وسومر وآشور.

وبعيدًا عن المؤلفات الفكرية والدينية، كشفت تقارير الرقابة عجزًا يتاخم العقم عن قراءة النصوص الأدبية، فاستخدام لفظة «ملاك» على سبيل الاستعارة أمرٌ قد يودي بالكتاب إلى المنع. كما في كتاب «الضائعة» لعبدالله الصالح الصادر عن دار المدى، حيث تحفظت الرقابة على سطر «فلتحرسنا ملائكتنا الحارسة أثناء نومنا». وبالمثل، اتضح أن توظيف لفظ الجلالة في سياقٍ شعري في ذاته أمرٌ ممنوع، على سبيل المثال، تم منع ديوان «زهرة في حوض الرب» لسعاد المحتسب بسبب بضعة أسطر منها: «دعه يا الله يفتح الباب لنفسه/ واسقه من أنهار رحمتك/ لا تعنفه إن تعثر على الصراط/ سوف يعبر، سوف يخترق إلى مثواه».

وبالمثل، اتضح أنَّ أي ذكر للعين والسحر في سياق متخيَّل يعني منع الكتاب، كما حدث لرواية محمد الشحري «موشكا» الصادرة عن دار «سؤال»، والتي منعت بسبب ثلاث كلمات هي «وبخور طاردة للشياطين».

كشفت التقارير أنَّ مجرد الإشارة إلى أعضاء من الجسد البشري مثل «فخذ» أو «نهد» يؤدي إلى منع العمل بحجة خدش الآداب العامة، كما حدث مع رواية عبدالله البصيص «طعم الذئب» التي منعت بسبب مشهد رجلٍ يتبوَّل في الصحراء، وديوان الشاعر حسن الصلهبي «مثلما يسجد في الماء البجع» الذي منع بسبب سطر: «نهدك المارق من ضلعي غوى، وتهادى فوق عشب النزوة اليسرى»، رغم أنَّ الموروث العربي، ولا سيما المعلقات السبع، مليء بأبياتٍ تتغزل في نهد المرأة. فما الذي ستفعله وزارة الإعلام إزاء هذا الموروث؟ هل نعلن قطيعة ثقافية مع المتون الأم لأدبنا العربي؟ هل نمنع دواوين امرئ القيس وعمرو بن كلثوم وأبي نواس وعمر بن أبي ربيعة والأعشى وصريع الغواني وغيرهم، وماذا سنصنع بمؤلفات الجاحظ والتوحيدي وألف ليلة وليلة؟

إلى جانب كل قرارات المنع الإشكالية في ذاتها، اتضح أن الوزارة قد غلبها الحماس إلى درجة منع أعمال خالدة مثل «رسالة الغفران» لأبي العلاء المعري، و«فاوست» لغوته، و«أحدب نوتردام» لفيكتور هوغو، «الكوميديا الإلهية» لدانتي، «دون كيخوته» لثربانتس، بترجمة عبدالرحمن بدوي، التي سبق وأن وصلتني في ٢٠٠٥ مجانًا مع جريدة «القبس» في سلسلة الكتاب للجميع.

لقد كانت فضيحة.

كواليس الرقابة في الكويت:

حماية للمقدّسات أم تكميم أفواه؟

نظام رقابي لا يقرأ لكنه يراقب القراءة لا يمكنه أن ينتج إلا المزيد من المنع

محمد العجمي

الاتفاق على مفهوم واحد للآداب العامة أمر مستحيل لكن وزارة الإعلام تشدد بمطلق المرادية

الحق الشرعي في الاختلاف والحد المجتمعي في النقد أمران غير مأخوذين بالحسبة في الإعلام

معدل منع الكتب في الكويت يتجاوز أضعاف نسبة المنع في السعودية والإمارات

إذا كانت الدولة تسمح بوجود الكنائس فلمَ يحظرها أن تسمح لأطياف الكتب بوجودها؟

شتم وتكفير

تناقض سافر

100 عام

المركز الأول في المنع

المحكمة الإدارية: الإبداع ينصرف إلى كل مختلف عن المألوف

التقرير الصحفي الذي نشرته في «الجريدة» باسم مستعار: «محمد العجمي».

مجرَّد مشكلة فنية

كانت النَّصيحة المركزية التي منحتنا إياها هدى الدّخيل -والتي تمحور حولها تحرُّكنا كله- هي تقديم القضيَّة بوصفها مشكلة فنِّية، وانتزاعها من تاريخها القديم بصفتها أرضًا للتكسُّب بين التيار الديني والمحافظ وبين التيار المدني بكل طيفه (القومي واليساري والليبرالي)، أو ما بقي منه على أية حال، فأكثر ما خشيناه أن تتحوَّل الرقابة إلى معركة أخرى بلا مُنتصر بين الخصمين اللدودين.

كنا في حاجة إلى مقاربة المشكلة من مكانٍ مختلف، بلغة جديدة، وحماية القضية من التحوُّل إلى معركة رأي عام، وهي معركة لا يمكننا كسبها مهما حدث. ما دفعنا إلى هذا الخيار، في الواقع، هو ضمور القوى السياسية المدنية المناصرة للحريات وتراجع أدوارها، ليس فقط على الساحة الثقافية، بل سياسيًّا أيضًا، فقد قاطع *المنبر الديموقراطي الكويتي* الانتخابات البرلمانية لأربعة مجالس[1] في ٢٠١٢ و٢٠١٣

(1) قاطع المنبر الديمقراطي الكويتي الانتخابات منذ صدور مرسوم الصوت الواحد في 2012، رغم أن المحكمة الدستورية قامت بتحصين مرسوم الصوت الواحد =

و٢٠١٦ و٢٠٢٠، ورغم أنَّ *التحالف الوطني الديمقراطي* لم يقاطع الانتخابات رسميًّا، فإنه لم يقدِّم أي مرشَّحين، إذا استثنينا النائب راكان النّصف، رغم أنه خاض الانتخابات خارج مظلة الكتلة. ومع أنَّ *الحركة التقدمية الكويتية* كانت الأكثر تفاعلًا مع قضايا الشارع، وحضر العديد من كوادرها سلسلة اعتصامات ضد الرقابة، فإنَّها بدت غير قادرة على التأثير في النوَّاب.

كان العمل السياسي عند كثيرٍ من عناصر القوى الوطنية قد اختُزِلَ في العملية الانتخابية، ودخلت معظم الكُتل السياسية المناصرة للحريات طوعًا أو كرهًا في سباتٍ امتدَّ عقدًا كاملًا (أو أكثر إذا شئنا الانفتاح على كل القراءات التاريخية للموضوع)، حتى لم يعد أكثرهم ينظر إلى العمل السِّياسي بوصفه حلمًا أبديًّا بالتغيير، داخل البرلمان وخارجه.

وقع الكثير من عناصر تلك القوى أسرى خطاب تجاوزته الأحداث، وبقي متعلقًا بنوستالجيات «الماضي الجميل». ظلت لغتهم متخشبة وعاجزة عن قراءة المعطيات الجديدة، ويمكن لبائعة الكتب الغرة أن تذهب في القول إلى أنَّ أكثرهم «لا يقرؤون».

في تلك الأيام، شعرتُ بأننا قد تُركنا في العراء، وامتلأ داخلي بالخذلان، لم أكن حينها -وأنا حديثة عهدٍ بالشأن السياسي- معنية بأسباب شيخوخة هذا التيار المدني العريق، والوهن الذي لحق بالقوى

= وقضت بدستورية المرسوم في 2013، فإن المنبر الديمقراطي أحجم عن المشاركة في الانتخابات حتى 2022.

السياسية الوطنية، سواء تلك السردية المتفق عليها تقريبًا، المتعلقة بتحالف السلطة مع التيارات الدينية في منتصف سبعينيات القرن الماضي، أو السردية الأخرى المتعلقة بإيعاز الضمور إلى أسباب بُنيوية داخلية تتعلق بالخطاب والنهج والفكر، أو حتى تلك التي تحيل هذا الوهن في التيار المدني إلى مزاج عالمي أوسع وأكبر من معطياتنا المحلية والعربية، بقدر ما كنت معنية بالنتيجة والمحصلة الراهنة، وهي أنَّ هذا التيار بلغ من الضَّعف مبلغًا يصعب معه الركون إلى قدرتهِ على التعبئة والحشد والضغط، باستثناء مجموعة قليلة من الصحفيين والناشطين والحقوقيين في بعض جمعيات النفع العام الذين ما زالوا يمثلون جيوب مقاومة أخيرة وعنيدة في معارك الحريات.

مع ضمور المعارضة المدنية التقليدية، وتصدُّر المعارضة الجديدة[1] للمشهد بعد حراك ٢٠١١، انحسر تداول كلمة «حريات» من الميدان العام، في مقابل طغيان لفظة؛ «الفساد»، وأصبحت المكتسبات الدستورية بما فيها الحريات المدنية، تقفُ وحيدة وبظهرٍ مكشوف، أمام اعتداءات التيَّارات المحافظة والحكومة معًا.

إضافة إلى كل ما سبق، كان ما قام به رموز المعارضة الجدد -الآتين حديثًا من *ساحة الإرادة*[2]- هو محاولة تدمير أرعن للبنية

(1) للقارئ غير الملم بكواليس الشارع السياسي الكويتي، يقصد بالمعارضة الجديدة شخصيات المعارضة التي برزت بعد أحداث 2011، وهي معارضة في المجمل تتألف من عناصر قبلية محافظة.

(2) ساحة الإرادة هي ساحة تجمع عام تقع أمام مبنى مجلس الأمة الكويتي، وكانت مكان احتجاجات سنة 2011.

التحتية لحرية التعبير في الكويت، أو ما بقي منها، بتصويتهم على قانون «إعدام المسيء»[1]، وطرح تعديلات دستورية تمسُّ المادة الثانية والمادة ٧٩ من الدستور لتحويل الكويت إلى دولة دينية[2].

---

(1) وافقت الحكومة وأغلبية نواب مجلس الأمة على قانون «إعدام المسيء» في أجواء محتقنة طائفية، وصوَّت ضده النواب الشيعة (بعضهم لعدم تضمين آل البيت في القانون)، والنائب محمد الصقر فقط، ورفض أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح، رحمه الله، تشريع البرلمان بتعديل المادة 111 من قانون العقوبات بحيث تعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من «يسخر من الذات الإلهية أو الأنبياء والرسل أو يطعن في شرف الرسل وزوجاتهم». كما ردت الحكومة الكويتية قانون تغليظ العقوبة على المسيء إلى الذات الإلهية والتطاول على النبي ﷺ، وأزواجه الكرام بعد أن وافق البرلمان على إقراره. يأتي ذلك بعد يومين من صدور حكم على مواطن كويتي بالسجن عشر سنوات لإدانته بالإساءة إلى النبي الكريم وحكام بلدان مجاورة. وقد أعرب عدد من نواب البرلمان عن امتعاضهم من قيام الحكومة برد القانون واصفين الحكومة بالضعيفة وغير القادرة على إدارة البلاد، ومطالبين إياها بالاستقالة. حيث علق النائب فيصل المسلم على رد القانون بالقول: «الحكومة لا تستحق البقاء بعد رد قانون تغليظ العقوبة على المسيء». أما النائب محمد هايف المطيري فقد أعرب عن استغرابه للتصرف الحكومي وقال: «لا تفسير لصدمة وكارثة إعادة الحكومة قانون تغليظ عقوبة المسيء للذات الإلهية»، وأضاف: «الحكومة لا تستحق البقاء بعد إعادته، فهي غير قادرة على إدارة البلد». تعتبر هذه الحلقة من حياتنا السياسية امتدادًا لما حدث في 1998 مع استجواب سعود الناصر، لولا أن المطالبات النيابية هذه المرة لم تكتفِ بالمنع ومحاسبة الحكومة، بل بإعدام الخاطئين.

(2) تنصُّ المادة الثانية من الدستور الكويتي على: «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع»، وقد طالب نواب التيار الإسلامي والمحافظ لسنوات بتعديل المادة الثانية لتصبح الشريعة الإسلامية «المصدر الرئيسي»، بألف التعريف التي تفيد الحصر. وبالمثل نصت المادة 79 من الدستور على «لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير»، وطالب النائب محمد هايف بتعديل المادة لتصبح «لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير، وكان موافقًا للشريعة الإسلامية»، وحصل على موافقة 31 نائبًا (الجريدة، 15 إبريل 2012).

تلا ذلك تصويت مجلس يفترض أنه حكومي على قانون *الجرائم الإلكترونية* في ٢٠١٥ و*قانون الإعلام الإلكتروني* في ٢٠١٦ ليكونا إضافة إلى حزمة «القوانين التعبيرية» التي تعمل، مثل ثقوبٍ سوداء، على تحويل الكثير من قضايا التعبير إلى قضايا أمن دولة[١].

سبق ذلك بعد تراجع الحكومة، أو تعليقها لمشروع قانون الإعلام الموحَّد الذي انتفض ضدَّه المجتمع المدني باعتباره محاولة أخرى للقضاء على حرية الصحافة في الكويت[٢].

هذا ما بدا عليهِ المشهد وقتها، الرُّعونة والخفَّة من معارضة غير خبيرة، وتداول مشاع لكلمة «محاربة الفساد» بين المصلحين والمفسدين معًا، مع نرجسية شعبوية تصب لعناتها كل يومٍ على البلاد بصفتها شركة لا توزِّع ما يكفي من الأرباح، رداءة مطردة في خدمات الطرق والإسكان والتعليم، وتقهقر لحرية التعبير من رادار الاكتراث العام، بصفتها آخر همومِنا.

---

(1) القوانين المنظمة للحريات في الكويت هي سبعة متداخلة: قانون الجزاء 1960، بتعديله رقم 31 لسنة 1970 بشأن جرائم أمن الدولة (وهي من أعمال مجلس الأمة المزوّر في 1967)، قانون المطبوعات والنشر 3/ 2006، قانون المرئي والمسموع 61/ 2007، قانون هيئة الاتصالات 37/ 2014، قانون الوحدة الوطنية 19/ 2012، قانون جرائم تقنية المعلومات 63/ 2015، قانون الإعلام الإلكتروني 8/ 2016. يضيف إليها البعض قانون جمعيات النفع العام 24/ 1962 باعتباره يفرض قيودًا قاسية على تأسيس جمعيات المجتمع المدني.

(2) انظر؛ مقالة حسين العبد الله في الجريدة 10 أبريل 2013؛ مشروع الحكومة للإعلام الموحد ينهي حرية الصحافة والإعلام: التف على اختصاصات القضاء بوقف الصحف بسماحه للوزارة بحجب ووقف المواد الإعلامية، سمح بسجن الصحافيين واستعان بقانون أمن الدولة وأعاد «الرقيب»، جرّم نشر المعلومات عن الاجتماعات الحكومية والبرلمانية وبالغ في الغرامات المالية للدولة.

التصويت على قانون تغليظ العقوبة على المسيء للذات الإلهية والرسول وأمهات المؤمنين

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع	م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد حاجي لاري		✓		34	عبدالله محمد الطريجي			
2	أحمد حمود الصباح				35	عبيد محمد الوسمي			
3	أحمد خالد الصباح				36	عدنان ابراهيم المطوع		✓	
4	أحمد عبدالعزيز السعدون	✓			37	عدنان سيد عبدالصمد		✓	
5	أحمد عبداللطيف الرجيب				38	علي سالم الدقباسي	✓		
6	د.أحمد عبدالله مطيع	✓			39	علي سعد العبيدي	✓		
7	أسامة أحمد المناور				40	علي صالح العمير	✓		
8	أسامة عيسى الشاهين	✓			41	علي فهد الراشد			
9	الصيفي مبارك الصيفي				42	عمار محمد العجمي			
10	أنس خالد الصالح	✓			43	فاضل علي صفر			
11	بدر زايد الداهوم	✓			44	فلاح مطلق الصواغ	✓		
12	جابر المبارك الصباح				45	فيصل سعود الدويسان			
13	جمال أحمد الشهاب	✓			46	فيصل صالح اليحيى	✓		
14	جمعان ظاهر الحربش	✓			47	فيصل علي المسلم	✓		
15	حسين علي القلاف				48	مبارك محمد الوعلان	✓		
16	حمد محمد المطر	✓			49	محمد جاسم الصقر		✓	
17	خالد سلطان العيسى	✓			50	محمد حسن الكندري	✓		
18	خالد شخير المطيري				51	محمد حسين الدلال	✓		
19	خالد مشعان الطاحوس	✓			52	محمد خليفة الخليفة	✓		
20	رياض أحمد العدساني	✓			53	محمد سالم الجويهل			
21	سالم مثيب الاذينة	✓			54	محمد سليمان الهطلاني	✓		
22	سالم نملان العازمي	✓			55	محمد عبدالله المبارك	✓		
23	سعد علي الخنفور				56	محمد هايف المطيري	✓		
24	شايع عبدالرحمن الشايع	✓			57	مرزوق علي الغانم	✓		
25	شعيب شباب المويزري	✓			58	مسلم محمد البراك	✓		
26	صالح أحمد عاشور		✓		59	مصطفى جاسم الشمالي			
27	صباح الخالد الصباح	✓			60	مناور ذياب نقا	✓		
28	عادل جاسم الدمخي	✓			61	نايف عبدالعزيز المرداس	✓		
29	عبدالحميد عباس دشتي		✓		62	نايف فلاح الحجرف			
30	عبدالرحمن فهد العنجري	✓			63	نبيل نوري الفضل			
31	عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم	✓			64	هاني عبدالعزيز حسين	✓		
32	عبداللطيف عبدالوهاب العميري	✓			65	وليد مساعد الطبطبائي	✓		
33	عبدالله حشر البرغش	✓				النتيجة النهائية			

الكويت الأخرى

بعد الاطلاع على تقارير المنع، صار في وسعِنا التوجُّه إلى الرأي العام، مسلَّحين بالمعطيات، وقادرين على توسِعة دائرة المتضررين إلى أبعد حد، ولم يكن الأمر من قبيل الادعاء.

سرعان ما اتضحت الحاجة إلى تشكيل فريق إعلامي، يتولى مهمة تحويل الرقابة من مشكلة نُخبٍ إلى مشكلة مجتمع متعدد الأطياف.

في سبتمبر ٢٠١٨، تشكَّل الفريق الإعلامي[1]، وبدأنا في غزو تويتر. نشرنا عبر حساب #ممنوع_في_الكويت[2] أوَّل وسم أطلق للاحتجاج على الرقابة، هو #صور_كتاب_ممنوع_في_مكتبتك،

(1) مؤلفًا من: خالد النصر الله، دخيل الخليفة، جاسم القامس، بدر محارب، هدى الدخيل، حمود الشايجي، منايز الكندري، ريم الصالح، عبد الله الحسيني، سارة العتيقي، عبد الوهاب سليمان، ومحمد العتّابي.

(2) حساب meemthalatha@ أو ميم 3 سابقًا، نسبة إلى الميمات المراقبة الثلاث؛ مقروء مرئي مسموع، هو اسم التجمُّع الذي اخترناه غطاءً لتحركنا من أجل تعديل القانون، وصمم الشعار أ. بدر المنيّس.

الذي جعل الحملة مليئة بالتنوُّر، وأشرَك قرّاءً من الكويت وخارجها. امتلأت صفحاتنا بصورٍ لكتبٍ لم يتخيّل أحد أنها ممنوعة؛ ثلاثية غرناطة لرضوى عاشور، قواعد العشق الأربعون لأليف شافاك، ظل الريح لكارلوس زافون، وثلاثية الكويت لمحمد اليوسفي، والحرية والطوفان لحاكم المطيري وغيرها.. أحدث الوسمُ ضجيجًا ملائمًا، إلى درجة دفعت عدة صفحات إخبارية إلى تغطيته، وبدلًا من التباكي على الرقابة، أعلن مجتمع القرَّاء انتصاره، بالسخرية والتحدِّي، ففي مكتبة كل منا ما يكفي من الكتب الممنوعة لكشفِ اعتباطية الأمر برمته.

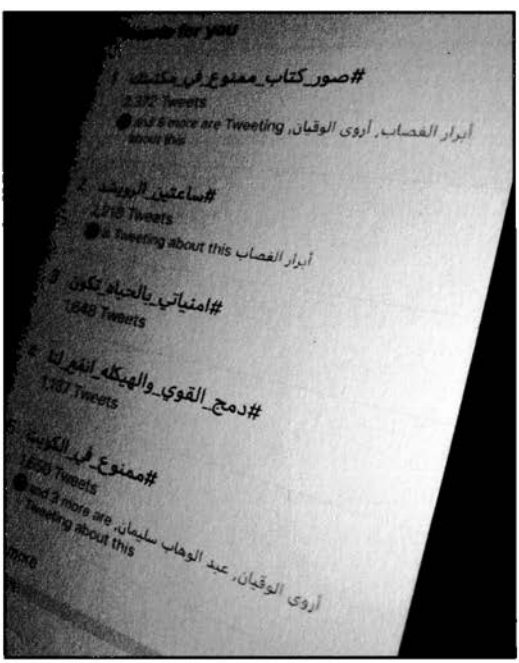

الوسوم الرائجة على تويتر

في ١١ سبتمبر ٢٠١٨، أطلقنا وسم #لا_تقرر_عني، وكتب مجتمع الكتّاب والقرّاء عن الكويت الأخرى؛ عن البلاد التي احتضنت ناجي العلي وغسان كنفاني وأحمد مطر، والتي درَّست نازك الملائكة في جامعتها، والتي قدَّم فيها محفوظ عبدالرحمن مسرحية «حفلة على الخازوق» في ١٩٧٥ منتقدًا فساد السلطة ومتبوِّلًا على رموزها، عن البلاد التي احتضنت كبار رموز الثقافة أمثال د. عبدالرحمن بدوي، ود. محمد عبد الهادي أبو ريدة، وزكي طليمات، واستقطبت أهم الفلاسفة العرب، مثل: د. زكي نجيب محمود، ود. فؤاد زكريا، ود. إمام عبد الفتاح إمام.

يقال بأنه لولا احتضان الكويت لكبار الفلاسفة العرب لما كانت هناك فلسفة عربية، وإنَّ احتضان الكويت لبواكير العمل السياسي الفلسطيني[1] ولليسار العربي المطارَد في الستِّينيات، قد لعب دورًا محوريًّا في تشكيل مشهد الثقافة العربية حتى اليوم، الأمر الذي ظل حتى هذه اللحظة من دون توثيق. لكن الأسوأ من عدم التوثيق هو سياسة التنكُّر لإرثنا الحضاري، في بلادٍ صغيرة طالما استمدَّت ريادتها من قواها الناعمة، من مجلة العربي وسلسلة عالم المعرفة وإبداعات عالمية والمسرح العالمي، على سبيل المثال لا الحصر.

(1) تأسَّست حركة فتح الفلسطينية في نهاية خمسينيات القرن الماضي في الكويت، بعد وصول ياسر عرفات إلى الكويت في 1958 وإصداره جريدة «فلسطيننا» في 1959 .

حساب «ممنوع في الكويت» سر فوحه في الانتقادات

المغرّدون ينتفضون ضد الرقابة

ممنوع من النشر

تغطية جريدة «القبس» الكويتية للحملة على تويتر

مرَّة أخرى، تلقَّفت الصُّحف العربية تغطية الحدث، لكنَّ صحفًا عالمية بدأت تلتفتُ إلى هذا الملف، وتوافد علينا مراسلون من النيويورك تايمز والغارديان ولو فيغارو ولوس آنجلوس تايمز وغيرها، لتغطية الخبر المثير عن منع قصة مصورة للأطفال عن «حورية البحر» باعتبارها غير محتشمة، ناهيك عن الزلزال الذي حدث بين المثقفين العرب أمام نكتة منع الجزء الثاني من رواية «الإخوة كارامازوف» لدوستويفسكي.

Support us →
The Guardian
News Opinion Sport Culture Lifestyle
Kuwait
Dostoevsky book among hundreds banned in Kuwait
Information ministry blacklists The Brothers Karamazov and other titles at book festival
Agence France-Presse in Kuwait

The New York Times
SUBSCRIBE FOR $0.50/WEEK
From Orwell to 'Little Mermaid,' Kuwait Steps Up Book Banning
Give this article
16
Read in app
Books were hung from a palm tree in Kuwait City on

culture
Culture > Le Live
Après Victor Hugo et Gabriel Garcia Marquez, le Koweït censure Dostoïevski
Par AFP agence, Le figaro.fr | Publié le 14/11/2018 à 16:42

Books hang from branches of palm trees on the lawn outside the National Assembly building in Kuwait City last month, part of a protest against the government's new censorship regulations on publications. (Yasser Al-Zayyat/AFP/Getty Images)

NEWS BANS BOOK BANNING CENSORSHIP CONSTITUTION FREEDOM OF EXPRESSION ISLAMISTS KUWAIT PARLIAMENT PROTESTS

The Politics Behind Kuwait's Rising Book Censorship

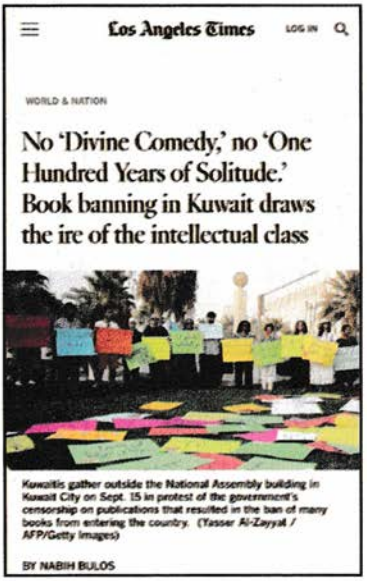

Los Angeles Times LOG IN

WORLD & NATION

No 'Divine Comedy,' no 'One Hundred Years of Solitude.' Book banning in Kuwait draws the ire of the intellectual class

Kuwaitis gather outside the National Assembly building in Kuwait City on Sept. 15 in protest of the government's censorship on publications that resulted in the ban of many books from entering the country. (Yasser Al-Zayyat / AFP/Getty Images)

BY NABIH BULOS

أنا وهند فرنسيس مع رود نوردلاند مراسل النيويورك تايمز في مكتبة تكوين

في ١٥ سبتمبر ٢٠١٨، ومن دون أية دعوة من قبلنا، بدأ الناس في التوافد إلى ساحة الإرادة احتجاجًا على الرقابة، أطلقت الدعوة إلى التجمُّع من حساب اتحاد الشباب الديمقراطي الكويتي، والمنبر الديمقراطي الكويتي.

خشينا أن نفقد الانضباط، والسيطرة على وضوح المطالب، وتحويل الأمر مرَّة أخرى إلى صراع إسلامي ليبرالي، ورغم وجود أصوات طالبت بإسقاط الرقابة في المجمل، الأمر الذي استفزَّ بعض الإسلاميين، فإن الموضوع بقي في المجمل تحت السيطرة، وأفادتنا تلك التجمُّعات في تسهيل اجتماعاتنا اللاحقة مع النوَّاب الذين أصبحوا نسبيًّا أكثر استعدادًا لمساعدتنا.

وفي ٨ نوفمبر ٢٠١٨، في فناءٍ فارغ إلى جانب معرض الكويت الدولي للكويت، غرسَ الفنان الكويتي محمد شرف ما يقارب مئتي شاهد قبر، يحمل كل منها عنوان كتاب ممنوع في الكويت، في إيماءة احتجاجية صامتة، استجابت لها السُّلطات خلال ثلاث ساعات بالإزالة والمصادَرة لتلك الشواهد[1].

(1) قال محمد شرف لصحيفة The Art Newspaper: عندما عدت إلى الكويت في بداية شهر سبتمبر، لاحظت أن النشاط حول هذا الموضوع غير متسق ويحضر في المنصات العامة حيناً ويغيب حيناً. وهذا دفعني إلى محاولة التفكير في شيء أكثر تأثيراً يصل إلى عامة الناس (القبس 30 نوفمبر 2018).

الشعب يريد
إسقاط الرقابه
الرقابه أداة بوليسيه
لا تناسب الكويت
لا وجود لوزارة إعلام
في الدول المتقدمه

اطفوا سراج
الكتب المصونة
NO ONE
CAN TELL ME
WHAT TO READ
الكتب نورة
فراغنا نورة

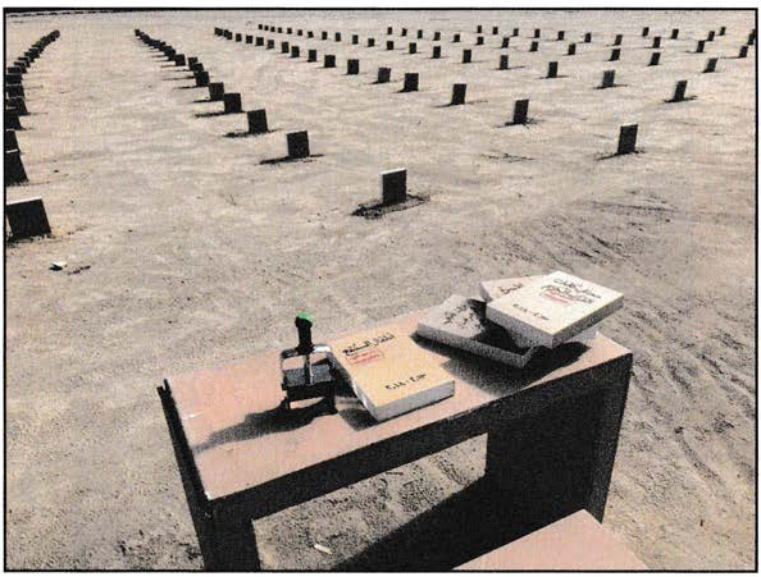

نوربا
رسالة
الغفران

القارئ الغريب في مكتب الرئاسة

عندما بدأت القضية تثير ضجة معقولة في الإعلام في منتصف سبتمبر ٢٠١٨، تواصلتُ مع الأخ بدر ششتري، المسؤول بمكتب رئيس مجلس الأمة في حينه، السيد مرزوق الغانم، وأرسلتُ إليه صورًا للتجمُّعات، «وكابچر» وسم #لا_تقرر_عني الذي تصدَّر المركز الأول، وتغطية قناة العربية للحدث في برنامج «تفاعلكم»، وقلت له: «هذا وقته» وقال «صح كلامك».

تمَّ تحديد الاجتماع في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨.

اليوم الذي صادفَ وفاة الروائي إسماعيل فهد إسماعيل.

ذهبنا إلى الاجتماع، أنا وهند فرنسيس والروائي سعود السنعوسي، حاملين معنا مسوَّدة لاقتراح بقانون يتضمن تعديلاتٍ صغيرة وراديكالية معًا، صاغها الخبير الدستوري د. الفيلي.

كان ذهابنا إلى مكتب الرئيس في ذلك الظرف يبدو كبراغماتية مقيتة بتزامنه مع وفاة «بو فهد»، لكن التأجيل المستمرَّ لهذا الاجتماع

الذي من شأنه أن يكون مصيريًّا بالنسبة إلى مشروعنا، جعلنا نغلِّب صوت العقلِ على العاطفة. وبمجرَّد دخولنا إلى مكتب الاستقبال، سمعتُ صوتًا يقول «عظم الله أجركم في بوفهد»، وكانت تلك كلمة احتجنا سماعها.

كان صاحب الصوت هو الأستاذ عامِر فردان، كاتب خطابات رئيس مجلس الأمة، الذي سيتحوَّل إلى لاعبٍ أساسيٍّ في معركتنا ضد الرقابة. والذي سيتضح لاحقًا أنه قارئ موسوعيٌّ عتيد، سيتبنى قضية الرقابة كما لو كانت تخصه. وإذا كان دخول النائب خالد الشطِّي إلى اللعبة هو ما قلبَ المعادلة، فإن وجود المستشار فردان في مكتب الرئيس هو ما مكننا من عبورِ بقية الطريق.

خلال دقائق استقبلنا السيد مرزوق الغانم، الذي قدَّم التعازي في رحيل أبي فهد، ثم سأل «بشنو أقدر أساعد؟»، فأجبته بأنَّ المطلوب هو الانتقال من نظام الرِّقابة المسبقة إلى نظام الرقابة اللاحقة، وهو ما رفضه قبل الاطلاع على مسودة القانون في يدي، وشعرتُ للحظة بأننا مجموعة من الأناركيين الذين يحاولون شرعنة الفوضى، وغلبنا اليأسُ، كما لو أننا ارتطمنا بجدارٍ عظيم بعد لهاثٍ استمرَّ، حتى ذلك اليوم، ثلاث سنوات.

أخبرتهُ وقتها بأنَّ قانون المطبوعات في شكلهِ الحالي هو ميدانٌ للتكسُّب المجانيِّ والبطولات الوهمية، ليس فقط من قبل الإسلاميين، بل والليبراليين أيضًا، وأنَّ وجوده بهذا الشكل يعني أن الاستقرار السياسي مهدَّدٌ إلى الأبد بروايةٍ أو قصيدة، وأن

الإنتاج الثقافي والبحث العلمي مهدَّدان دائمًا بالملاحقة وتكميم الأفواه. عندما رفعتُ عينيَّ إلى وجه الأخ بدر ششتري، ابتسم ورفع إبهامه مشجِّعًا، فعرفتُ أنَّني قد قلتُ، على ما يبدو، أمورًا مقنعة، لأنَّ الرئيس طلب أن يطِّلع على مسودة القانون، وبمجرد أن قرأ التعديل المقترح ابتسم وقال بأنَّها صياغة شديدة الذكاء، وأنَّه يؤيد منح الناس أقصى حرية ممكنة مع تحملهم لأكبر مسؤولية ممكنة، وقال بأنَّه ما دامت هذه هي مطالبنا، فـ«اعتبريني قلب الهجوم».

إلى جانب التحول إلى الرقابة اللاحقة، حاولنا بناءً على نصيحة المستشار عامر فردان، في اجتماع جانبي، أن نحدَّ من مطاطية مفهوم «الآداب العامة» بما يمنع التعسُّف في استخدامِها، وأوصانا بطرح المشكلة على النوَّاب بصفتها «مشكلة فنية» لا قضية حريات، تمامًا كما قالت هدى الدخيل، من دون أي تواصل مسبق بين الاثنين، الأمر الذي لم يثر استغرابي، فهي على ما يبدو خلاصة تجربة جيلٍ أُعطِب وهُزم مرارًا في معارك الحريات الصغيرة، منذ الثمانينيات وحتى تاريخه.

لكن الرئيس الغانم أخبرنا لاحقًا بأنَّ الأمر شبه مستحيل، لأن هذه المادة مستنسخة في عدة قوانين أخرى، وسيترتب على تعديلها تعديل كل تلك القوانين، وثانيًا لأنَّ أعضاء المجلس لن يوافقوا على مسِّ ما يتعلق بالآداب العامة، وقال: «تركيبة المجلس ما تساعِد»، وقال أيضًا: «حتى أنا ما أقبلها».

في الاجتماع الثاني، الذي عُقد في غرفة الاجتماعات هذه المرَّة، بحضور الرئيس الغانم والمستشار فردان، وفريقنا المكوَّن من هند فرنسيس وسعود السنعوسي وأنا، راجعنا صياغة القانون للمرَّة الأخيرة. وأخبرنا الرئيس الغانم بأنه سيسعى إلى إقرار جميع التعديلات المقترحة من قبلنا، لكنَّ الشيء الوحيد الممكن مرحليًّا هو إلغاء الرقابة المسبقة.

على هامش ذلك الاجتماع، وفي مشهد غرائبيٍّ، تحدَّث عامِر فردان عن تجاربنا في الكتابة، أنا والسنعوسي، وفي معرضِ الحديث عن الحريَّات وما آلت إليه على يد النوَّاب، قال: «كلنا شفنا موقفك من الحراك في تويتر وشفنا شلون تغيّر في رواية كل الأشياء»، الأمر الذي بدا لي أكثر من مجرَّد تحضير مبنيٍّ على معلومات في محركات البحث يقوم به مكتب الرئاسة استعدادًا للاجتماع، بل نمَّ عن قارئ نوعيٍّ، كان اكتشافهُ في ذلك المكتب هو من أغرَب الأشياء قاطبة.

بعد أشهرٍ قليلة، سيعيرني عامر فردان رواية «النفق» لأرنستو ساباتو، وسيعلق بأنني محظوظة لأنني لم أقرأ «مفتاح» تانيزاكي بعد، لأن أمامي متعة عظيمة، سينتقد إعجابي برواية «جنتلمان في موسكو» لآمور تاولز. وعندما تصدر روايتي «حارس سطح العالم» سيقول بأنها «جيِّدة» لكنها «قابلة للاختصار» الأمر الذي سيستفزُّني إلى درجة تجعلني أعهد إليه بعملية تحرير عملي اللاحق «السندباد الأعمى».

حارس سطح العالم

في معرض الكتاب ٢٠١٨، اقترب مني ثلاثة رقباء -فتيات من وزارة الإعلام- وسألنني إن كنتُ أعرف مكانًا يشترين منه نسخًا من «خرائط التيه». إحداهنَّ كانت من أوصت بمنع الكتاب قبل تقديمه إلى لجنة الرِّقابة، وكانت قد «أحبَّت» الرواية وتريد نسخة منها.

كان ذلك أحد أغرب المواقِف التي تعرَّضتُ لها في حياتي، وقد تساءلتُ مرارًا إن كان الرُّقباء قادرين على حبِّ الكتب التي يقومون بمنعِها، وعن طبيعة التناقض الداخليِّ الذي يشعرون به، بين رغبتهم في الانحياز إلى كتابٍ جيد، وما يفترض أنه «تطبيق للقانون».

كنتُ وقتها عاكفة على كتابة «حارس سطح العالم»؛ قصة رقيب كتب يقع في غرام رواية ممنوعة، تبدأ بطريقة كافكوية: «عندما استيقظ رقيبُ الكتب من نومه ذات صباح، ممتلئًا بكلمات

الآخرين، وجد نفسه وقد تحوَّل إلى قارئ»، انطلاقًا من إيماني بأن مراقبة الكتب لا تعني، بأي شكل، قراءتها.

كنتُ أرغب في الكتابة عن الانقلاب الوجوديِّ الذي يحدث للمرء إذا قرأ، في عالمٍ ديستوبيٍّ يختصم المخيلة ويجرِّم التأويل. وفي منتصف العملِ تمامًا وجدتُ نفسي أمام شخصيَّة حقيقية هي في الوقتِ نفسه شخصيتي المتخيَّلة. كان الخط الوهميُّ بين الواقع والخيال يتلاشى في لحظاتٍ مجيدة مثل هذه.

بعد ذلك الموقف بأشهر، وتحديدًا في يوليو ٢٠١٩، استضفنا في المكتبة الروائي العراقي أحمد سعداوي، وكنتُ مشغولة بشؤون التنظيم؛ التحقق من وجود مقاعد كافية، وضوح الصوت، التغطية الإعلامية. ثمَّ لمحتُ فتاةً تتغطى بمعطف وقبعة تجلسُ على مبعدة عشرة أمتار من المكتبة، ورغم أنها بذلت جهدًا للتخفي فإنني عرفتُها فورًا. كانت موظفة الرقابة التي منعت *خرائط التيه*، ثم أرادت الحصول عليها.

ذهبتُ إليها مرحِّبة، وسألتها لماذا لا تنضمُّ إلينا. فقالت بأنها معتادة على المجيء بهذا الشكل، تجلس قريبة من باب المكتبة لكي تسمع المحاضرة، ثم تنصرف قبل أن يراها أحد. أحسستُ بالذَّنب من كمِّ الشيطنة التي ألحقت بموظفي القطاع الرقابي الذين يخشون دخول المكتبة بصفتهم قرَّاء. ألححتُ عليها بالدخول إلى الدور العلوي، الأخف ازدحامًا، فقبلت، وتابعت المحاضرة، ثم اشترت عدَّة كتب وانصرفت. كانت تلك عاشقة حقيقية للكتب، وكانت

وظيفتها هي منعها. لقد التقيتُ الرُّقباء وتحدَّثت معهم، مثل جميع الناشرين والكتَّاب في الكويت. في معرض الكتاب، وفي أروقة الوزارة، وأحيانًا في المكتبة. كانوا مجرَّد تروسٍ في آلة تحاول أن تنجو من قرارات «الخصم على الراتب» التي يصدرها القياديون إذا ما أفلت كتابٌ من كمَّاشة المنع وتسبَّب في مشكلة على تويتر. في واقعنا السياسي الهش، لم يكن في وسعِ أي منهم أن يجيز كتابًا، حتى لو أراد ذلك وعن قناعة، كانوا يبحثون عن «السلامة»، وتعرَّض بعضهم لعقوبات وصلت أحيانًا إلى اقتطاع ٢٠٠ دينار من المعاش، وتلك هي السردية التي لم يرغب في سماعها أحد، فمن الأسهل دائمًا أن تشيطن الخصمَ وتتحوَّل إلى بطل.

استوحيتُ أجواء «حارس سطح العالم» من تجربتي كبائعة كتب، تقع مكتبتها على مبعدة شارع من وزارة الإعلام، وكان التحدِّي هو أن أكتب رواية عن الرِّقابة لا تستطيع الرِّقابة منعها، رواية نظيفة السطح، لكنها نصٌّ مشاغبٌ في صمته. بالتأكيد، لم أكتب الرواية كي «أنتقم من الرقابة» كما قيل، فهذا الانتقام يتحقق بتعديل القانون، لا بتصدير أدبٍ قضية صارخ، لكنها بكل تأكيد كانت مستوحاة من كل تلك الأجواء.

كانت رواية مبنية على تناصَّات مقصودة مع عدة كتب، أول فصولها هو زوربا اليوناني لنيكوس كازنتزاكيس، لأنه منع وأجيز ومنع وأجيز عدة مرات خلال سنة، وعشت مع الرقابة مطاردة أشبه بحلقات «توم وجيري» في معرض كتاب ٢٠١٧، لأن الوزارة

عندما قررت منع الكتاب نهائيًّا، كنت ما أزال أحتفظ بنسخة ورقية من قرار الإجازة القديم. وهكذا كان المفتشون يصادرون النسخ من الجناح في الصباح، لأجيء ظهرًا وأنا ألوِّح بقرار الإجازة أمام مدير التفتيش، وأستعيد نسخي.

عندما قدَّمت *حارس سطح العالم* إلى وزارة الإعلام طلبًا للإجازة، كنت أعرفُ أنه لا يتضمَّن خدشًا ولا مساسًا بقدر ما هو عملٌ يتمحور حول الخدش والمساس. لكنني تخوَّفت من قدرة الرقباء على التجرُّد أمام مشاغباتي.

في الأوَّل من أكتوبر ٢٠١٩، تواصلت معي مديرة إدارة الرقابة من وزارة الإعلام، لتخبرني بأن الكتاب «مجاز» مع «إيموجي» لثلاث أيادٍ مصفقة.

مكتبة
t.me/soramnqraa

إلى نيابة الإعلام

في الأوَّل من أكتوبر ٢٠١٨ عقدنا اجتماعنا الثالث والأخير في مكتب الرئيس الغانم، بحضور وزير الإعلام محمد الجبري، والمستشار عبدالعزيز الجناحي، وصادفَ مرورًا للنائب محمد الدَّلال، الذي بمجرَّد أن دعاه الوزير الجبري إلى الانضمام إلينا، جلسَ عن يميني وقال مناكفًا بأنه سيجلس هنا «حتى يكون واضحًا في صفٍّ من.. أنا».

بعد أن تحقَّق توافق السلطتين على التعديلات المقترحة، سلَّمنا مسوَّدة القانون لمكتب النائب الشطِّي. وتولى مكتب الرئيس عملية متابعة واستعجال عرض القانون على اللجان المعنية؛ اللجنة التشريعية واللجنة التعليمية ولجنة الأولويات. في تلك الفترة اجتمعنا مع مجموعة جديدة من النوَّاب الداعمين؛ محمد الدَّلال وبدر الملَّا ود. عودة الرويعي.

في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨، قامت الأستاذة غادة الغانِم بتنسيق اجتماع في «الجمعية الثقافية النسائية»، دعت إليه جمعيات النفع العام

محضر الاجتماع التشاوري

اليوم : الأربعاء الموافق 2018/12/26

الوقت : 6 مساءا

المكان: مقر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

الحضور:

م	الاسم	اسم الجمعية
1-	أ .لولوه صالح الملا	الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
2-	أ. غادة الفانم	الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
2-	أ. موضي الصقير	الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
3-	أ. شريفة الخميس	الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
4-	د.دانة الطراح	الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
5-	أ.فايز العنزي	جمعية أهالي الشهداء والأسرى والمفقودين
6-	أ.عبد العزيز الملا	جمعية الخريجين
7-	أ.عبد الله الرضوان	رابطة الاجتماعيين
8-	د. بلقيس النجار	الجمعية الوطنية لحماية الطفل
9-	أ.بدر البحر	الجمعية الكويتية لجودة التعليم
10-	أ.بثينة العيسى	كاتبة مؤسسة مكتبة تكوين
11-	أ. خالد النصر الله	أديب
12-	أ.عبد الله الخنيني	ميم 3
13-	أ.ميمونة خليفة الصباح	الجمعية التاريخية - جمعية المواطنة والتنمية
15-	د.يوسف الخليفة	جمعية الإعلاميين الكويتية
16-	أ. عبد الأمير محمد بو حمد	جمعية الرسالة الوطنية الإنسانية الوطنية

وقائع الاجتماع:

- استعرضت أ.بثينة العيسى وضع الرقابة على المطبوعات في الكويت و كافة الصعوبات التي يواجهها كل من الأدباء والناشرين.
- ثم استعرضت أ.بثينة العيسى التعديلات المقترحة على قانون المطبوعات والنشر (مرفق القانون)
- بعد مناقشة التعديلات اتفق الحاضرون على تشكيل لجنة من جمعيات النفع العام ومجموعة من الأدباء والمثقفين للمتابعة والتواصل مع نواب مجلس الأمة لكسب تأييدهم على هذه التعديلات المقترحة للتصويت عليها مستقبلاً.

وقد تم تشكيل اللجنة من :

1-الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

2-جمعية الإعلاميين الكويتية

2-رابطة الأدباء

3-رابطة الاجتماعيين

4-مجموعة ميم 3

وقوى المجتمع المدني، مثل: جمعية الخريجين، ورابطة الاجتماعيين، ورابطة الأدباء، وغيرهم. ذهبنا أنا وهدى الدّخيل إلى الاجتماع لشرح آخر المستجدات على تعديل القانون، وما نجحنا في تسويقه للنوَّاب، والمكاسب غير المضمونة التي نسعى إلى تحقيقها، وطلبنا منهم المزيد من الدعم، باستخدام شبكة علاقاتهم ومعارفهم للضغط على النوَّاب للتصويت في صالح تلك التعديلات.

ما حدث بعد ذلك هو تفاصيل.

بعد شهور قليلة، ومسوَّدة القانون ما زالت في لجانِ المجلس، تعرَّضت المكتبة لغارة من مفتِّشي وزارة الإعلام بسبب كتاب «النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت»، للدكتور الراحل شفيق الغبرا. كانت هذه الغارة، التي طالت مكتبات أخرى أيضًا، بسبب النائب عبدالله الطريجي الذي قدَّم بلاغًا إلى النائب العام ضد وزير الإعلام محمد الجبري، ومؤلف الكتاب د. الغبرا، لأنَّ الكتاب في رأيه «يتضمن إساءات وإشاعات ومعلومات مغلوطة واتهامات ضدَّ الشَّعب الكويتي».

صادَر مفتشو الوزارة ٢١ نسخة من الكتاب، كنتُ قد استوردتها بناءً على طلب د. شفيق من أجل طلبته، وطلبت النيابة مثولي لتبرير ما يفترض أنه «جُرم».

قدّمتُ أقوالي في التحقيق الذي تمحورَ ببساطة حول *حيازة* المكتبة للكتاب، بكل ما تنطوي عليه كلمة «حيازة» من تاريخ عفوي مرتبط بالأسلحة والمخدِّرات، ولم تكن هناك مناقشة لاستحقاق

الكتاب للمنع في الأصل. خسرنا القضية وتم تغريمنا مبلغ ٥٠٠ دينار. كتب النائب الطريجي على تويتر: «بفضل الله تم سحب الكتاب المشئوم ومنعه من دخول الكويت بما يحمله من إساءات وتزوير للتاريخ وتشويه وتجني على المقاومة الكويتية وجعل الشعب الكويتي كأنه الجاني.. ويجب على الدكتور شفيق الغبرا الإعتذار الرسمي للشعب الكويتي».

كان د. الغبرا، رحمه الله، يتواصل معي أولًا بأوَّل لمعرفة المستجدات، وكان في المجمل، رغم غليانهِ الداخلي وإحساسه بالغبن، قادرًا على المزاح والتندُّر إزاء ما يحدث، وقد أبدى مرونة نفسية ساهمت، بلا شكٍّ، في الحفاظ على تماسُكي. في أيّام مثل هذه، يشعرُ فيها المرء بأنه معطوبٌ ووحيدٌ وأعزل، كانت النكتة دائمًا هي الخيار المفضَّل، فهي تجعل واحدنا أكبر من ظروفه رغمًا عنها.

بعد ستة أشهر تقريبًا، في ١٩ سبتمبر ٢٠١٩، ستنتصر النيابة العامة للحريَّات وتصدر قرارها بحفظ الشكوى المقدَّمة من عبدالله الطريجي ضدَّ د. الغبرا، وسينصُّ قرار النيابة على استبعاد مظنة وقوع جنحة لأنَّ «حرية البحث العلمي مكفولة». في يناير ٢٠٢٠ سترفض محكمة الجنايات تظلُّم عبدالله الطريجي ضدَّ قرار النيابة بحفظ القضية المرفوعة ضد د. شفيق الغبرا.

لقد كسب د. الغبرا قضيَّته في المحكمة، لكنَّ المكتبة خسرتها، وهذا يعني أن ما حدث في تلك الأيام، عندما تمَّت «جرجرتي» إلى

نيابة الإعلام والحكم عليَّ بغرامة غير قليلة، كان في الأصل من أجل كتابٍ سيتضح لاحقًا أنه لا يستحقُّ المنع.

ستمرُّ هذه الحادثة ببساطةٍ كأنها لا شيء، لن تحصل المكتبات على أي اعتذار، ولن يكون هناك استرجاع للمبالغ المدفوعة نظيرَ حيازة كتاب مُنعَ تحت وطأة الضغط السياسي. لقد كنَّا، في هذه الحادثة، كبش الفداء المقدَّم من الوزارة، كنا الثمن الذي يجب دفعه.

بعد وفاة الدكتور الغبرا، في حوارٍ عابر مع مساعدته الجامعية الأستاذة رهام النّقيب، ستخبرني بأنَّ الدكتور، رغم أنه صدَّر لي صورة بالغة المرونة والإيجابية والفكاهة، كان جريحًا في أعماقه، وأنَّه لم يتعافَ مما تعرَّض له من تشكيك في وطنيّته ونزاهته العلمية بسبب هذا الكتاب، حتى وفاته.

رابطة الأدباء

في ٢٠١٩، اشتدَّت غارات التفتيش على المكتبات مرة أخرى، تمَّ تغريم عدَّة مكتباتٍ بسبب بيع كتاب «النبي» لجبران خليل جبران، وكتاب آخر لأوشو، وبدأنا الضغط لاستعجال إدراج القانون على جدول الأعمال.

انتهت، تقريبًا، رحلة فريقنا القانوني، المؤلَّف من د. الفيلي وطاهر البغلي، وبدأ العمل السياسي.

وفي ٢٨ مارس ٢٠١٩، بعد فوز قائمة «الأدباء» في انتخابات مجلس إدارة رابطة الأدباء، أصبحت الرابطة هي الغطاء لعملية التنسيق والضغط لتعديل القانون، إلى جانب جمعيات النفع العام الأخرى التي حصلنا على دعمها سابقًا[1].

---

(1) شكَّل الإخوة في مجلس إدارة الرابطة «لجنة تنسيقية»، ووجهوا الدعوات إلى أصحاب المكتبات ودور النشر والمؤلفين وبعض أندية القراءة، وتمت مراجعة تعديلات القانون ووضع خطة للتحرك القادم، وحضر الاجتماع الأول كل من: حميدي حمود المطيري، سيد هاشم الموسوي، خالد النصرالله، سليمان العبد الهادي، علي السند، عبدالله =

في إبريل ٢٠١٩ تواصلت مع المستشار عامر فردان وأخبرته بأن مجموعة من الكتَّاب والناشرين وممثلين من رابطة الأدباء يطلبون ترتيب اجتماع معه لوضع خطَّة لتحركنا السياسي. وأجاب وقتها: «ما أدري شكثر راح أكون مفيد»، الأمر الذي ينمُّ عن طرافة، لأنه عوضًا عن أن يأتينا وحيدًا، حاملًا معه «براشيم» و«خرائط» عن الطريق الأقصر إلى قلبِ ومعدة كل نائب، جاء ومعه سبعة نواب: الرئيس مرزوق الغانم، راكان النصف، يوسف الفضالة، أحمد نبيل الفضل، د. خليل أبل، خالد الشطِّي، وعبدالوهاب البابطين، واعتذر د. عودة الرويعي لظرفٍ طارئ، حتى انتفت الحاجة إلى وضع خطَّة، وكان توافد النوَّاب على «ديوانية» الرابطة واحدًا من أغرب المشاهد التي رأيتُها في حياتي، لأننا اعتدنا أن تكون الرابطة على هامشِ الهامش فيما يتعلق باهتمامات السياسيين، بقدر ما اعتدنا، كأدباء، على المذاق المرِّ للتخلِّي والخذلان، ونحن نرى الرابطة تحجم في الماضي عن مناصرة الكتَّاب الذين يتعرضون للمنعِ والملاحقة.

في ذلك اليوم، كانت الرابطة تلعب دورها الصحيح، وكذلك كان النوَّاب.

= الفيلكاوي، حسين المطوع، محمد العتابي، فهد الهندال، هديل الحساوي، وآخرين اعتذروا عن الحضور لكنهم أبدوا تأييدهم للتحرك وتفويض الحاضرين للقيام بالمطلوب.

أجواء غير مواتية

وافقت اللجنة التعليمية على تعديل القانون، إلا أنها اعترضت على إزالة العبارة المشؤومة؛ «مع عدم الإخلال.. إلخ» بعد التشاور مع وزارة الإعلام، ورغم أننا تواصلنا مع ثلاثةٍ من أعضاء اللجنة المؤلفة من خمسة[1]، فإن الأغلبية صوتت لبقاء هذه العبارة، ومعها إمكانية إحالة أية قضية تعبيرية إلى قوانين أشد غلظة.

خرجَ القانون من اللجنة التعليمية بمكسب الرقابة اللاحقة، لكنه كان ناقصًا. نصحَنا بعض النوَّاب بعدم إعادته إلى اللجنة، إذ سينتهي دور الانعقاد قبل الموافقة عليه، ولا أحد يضمن تشكيلة المجلس القادم، ولا حتى إمكانية إدراجه على جدول الأعمال.

---

(1) أعضاء اللجنة التعليمية كانوا: د. محمد الحويلة، أسامة الشاهين، د. خليل أبل، د. عودة الرويعي، يوسف الفضالة. صوَّت كل من د. عودة الرويعي ود. خليل أبل ويوسف الفضالة لإزالة العبارة في الجلسة، إلا أنَّ التصويت «السري» في اللجنة التعليمية جاء ضد إزالة العبارة.

كانت التسوية التي قبلنا بها، هي أن تتم المطالبة بإزالة تلك العبارة، كمحاولة أخيرة في الجلسة، من قبل النائب خالد الشطي.

وانتظرنا أن يُدرج القانون على جدول الأعمال.

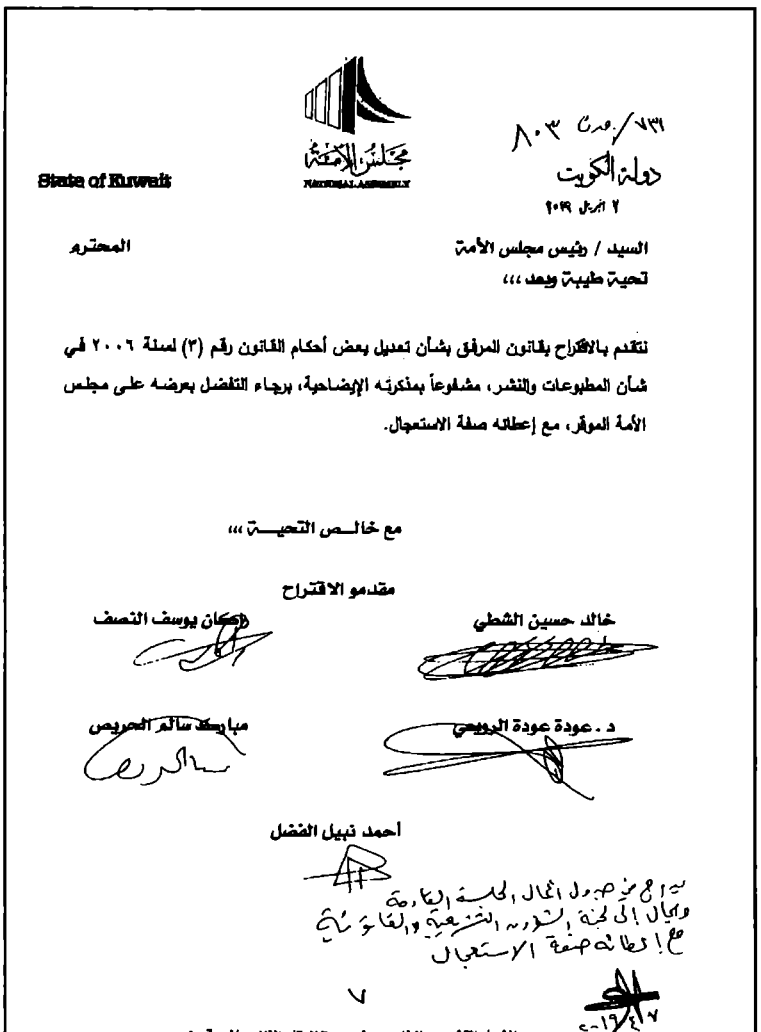

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY
State of Kuwait

٧٣١/ مد/ ٨٠٣
دولة الكويت
٢ أبريل ٢٠١٩

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحيـــة،،،

مقدمو الاقتراح

خالد حسين الشطي
د. وكان يوسف النصف
د. عودة عودة البرويحي
مبارك سالم الحريص
أحمد نبيل الفضل

سرع عرض جدول الأعمال الجلسة العادية
والإحالة إلى لجنة الشؤون التشريعية والفتوى
مع إعطائه صفة الاستعجال

٧

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الثاني ملف رقم ٥

وهذا ما حدث، في ٧ إبريل ٢٠١٩ أُدرج مقترح القانون على جدول الأعمال آخذًا صفة الاستعجال، مقدَّمًا بتوقيع: خالد الشطي، أحمد الفضل، راكان النصف، د. عودة الرويعي، ومبارك الحريص.

إلا أنه في ٢٤ يونيو ٢٠١٩، أقرَّ مجلس الأمة قانون الجامعات الحكومية الذي يسمح بالتعليم المشترك بين الجنسين، بموافقة ٣٤ نائبًا واعتراض ٢٤ نائبًا.

تداولت وسائل الإعلام كشف تصويت عجيب على القانون، ففي حين وافق النائب الإسلامي محمد الدلال على القانون، اعترض كثيرٌ من النوَّاب الذين يشكِّلون عضد المعارضة الجديدة، مثل عبدالكريم الكندري، وأسامة الشاهين، ومحمد المطير، وشعيب المويزري. النائب عبدالوهاب البابطين، الذي وعدَ بالتصويت لصالح تعديل قانون المطبوعات، كان أيضًا معارضًا للتعليم المشترك.

أصدر التجمع الإسلامي السلفي بيانًا استنكر فيه تصويت بعض الإسلاميين والمحافظين لإسقاط وإلغاء قوانين منع الاختلاط في المباني الدراسية بالجامعات، كما تبرأت الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» من تصويت ممثلها في مجلس الأمة، النائب محمد الدلال، ووصفت تصويته بأنه مخالف وخطأ ولا يمثِّل موقف الحركة[1].

(1) رد الدلال بسلسلة تغريدات على حسابه في تويتر قال فيها: عند التصويت على القانون ككل، فإن وجود قانون جديد للجامعات وأكثر تطورًا مع استمرار تطبيق منع الاختلاط رقم 26 لسنة 1996 بمنع الاختلاط. فقد كان موقفي هو الموافقة على القانون، وليس صحيحًا أنه ألغى منع الاختلاط في الجامعات. (القبس، 25 يونيو 2019)

ثار اللغط حول مدى صحة سماح القانون بالتعليم المشترك في الأصل، وعلَّق كثير من القانونيين، مثل د. الفيلي ود. هشام الصالح، بأنَّ القانون لم يأتِ بجديد[1]؛ إلا أنَّ الأجواء داخل قاعة عبدالله السالم بدأت تتشنَّج وتميل إلى المحافظة، كما لو أن فضيحة أخلاقية قد حلَّت.

في نفس الجلسة، أقرَّ مجلس الأمة قانون مهنة المحاماة الجديد الذي منع خرِّيجي كلية الشريعة من مزاولة مهنة المحاماة بموافقة ٣٧ نائبًا في مداولته الأولى[2].

شكَّل مرورُ القانونين ضربة موجعة للنواب الإسلاميين والمحافظين، إلى درجة جعلت تمرير تعديلاتنا على قانون المطبوعات أمرًا شبه مستحيل. كانوا في حاجة إلى مكسب، أو رد اعتبار، أو انتصار صغير أمام ناخبيهم.

---

(1) أشار الفيلي إلى أنه وفق تفسير المحكمة الدستورية فإن هذا القانون لا يمنع وجود الطلبة والطالبات في المباني الجامعية بها في ذلك قاعات الدرس لكن يمنع اختلاطهم فقط وعليه فوجود طالبات في جهة، وطلبة في جهة، لا يخالف القانون ذاته.

(2) طالب نواب بإلغاء المادة التي تتسبب في حرمان خريجي الشريعة من ممارسة مهنة المحاماة، معتبرين أن الطعن في طلبة الشريعة هو طعن في القضاء. لافتين إلى وجود قانون موحد في دول مجلس التعاون الخليجي يقضي بشمول خريجي كلية الشريعة. ورأوا أن خريجي الشريعة الإسلامية لا يقلون شأنًا عن خريجي القانون، متسائلين لماذا يتم إقصاء الكفاءات خاصة أن الساحة مفتوحة للجميع لمزاولة مهنة المحاماة؟ (أخبار مجلس الأمة 24 يونيو 2019).

اتَّصل بي عامر فردان يومها وقال بأنَّ المناخ السياسي المحتقن يجعل مناقشة القانون أمرًا شبه انتحاري، وقال بأنَّنا انتظرنا حتى الآن أربع سنوات، وانتظار شهور أخرى لن يضر.

سُحب القانون من جدول الأعمال، ولن يناقش القانون في قاعة «عبدالله السالم» إلا بعد مرور سنة وشهرين، في أغسطس ٢٠٢٠، أثناء الجائحة.

الموضوع: لجنة التعليم والتثقيف والإرشاد بشأن الجامعات الحكومية الممدولة الذكية

م	إسم العضو	التصويت
1	أحمد نبيل الفضل	موافق
2	أسامة عيسى الشاهين	غير موافق
3	أنس خالد الصالح	موافق
4	الحميدي بدر السبيعي	غير موافق
5	د. باسل حمود الصباح	موافق
6	د. بدر حامد الملا	موافق
7	ثامر سعد القفيري	غير موافق
8	د. جنان محسن رمضان	موافق
9	د. حامد محمد العازمي	موافق
10	حمد سيف الهرشاني	موافق
11	حمدان سالم العازمي	غير موافق
12	خالد الجراح الصباح	موافق
13	خالد حسين الشطي	موافق
14	د. خالد علي الفاضل	موافق
15	خالد محمد العتيبي	غير موافق
16	خالد ناصر الروضان	موافق
17	خلف دميثير الخلزي	موافق
18	خليل ابراهيم الصالح	موافق
19	د. خليل عبدالله نبيل	موافق
20	راكان يوسف النصف	موافق

م	إسم العضو	التصويت
21	رياض أحمد العدساني	غير موافق
22	سعد ابراهيم الخراز	موافق
23	سعد علي الرشيدي	غير موافق
24	سعدون حماد العتيبي	غير موافق
25	سعود محمد الشويعر	موافق
26	شعيب شباب المويزري	غير موافق
27	صالح أحمد عاشور	موافق
28	صباح خالد الصباح	موافق
29	صفاء عبدالرحمن الهاشم	موافق
30	صلاح عبدالرضا خورشيد	موافق
31	طلال سعد الجلال	غير موافق
32	د. عادل جاسم الدمخي	غير موافق
33	د. عبدالكريم عبدالله الكندري	غير موافق
34	عبدالله أحمد الكندري	غير موافق
35	عبدالله يوسف الرومي	موافق
36	عبدالوهاب محمد البابطين	غير موافق
37	عدنان سيد عبدالصمد	موافق
38	عسكر عويد العنزي	غير موافق
39	علي سالم الدفيناس	غير موافق
40	عمر عبدالمحسن الطبطبائي	موافق
41	د. عوده عوده الرويعي	موافق

م	إسم العضو	التصويت
42	فراج زين العريبد	موافق
43	فهد علي الشطة	موافق
44	د. فهد محمد الطاسي	موافق
45	فيصل محمد الكندري	موافق
46	ماجد مساعد المطيري	غير موافق
47	مبارك سالم الحريص	غير موافق
48	مبارك هيف الحجرف	غير موافق
49	محمد براك المطير	غير موافق
50	محمد حسين الدلال	موافق
51	محمد مروي الهدية	غير موافق
52	محمد ناصر الجبري	غير موجود
53	د. محمد هادي الحويلة	غير موافق
54	محمد هايف المطيري	غير موافق
55	مريم عقيل العقيل	موافق
56	ناصر سعد الدوسري	غير موجود
57	ناصر صباح الصباح	غير موجود
58	نايف عبدالعزيز العجمي	غير موافق
59	د. نايف فلاح الحجرف	موافق
60	يوسف صالح الفضالة	موافق
61	عيسى أحمد الكندري	غير موجود
62	مرزوق علي الغانم	موافق

الحضور	موافق	غير موافق	ممتنع	لم يصوت
58	34	24	0	0

الأمانة العامة لمجلس الأمة قطاع المجلسات إدارة المضابط
شعبة الفهرس

القنبلة النووية

في يوم ١٥ أغسطس ٢٠٢٠، اتّصل بي الرئيس الغانم لإبلاغي بإدراج القانون للمناقشة يوم الأربعاء ١٩ أغسطس ٢٠٢٠، وقال بأنَّ الأمر مرهون بتوفير أغلبية نيابية، وطلب منا المساهمة في الضغط للحصول على تأييد ١٧ نائبًا.

اتَّصلتُ، مذعورة، بطاهر البغلي وأخبرته بأن أمامنا ثلاثة أيَّام فقط قبل الجلسة. بأسلوبه الذي يجمعُ بين الجدية والفكاهة، قال: «معناته.. ماكو إلا خطة القنبلة النووية». ومثل المايسترو المستتر، طلبَ مني أن أنشئ مجموعة على الواتساب تضمُّ من نعرفه -ومن لا نعرفه- من الناس؛ الأحباء والخصوم، المهتمين بالشأن العام وقضايا الحريات، الكتَّاب والناشرين والقرّاء، الناشطين السياسيين، الصحفيين والإعلاميين، أساتذة الجامعة في مختلف التخصُّصات، وأعضاء جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني. أنشئت مجموعة «تعديل قانون المطبوعات» على الواتساب، وأظنُّ أن عدد أعضائها تجاوز المئتين، وشرعنا في شرح حساسية الموقف وضيق

الوقت. تبادلنا أرقام من نعرفُ من النوَّاب، المؤيدين والمعارضين والمحايدين أيضًا، وطلبنا من الجميع تقريبًا «قصف» النوَّاب بالاتصالات والرسائل الخاصَّة، مع ضرورة الابتعاد عن تويتر لتلافي التكسُّب السياسي، بل وحتى إثارة انتباه المعسكر الضِّد. كنا نريد من القانون أن «يمر بسكات» مع ضغط صامتٍ وشبه أخرس على جميع نوَّاب البرلمان.

في يوم الجلسة، ١٩ أغسطس ٢٠٢٠، بمجرد أن رآني النائب عمر الطبطبائي ضحك وقال: «إنتو شمسويِّن؟ ليش ما اشتغلتوا جذي من زمان!». وبالمثل، التقيت النائب عبد الكريم الكندري الذي مازحني قائلًا «شعليچ! اليوم يومچ!»، وكنت متخوفة من أن يصوِّت ضد التعديل، بعد أن صوَّت ضد «التعليم المشترك» فسألته: «ها، معانا؟»، وردَّ مستنكرًا: «هاه عيَل؟».

بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، أرسلت إلى الرئيس قائمة بأسماء ٢١ نائبًا وعدونا بالتصويت مع التعديل، وفي صباح يوم الجلسة، وردتني أخبار عن محاولات البعض إجهاض التعديلات المتفق عليها. كانت هناك محاولات من بعض النوَّاب لتقديم قانون بديل يلغي دور قانون المطبوعات بالكامِل، ويكتفي بقانون الجزاء؛ حركة بهلوانية يستحيل أن تحصل على موافقة المجلس، ناهيك عن كونها تجعل الكتَّاب وضحايا قضايا الرأي أكثر عرضة للسجن. لا أدري حتى اللحظة إن كانت تلك المناورة الأخيرة من البعض مبنية على حسن نيَّة أم لا. طلب الرئيس الغانم التصويت

على إلغاء الرقابة المسبقة حاليًا على أن يدرس «بديلهم المقترح» في المستقبل.

بمجرد أن ركنتُ سيارتي أمام مبنى مجلس الأمة توجهت إلى مكتب الرئيس، كان الوزير الجبري مترددًا بشأن تصويت الحكومة على التعديل، بعد أن وردته اتصالات من مستشارين في «الديوان الأميري» يحذرون بأنَّ هذا القانون «لازم ما يمر». بحضور النائبين الشطي والدلال والمستشار فردان، جادلنا بأنَّ وزارة الإعلام هي المتضرر الأكبر من وجود القانون بهذا الشَّكل. خلال دقائق، حضر الرئيس الغانم إلى المكتب وقال بأنَّ المستشار الذي اتّصل بالوزير «ليس له صفة دستورية»، وأن هذا التعديل هو «أضعف الإيمان»، ثم توجَّهنا إلى الجلسة.

أشياء كثيرة حدثت في ذلك اليوم، أشياء طريفة وأخرى مستفزة، لكن ما لا أنساه، شخصيًّا، هو عدد المرَّات التي سألني فيها النائب الدلال؛ «بثينة هالتعديل يناسبكم؟ هذا اللي تبونه؟»، مراجعًا معي صيغة كل مادة من القانون، متحققًا من أن كل شيء على ما يُرام.

جلسة تعديل القانون

تمَّ، أخيرًا، تعديل قانون المطبوعات والنشر ٣/ ٢٠٠٦، وانتقل النظام الرِّقابي الكويتي من الرِّقابة الإدارية المسبقة إلى الرِّقابة القضائية اللاحقة. حصل القانون على ٣٩ صوتًا في المداولة الأولى، ٤٠ في المداولة الثانية، لأنَّ عامر فردان أقنع أحد المعترضين بتغيير رأيه في اللحظة الأخيرة، واكتشفتُ لحظتها أنَّ الحصول على موقف من بعض النواب لا يتطلب أكثر من قبلة على الأنف، وأنَّ قرارات سياسية مصيرية تتخذ كل يوم بهذه الآلية.

حصل القانون على تأييد عددٍ من النواب الإسلاميين السنة، مثل محمد الدلال وأسامة الشاهين، ومن الطائفة الشيعية سيد عدنان عبد الصمت وخالد الشطي وآخرين، كما حصل على تأييد عبدالكريم الكندري، بدر الملا، المحسوبين على المعارضة، ووقف كلٌّ من شعيب المويزري وعادل الدمخي ضد التعديل، رغم انتمائهما إلى نفس المعارضة.

يمكن القول بأنه رغم وجود خصومة سياسية -وشخصية أحيانًا- لكثيرين مع الرئيس، ورغم أن الاستقطاب تسيَّد المشهد على منصات التواصل الاجتماعي لسنوات، فإننا نجحنا في خلق حالة سياسية عابرة للاصطفافات، الأمر الذي يصعب تصديقه حتى اللحظة.

بعد أن أُقرَّت التعديلات الجوهرية، ودخلنا -رسميًّا- إلى عالم الرقابة اللاحقة، حاول خالد الشطِّي إزالة العبارة المشكلة. صوَّتت الحكومة ضد الطلب، حتى إن الصديقة ليلى الموسوي الجالسة إلى جانبي نظرت إليَّ غير مصدِّقة؛ «ليش؟ الحكومة تبي تسجن الناس؟!». واصطفَّ مع الحكومة أيضًا، النائب رياض العدساني، وعدد من رموز «المعارضة» في حراك ٢٠١٢؛ المويزري والدمخي ومحمد هايف وغيرهم.

حصل اقتراح الشطِّي على ٢٠ صوتًا فقط[1]، وخسرنا الأغلبية هذه المرَّة. لكننا حصلنا على الرِّقابة اللاحقة أخيرًا، وأصبح القضاء الكويتي هو الجهة الوحيدة الباتَّة بشأن الكتب، ولم تعد وزارة الإعلام تملك صلاحية المنع.

---

(1) النواب الذين صوتوا مع الشطِّي: أحمد نبيل الفضل، الحميدي السبيعي، بدر الملا، خالد الشطي، خليل الصالح، خليل أبل، سعدون حماد، سعود الشويعر، صالح عاشور، صفاء الهاشم، عبدالكريم الكندري، عبدالله الكندري، عبدالله الرومي، عبدالوهاب البابطين، عمر الطبطبائي، عودة الرويعي، مبارك الحجرف، محمد الدلال، يوسف الفضالة، ومرزوق الغانم.

الموضوع: لجنة التنظيم والمتابعة والإرشاد بشأن قانون المطبوعات والنشر - المداولة الثانية

م	إسم العضو	التصويت	م	إسم العضو	التصويت	م	إسم العضو	التصويت
1	أحمد منصور الصباح	غير موجود	23	رياض أحمد القحطاني	غير موافق	45	أفراح زين العريد	غير موافق
2	د. أحمد ناصر الصباح	موافق	24	سعد علي الرشيدي	موافق	46	د. فهد محمد الطاسي	غير موجود
3	أحمد نبيل الفضل	موافق	25	سعدون حماد العتيبي	موافق	47	أيمن محمد الكندري	موافق
4	أسامة عيسى الشاهين	موافق	26	سعود محمد الشويعر	موافق	48	ماجد مساعد المطيري	موافق
5	أنس خالد الصالح	غير موجود	27	د. سعود هلال الحربي	موافق	49	مبارك سالم الحريص	موافق
6	الحميدي بدر السبيعي	موافق	28	شعيب شباب المويزري	غير موافق	50	مبارك هيف الحجرف	موافق
7	د. باسل حمود الصباح	موافق	29	صالح أحمد عاشور	موافق	51	محمد براك المطير	غير موجود
8	د. بدر حامد الملا	موافق	30	صباح خالد الصباح	موافق	52	محمد حسين الدلال	موافق
9	براك علي الشيتان	غير موجود	31	صفاء عبدالرحمن الهاشم	موافق	53	محمد مروي الهاجية	غير موافق
10	ثامر سعد الظفيري	موافق	32	صلاح عبدالرضا خورشيد	غير موجود	54	محمد ناصر الجبري	موافق
11	حمد سيف الهرشاني	موافق	33	طلال سعد الجلال	غير موجود	55	د. محمد هادي الحويلة	غير موافق
12	حمدان سالم العازمي	غير موجود	34	د. عادل باسم النصفي	غير موافق	56	محمد هايف المطيري	غير موافق
13	د. حمود عبدالله الخاشير	موافق	35	د. عبدالكريم عبدالله الكندري	موافق	57	مرزوق خليل الحايل	موافق
14	خالد حسين الشطي	موافق	36	عبدالله أحمد الكندري	غير موجود	58	ناصر سعد الدوسري	غير موجود
15	د. خالد علي الفاضل	غير موجود	37	عبدالله أنيك العنزي	غير موافق	59	نايف عبدالعزيز العجمي	غير موافق
16	خالد محمد العتيبي	موافق	38	عبدالله يوسف الرومي	موافق	60	وليد خليفة الونيس	غير موجود
17	خالد ناصر الروضان	موافق	39	عبدالوهاب محمد البابطين	موافق	61	يوسف صالح الفضالة	موافق
18	خلف دميثير العنزي	موافق	40	عثمان سيد عبدالصمد	موافق	62	عيسى أحمد الكندري	غير موجود
19	خليل ابراهيم الصالح	موافق	41	عسكر عويد العنزي	موافق	63	مرزوق علي الغانم	موافق
20	د. خليل عبدالله أبل	موافق	42	علي سالم الشامي	موافق			
21	راكان يوسف النصف	غير موجود	43	عمر عبدالمحسن الطبطبائي	موافق			
22	د. رنا عبدالله الفارس	موافق	44	د. عوده العوده الرومي	موافق			

الحضور	موافق	غير موافق	ممتنع	لم يصوت
49	40	9	0	0

الأمانة العامة لمجلس الأمة - القطاع الهندسي - إدارة نظ
محوسة للتشريع

كشف التصويت على إلغاء الرقابة المسبقة، المداولة الثانية

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	احمد منصور الأحمد			
2	أحمد ناصر المحمد		✓	
3	أحمد نبيل الفضل	✓		
4	اسامة عيسى الشاهين		✓	
5	أنس خالد الصالح			
6	الحميدي بدر السبيعي	✓		
7	باسل حمود الصباح		✓	
8	بدر حامد الملا	✓		
9	براك علي الشيتان			
10	ثامر سعد السويط		✓	
11	حمد سيف الهرشاني		✓	
12	حمدان سالم العازمي			
13	حمود عبد الله الخضير			
14	خالد حسين الشطي	✓		
15	خالد علي الفاضل			
16	خالد مونس العتيبي		✓	
17	خالد ناصر الروضان		✓	
18	خلف دميثير العنزي		✓	
19	خليل ابراهيم الصالح	✓		
20	خليل عبد الله ابل	✓		
21	راكان يوسف النصف			
22	رنا عبدالله الفارس		✓	
23	رياض أحمد العدساني		✓	
24	سعد علي الخنفور			
25	سعدون حماد العتيبي	✓		
26	سعود محمد الشويعر	✓		
27	سعود هلال الحربي		✓	
28	شعيب شباب المويزري		✓	
29	صالح أحمد عاشور	✓		
30	صباح الخالد الصباح		✓	
31	صفاء الهاشم	✓		
32	صلاح خورشيد			
33	طلال الجلال			

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
34	عادل جاسم الدمخي		✓	
35	عبد الكريم الكندري	✓		
36	عبد الله الكندري	✓		
37	عبد الله فهاد العنزي		✓	
38	عبد الله الرومي	✓		
39	عبد الوهاب البابطين	✓		
40	عدنان عبد الصمد			
41	عسكر عويد العنزي		✓	
42	علي سالم الدغيمس		✓	
43	عمر الطبطبائي	✓		
44	عودة عودة الرويعي	✓		
45	عيسى أحمد الكندري			
46	فراج زين العربيد		✓	
47	فهد محمد العفاسي			
48	فيصل محمد الكندري			
49	ماجد المطيري		✓	
50	مبارك سالم الجريص		✓	
51	مبارك هيف الحجرف	✓		
52	محمد براك المطير			
53	محمد حسين الدلال	✓		
54	محمد مروي الهدية		✓	
55	محمد ناصر الجبري		✓	
56	محمد هادي الدويلة		✓	
57	محمد هايف المطيري		✓	
58	مرزوق علي الغانم	✓		
59	مريم عقيل هاشم		✓	
60	ناصر سعد الدوسري			
61	نايف المرداس		✓	
62	وليد خليفة الهاجري			
63	يوسف الفضالة	✓		
	النتيجة النهائية			

كشف التصويت على مقترح خالد الشطي بإزالة عبارة «مع عدم الإخلال..»

حميدي المطيري وسيد هاشم الموسوي في الجلسة

طاهر البغلي في جلسة التصويت

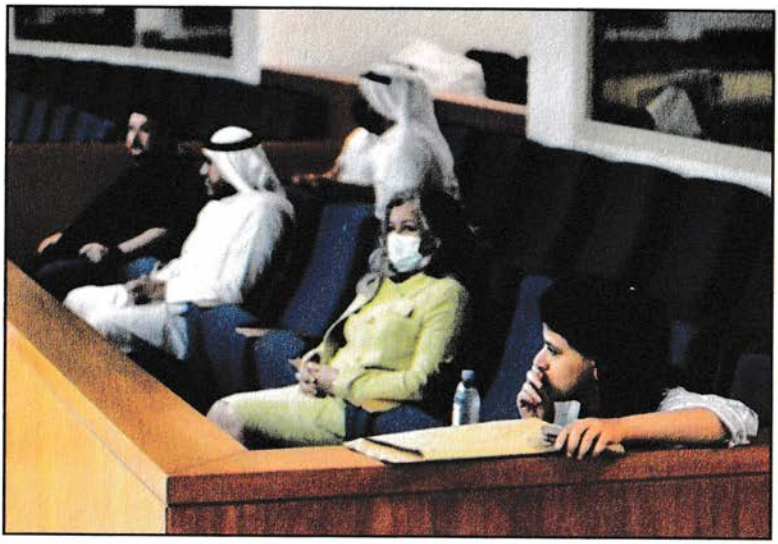

أنا -مترقبة- وليلى الموسوي أثناء التصويت

سيد هاشم الموسوي، حميدي المطيري، ليلى الموسوي، بثينة العيسى، عبدالله الخنيني، طاهر البغلي، بعد إقرار التعديلات خارج مبنى مجلس الأمة الكويتي

معرض كتاب بلا رقابة

بسبب الجائحة، أُلغي معرض الكويت الدولي للكتاب لسنتين متتاليتين، في ٢٠٢٠ و٢٠٢١، ولم يتسنَّ لنا اختبار تعديلاتنا على القانون إلا في معرض ٢٠٢٢.

كان معرضًا بالغ الحساسية، لأنه المؤشر الأول لالتزام الوزارة بتطبيق القانون، ومرونتها في تبنّي عقلية جديدة بعد ثقافة المنع الإداري التي امتدَّت منذ الاستقلال وحتى اليوم.

كانت تصريحات المسؤولين عن المعرض مُربكة. فقد أعلن منظمو المعرض إلغاء الرقابة المسبقة، حيث «الجمهور رقيب نفسه»، وفي الوقت نفسه قيل: «ليس لدينا منع، وإنما استبعاد»[1] الأمر الذي جعلنا نقلق من إمكانية الالتفاف على القانون عن طريق التلاعب باللغة[2].

(1) جريدة النهار، حوار مع سعد العنزي مدير معرض الكويت الدولي للكتاب، 14 نوفمبر 2022.

(2) كلمة كتاب ممنوع تحولت خلال السنتين الماضيتين إلى كتاب محظور، ولفظة منع تحولت إلى استبعاد.

عقدنا عدة اجتماعات مع ممثلي الوزارة، قبل وأثناء معرض الكتاب، بعد التنسيق مع السيد عبدالرحمن المطيري وزير الإعلام، من خلال المستشار حميدي المطيري، الذي عمل بدأبٍ على تقريب وجهات النَّظر بين مجتمع الناشرين والكتَّاب وبين العاملين في قطاع الرقابة. في تلك الاجتماعات، استعنَّا مرَّة أخرى بالخبير الدستوري د. الفيلي، وطالبنا الوزارة بتنفيذ القانون، الأمر الذي يعني إعادة جميع الكتب المصادرة إلى أجنحة الناشرين، وعدم سحب أي كتاب من دون أمر قضائي.

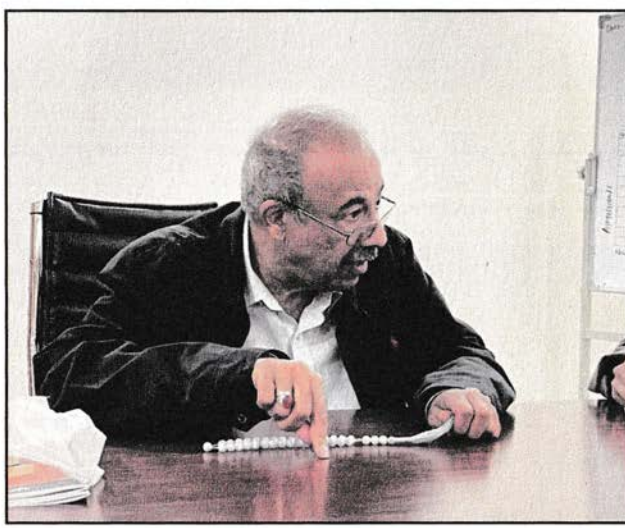

د. الفيلي في اجتماعنا مع قسم الرقابة على هامش معرض الكتاب

اتسم سلوك الوزارة، بعد تعديل القانون، بالمرونة والتعاون، وعلى عكس السنوات التي سبقت التعديل، فتحت قنوات التواصل بين الناشطين وبين القطاع المعنيِّ والقيادات في الوزارة. ولن يكون

من قبيل المبالغة أن أقول، بأنَّ التواصل مع وزارة الإعلام لم يعد يسبب لي ألمًا في المعدة.

خلال ثلاثة أيام، أعيدت جميع الكتب إلى أجنحة الناشرين، ولأول مرَّة منذ السبعينيات، حصلت الكويت على معرض كتابٍ تاريخي، من دون رقابة مسبقة، غنية عن القول إن النظام السياسي والاجتماعي ظلَّا في مأمن، وأن مصلحتنا الوطنية لم تتضرر، وأنَّ كوارث لم تقع.

إلى نيابة الإعلام مرة أخرى

منذ تعديل القانون، وحتى لحظة كتابة هذه الأسطر، تمثل القضايا التي أحيلت إلى نيابة الإعلام نسبة لا تُذكر، بالقياس إلى المنع الجمعي والمجاني لآلاف الكتب في الماضي.

وحتى هذه اللحظة، لم يمنع كتاب واحد في الكويت منذ تعديل القانون. يمكنُ القول، إذن، بأنَّنا انتصرنا، على نحوٍ ناقص وهش، نعم، لكنه انتصار صغير على أية حال.

في ١٢ مارس ٢٠٢٣، وردني اتصال من النيابة العامة يطلب مثولي للتحقيق بعد شكوى قدمتها وزارة الإعلام على كتابيِّ «عديمو الجنسية في الخليج» لكلير بوغراند، و«أدب عديمي الجنسية في الخليج» للدكتور طارق الربعي.

وعلى عكس المرَّة الأولى، عندما استدعيتُ للتحقيق في مدى صحة ارتكابي لجرم تداول كتاب ممنوع، ذهبتُ هذه المرة أكثر ثقة، لعلمي بأنَّ التحقيق لن يكتفي بسؤالي عن «حيازة» الكتاب، بل في

صحة رأي الوزارة بأن الكتب تضرُّ بالمصلحة الوطنية وتهدد النظام السياسي والاجتماعي.

في يوم الخميس، ١٦ مارس ٢٠٢٣، ذهبت إلى النيابة مع المحامي علي العريان، إلى جلسة التحقيق.

كان أوَّل سؤال وجهه إليَّ وكيل النائب العام عن مدى صحة تداولي للكتابين دون موافقة الوزارة، فأجبته بأنَّ التعديلات التي أجريت على القانون أعفت الناشرين والمكتبات من الحصول على موافقة الوزارة، وأن المكتبة قامت بجميع الإجراءات اللازمة بموجب القانون لعرض الكتابين للتداول.

وكان السؤال الثاني عن مدى صحة تداولي لكتبٍ تهدد المصلحة الوطنية.

وأجبتُ بأنَّ الكتابين محل الشكوى هما أطروحتي دكتوراه، مكتوبتين وفق معايير البحث العلمي، وأنَّه ليس من واجب البحث العلمي تجميل الواقع، بل رصده بشفافية وبموضوعية، وأعتقدُ بأنَّ هذين الكتابين يحققان هذا الغرض. وأنني لا أعتقد بأن كتابًا في دراسات الهجرة أو النقد الأدبي والثقافي، يستطيع أن يهدد نظامنا السياسي والاجتماعي، على أية حال.

بين لحظة وأخرى، كنتُ أستعير من الدستور عبارة «حرية البحث العلمي مكفولة»، مؤكدة على أن وجودي في النيابة، في ذاته، خطأ.

في ١٨ يوليو ٢٠٢٣، وصلني إشعار بشأن رفع دعوى ضدي في المحكمة الكلية بسبب تداول كتاب «عديمو الجنسية في الخليج» لكلير بوغراند، وهذا يعني أنَّ معركة أخرى، معركة صغيرة أخرى، ستكون في انتظاري.

وهي معركة، مثل كل المعارك الصغيرة، ستستمرُّ لسنواتٍ، مثل ماراثون مملٍّ مصمم لاستنزافك، لكنك لست مخيَّرًا دائمًا بشأن المعارك التي تخوضها، أليس كذلك؟ فلكلٍّ منا أدوار يلعبها في هذه الحياة، وأظنُّ أن هذا هو دوري.

هذه معارك، سنخسرها أحيانًا ونكسبها أحيانًا، تحكمها معطيات لا قبل لنا بالتصدي لها أو حتى اكتشافها، وهي تخضع لاعتبارات كفاءة الدفاع وطبيعة التوجه العام للمحكمة، بالإضافة إلى المناخ الاجتماعي.

ويبدو أنَّ قدر معارك الحريات في الكويت أن تبقى دائمًا، صغيرة وغير مرئية، في أجواءٍ سياسية تتراوح بين التأجيج المصطنع والأولويات الملفقة والبلادة الخام.

بعد رفع الدعوى بيومين، في ٢٠ يوليو ٢٠٢٣، تداولت وسائل الإعلام خبر اقتراح خمسة من النوَّاب عودة الرقابة المسبقة على الكتب المستوردة، بحجة أن الرقابة المسبقة «تضمن عدم المساس بكرامة الناس والتشهير بهم»، الأمر الذي لا يعني نسف كل ما حققناه فحسب، بل يعني أننا كنا، فعلًا، مجموعة من *الحالمين السذج* الذين أمعنوا في بناء قلاع الرمل بين موجة عاتية وأخرى. ففي ظل

مناخ سياسي متقلِّب ولا يخلو من اعتباط، قد ينجح النوَّاب الخمسة في إقناع البرلمان بالتراجع عن الرقابة اللاحقة، لنعود إلى نقطة الصفر.. إلى لحظة سقوط الصَّخرة الثقيلة من ساعديِّ سيزيف، وتدحرجها المأساوي.. من قمة الجبل حتى سفحه.

والحقيقة أنه يصعبُ على المرء أحيانًا، أن يتخيّل سيزيف سعيدًا.

لكننا يا سيِّدي نحاول.

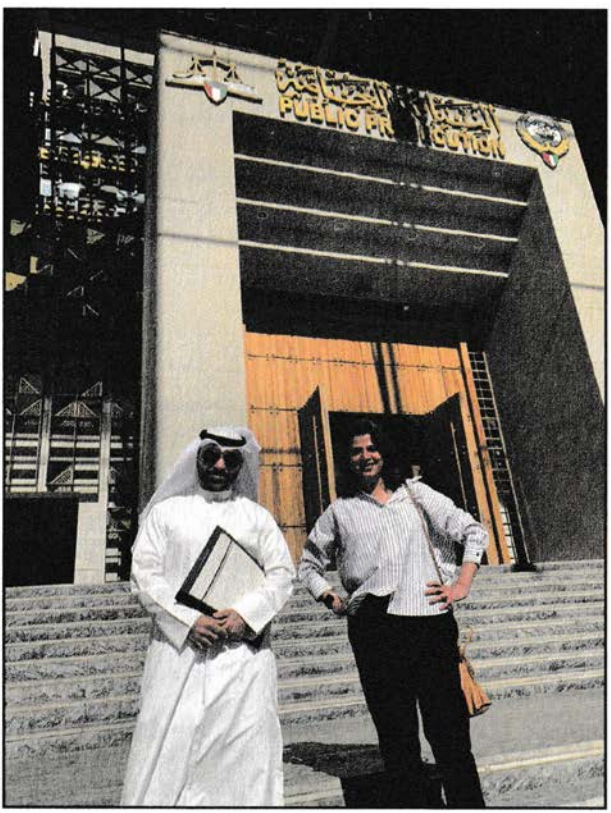

مع المحامي علي العريان أمام مبنى النيابة العامة، مارس ٢٠٢٣

شكر وتقدير

أشكر كل من قدَّم إليَّ المساعدة أثناء كتابة هذا الكتاب، وأخصُّ بالذِّكر الأستاذ **سعود راشد العنزي**، الذي أدَّت مناقشاتنا في فترة تحرير الكتاب إلى إنضاج الكثير من أفكاري عن قضايا الحريات وطبيعة العمل السياسي في الكويت، كما أدت مراجعته للكتاب إلى تصويب ما طاله من اعتلالات.

والشكر أيضًا للأستاذ **إبراهيم المليفي**، الذي أكرمني بمراجعة جميع المعلومات الواردة في الكتاب والتحقق من صحَّتها. والصديق **عبدالله الخنيني**، الذي قام بتصويب كثير من أخطائي، وإنعاش ذاكرتي القاصِرة، وتزويدي بالمراجِع والمعلومات الضرورية. والمحامي **علي العريان**، على تحقيق ومراجعة التفاصيل القانونية، كما أشكر د. **محمد الفيلي**، ود. **سليمان العسكري**، على قراءتهما للمسودة ومنحي انطباعاتهما. أشكرُ الأصدقاء **طاهر البغلي**، **وهدى صالح الدخيل**، **وهدى فرنسيس**، **محمد العتابي**، **حمور زيادة**، **وأشرف فقيه**، على جهودهم الكريمة في القراءة والمراجعة والمناقشة.

وأشكر الأستاذ **أحمد الدين**، الذي زوَّدني بكثيرٍ من المعلومات والمراجع الضرورية لكتابة هذا الكتاب، والدكتور **غانم النجار**، الذي رغم انشغاله وتنقلاته المستمرة، كان كريمًا معي بالملاحظات الجوهرية، وقد أعانني على الحدِّ من قصور الكتاب الذي سيبقى قاصرًا ومقصِّرًا مهما حاولت.

وأشكر النائب السابق والأخ العزيز **محمد الدلال**، على قراءته الكريمة للمسودة، وملاحظاته القيمة، ودعمه الشجاع لقضايا حرية التعبير.

وأخيرًا، أشكر محرري العظيم، الأستاذ **عامر فردان**، أقسى القرَّاء قاطبة، على ما بذله معي في تحقيق وتدقيق ومراجعة وتجويد النَّص، معلومة ولغة، سياسة وأدبًا.

شكرًا لكم جميعًا.

بثينة العيسى

نوفمبر ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٣

telegram @soramnqraa

لقد بلغتُ عامي الأربعين مؤخرًا، وأصبحتُ، رغمًا عنّي، أنتسبُ إلى أولئك الذين ينظرون إلى الوراء أكثر مما ينظرون إلى الأمام.

مع كثرة النَّظر إلى الخلف، صرتُ أنتبه إلى لُطخ الفراغ في ذاكرتنا الاجتماعية وأرشيفنا السِّياسي؛ إلى السَّرديات المبتورة والقصص المسطَّحة، وإلى تمظهرات التفكير الثنائي الكسول، حيث الاصطفافات بفجاجتها تدوسُ كل يوم على الوجهِ القديمِ لعجوز الحقيقة، وحيثُ النكوص إلى مناخٍ من البديهيات القاطعة، يقطع الطريق كل يومٍ أمام من يجرؤ أن يعرف.

إنه عالمٌ من صنع الرَّقابة، التي تجاسرنا غالبًا على رفضِها من منطلق حقوقي أو سياسي، لكننا لم نقترب بما يكفي من أثرها الاجتماعي والأخلاقي، ولم نتحدث بما يكفي عن التشوُّهات التي تصيبُ مجتمعها الحاضن، وإلا فكيف أصبح أكثرنا يبصبصُ على العالم من عين الرَّقيب ويحتكم إلى منطقه؟

في مجتمعٍ تتجاوزُ فيه الرَّقابة وجودها الفيزيائي كجهازٍ إداري، لتشكِّل ثقافة مهيمنة وضاغطة في جميع التفاصيل، يصعب على المرء أن يتبنَّى موقفًا قائمًا على معطياتٍ واضحة ومسيَّاة، أن يختبر قناعاته أو يكتشفها، وبتعبير هنري ستيل كوماجور: «الرقابة تخلقُ مجتمعًا لا يستطيع أن يكون راشدًا»، وهذا ما صرنا إليه.. مجتمعًا من القُصَّر الأبديين؛ كائنات عالقة في «لمبوس» الطفولة المدنية، وقد صودر حقهم في التحوُّل إلى مواطنين مكتملي النمو، وحُكم عليهم بالعيش خارج قوانين التأثر والتأثير الحضاري، ومن ثمَّ خارج التاريخ.

بثينة العيسى

شرفُ المحاولة

معاركنا الصغيرة ضد الرّقابة

منشورات تكوين
TAKWEEN PUBLISHING

9 789921 808131

www.takweenkw.com | takween.publishing@gmail.com